العواصم العربية

عمارتها وعمرانها في الفترة العثمانية

تأليف

الدكتور أندريه ريمون
أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة اكس بفرنسا

تعريب قاسم طوير

الحائز على جائزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الترجمة

العواصم العربية

أندريه ريمون   قاسم طوير

العواصم العربية

عمارتها وعمرانها في الفترة العثمانية

تأليف

الدكتور أندريه ريمون

أستاذ التاريخ الإسلامي في جامعة اكس بفرنسا

تعريب قاسم طوير

الحائز على جائزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الترجمة

الطبعة الأولى

دار المجد   ٢٠ - ١ - ١٩٨٦

الإهداء

إلى منظمة المدن العربية
إعترافاً متواضعاً بجهودها الحميدة
في حماية التليد وتطوير الحديث
في المدن العربية

قاسم طوير

الفصل الأول

الامبراطورية العثمانية والعواصم العربية

- **تأسيس الامبراطورية العثمانية :**

شمل الفتح العثماني جميع أرجاء الوطن العربي تقريباً ، وذلك في خلال فترة من التوسع دامت نصف قرن ونيف اومن ١٥١٦ (احتلال السلطان سليم لسورية) حتى ١٥٧٤ م (احتلال سنان باشا النهائي لتونس) .

استقرت الامبراطورية العثمانية ، بعد احتلال تونس ، داخل حدود ثابتة ، ولم تتغير تلك الحدود حتى ١٨٣٠م، باستثناء بعض التراجع في اطرافها النائية (اليمن مثلا) ولم يبق خارج نطاق الامبراطورية من بين البلدان العربية المطلة على البحر الابيض المتوسط إلا مراكش . أما الخطر الذي داهم الحدود الشرقية للامبراطورية ، والذي نجم عن النزاع مع ايران ، فقد ظل مستمراً حتى نهاية القرن الثامن عشر . ومع هذا لم تتعرض السيادة العثمانية بسببه للهلاك .

ففي أعقاب الفتح الذي قام به السلطان سليم في ١٥١٦ م ، لم تنسلخ الموصل عن جسم الامبرطورية ، لكن مدينة بغداد التي فتحها السلطان سليم في ١٥٣٤ م احتلها الصفويون لفترة قصيرة دامت من ١٦٢٣ م ، وهي الفترة التي شهدت حملات السلطان مراد .

حافظت العواصم العربية على بنيتها لفترة طويلة بفضل احتوائها من قبل امبراطورية مترامية الاطراف ، وقوية الأركان ، وصعبة المنال . فباستثناء الموصل وبغداد اللتين تطلبتا الحماية ضد هجمات الايرانيين المتكررة (مثل محاولة نادر شاه لإسترداد بغداد في ١٧٣٣ والموصل في ١٧٤٣) ، وباستثناء الجزائر التي كانت معرضة للهجمات البحرية باستمرار ، لم تكن بقية العواصم العربية بحاجة الى تحصينات منيعة لرد الاعتداءات الخارجية .

على الرغم من احتفاظ المدن القديمة بكيانها وأسوارها ، وامتداد يد الترميم اليها بين حين وآخر ، فقد نشأت ضواحي متسعة لا تطوقها أسوار ولا تحميها تحصينات حول القاهرة (الى الجنوب والى الغرب من المدينة الفاطمية) ، ودمشق . أما تونس فانها لم تشيّد حول نفسها سوراً منيعاً إلا في نهاية القرن الثامن عشر ، وذلك لخنق الاضطرابات الداخلية ، ولصد الاعتداءات الجزائرية .

أقام العثمانيون نظاماً حكومياً متجانساً على هذه الشبكة السياسيةالواسعة ، ففي ١٩٠٩ كان نصيب الوطن العربي ١٢ ولاية من أصل ٣٦ وهي اليمن ، البصرة ، بغداد ، الموصل ، الرقة ، حلب ، دمشق ، طرابلس الشام ، مصر ، طرابلس الغرب ، تونس والجزائر ، وعواصم تلك الولايات هي المدن التي ستكون موضوع بحثنا هذا[1] . ولقد اعتمدت الحكومات المحلية في تلك الولايات على ثلاثة عناصر : وال برتبة باشا ، الجند وأهمها الانكشارية ، والجهاز الشرعي الذي يشرف عليه قاض يتم تعيينه من قبل مقر السلطنة في اصطنبول . لكن السلطنة العثمانية أفسحت مجالاً واسعاً للنخبة المحلية في إدارة الولايات ، واسطع مثال على ذلك مماليك مصر الذين كانوا الركن الرابع للسلطة في القاهرة .

● الولايات :

على الـرغم من اتسـاع رقعـة الـدولـة العثـمانيـة ، وتنـوع منـاطقها ، وتباين أراضيهـا ، فان الاشـراف الاداري لاسطنبول على تلك الرقعة تواءم مع الاستقلال الـذاتي للولايـات ، لعـل الـرغبـة القليلة ، أوبالأحـرى ، انعدام القدرة ، جعلت السلطـة المركـزيـة في اسطنبول ، في أغلب الأحيان ، تكتفي بالامساك بزمام القوى المحليـة في الـولايـات من بعيـد . وعلى الـرغم من انهـا حاولت فرض سيطرتها على بعض الـولايـات بوسـائـل التدخل العسكري (مثلما جرى في تونس سنة ١٧٠٨ وفي مصـر سنـة ١٧٨٦) ، أو بتعيين باشاوات غرباء (مثلما جرى في الموصل سنة ١٧٥٦ وسنـة ١٧٦٠) ، إلا أن البـاب العـالي ـ بوجـه عام ـ غالبـاً ما كان يستقـر على ترك السلطـة المحليـة الفعليـة بيـد مجمـوعة أوأفراد من الناس ، طالما أن الأمن مستتب ، ويجري توريد الضرائب الى اسطنبول بانتظام .

وهكـذا رضي السـلاطـين بتطورات كان من نتائجها قيام حكومات اقليمية ، تتمتـع بقليـل أوبكثـير من الاستقـلال الـذاتي . ففي القرن الثامن عشر نتجت عن ذلك التجمع صورة تحتوي على مختلف ألوان الحكم ، بدءاً من التبعية وانتهاء بالباب العـالي ، وبـدءاً من الممارسة الادارية المباشرة ، وانتهاء بالاستقلال التام تقريباً ، مما يجعلنـا نعتـبر الامـبراطـورية العثمانية ضرباً من ضروب الكومونولث ، أكثر من كونها كياناً سياسياً ، يعتمد المركزية الصارمة . وفي كل الاحوال لا يمكننا إكبار العلاقة بين البـاب العـالي من جهـة ، وحكـومات الولايات من جهة ثانية ، إكباراً صادقاً إلا إذا أخذنا اللعبة الحاذقة بين الطرفين بعين الاعتبار .

فالبـاب العـالي لا يهمـه الا أن تكـون السيادة العثـمانيـة مصونة ، والاهداف الـرئيسيـة للسيـاسـة العثمانية (الأمن الخارجي) مضمونة . أما حكام الولايات فقد احـترمـوا القواعد الخارجية وواقع بعض الأمور ، كيما يستمتعوا فعلا بالثمار السياسية للاستقلال السياسي(٢) . لا طائل من محاولة الدخول في تفاصيل المظاهر التي أخذها الاستقـلال الـذاتي في كل ولايـة ، فذلـك سيعني انه لا بد من عرض تاريخ ولايات الامـبراطـورية كلها(٣) ، لكن دعونا نقل ببساطة : أن ولاية حلب الوحيدة التي كان

يحكمها باستمرار باشا مبعوث من قبل الباب العالي ، ومع هذا كان هؤلاء الباشوات يواجهون ضغطاً شديداً من جانب فئتين ، لهما جذور عميقة في الشعب ، وهما فئة الأشراف ، وفئة الانكشارية .

نمت في بعض الولايات سلطات محلية ، من خلال حرصها على مظاهر التبعية ، فالامراء « المماليك » أسسوا نوعاً من السلالة الحاكمة في بغداد وكان الواحد يخلف الآخر منذ أيام حسن باشا (١٧٠٤ - ١٧٢٣) حتى ١٨٣١ ، وفي الجزائر استقر الامر للانكشارية بعد فترة من الصراع على السلطة مع رؤساء البحرية ، ومنذ ١٦٥٩ أسسوا نوعاً من السلطة الجماعية لكنهم احتفظوا ظاهرياً بالتبعية للباب العالي ، وفي القرن الثامن عشر أخذ حكم الدايات (جمع داي) في الجزائر شكلا قريباً من النظام الملكي ، وكان ذلك النظام وراثياً في بعض الحالات .

أما في مصر فسرعان ما زالت سلطة الباشوات على أيدي المماليك والانكشارية ، فقد سيطر هؤلاء من ١٦٦٠ حتى ١٧٦٠ ، ثم تمكنت أسر الباكوات (جمع بيك) من فرض سلطتها ، بحيث سارت السلطة الحكومية في فترات معينة نحو الملكية (علي بك ١٧٦٠ - ١٧٧٢ ، ومحمد بك ١٧٧٢ - ١٧٧٥ ، واسماعيل بك ١٧٨٦ - ١٧٩١) أو نحو الحكم الثنائي (مراد بك وابراهيم بك ١٧٩١ - ١٧٩٨) . بيد أن هؤلاء لم يلتزموا دوماً بالتبعية الظاهرية للباب العالي ، فعلي بك وطد نفسه حاكماً مستقلاً ، وفي العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر لم تكن الخزينة تصل بانتظام الى الباب العالي ، وفي بعض الاحيان كان حكام مصر يمتنعون عن ارسالها .

نشأ في دمشق ما يشبه الاسر الحاكمة ، فآل العظم الذين تولوا الحكم - مع فترات انقطاع قصيرة - من ١٧٢٥ حتى ١٧٨٣ م سادت لهم البلاد كلياً في أيام أسعد باشا (١٧٤٣ - ١٧٥٧ م) .

وفي الموصل رسخت أسرة الجليلي أقدامها وذلك منذ أن أصبح اسماعيل باشا الجليلي والياً على الموصل في ١٧٢٦ ، ولقد استمرت هذه الاسرة في حكم الموصل من دون انقطاع حتى سنة ١٨٣٤ ، على الرغم من محاولات الباب العالي تعيين باشوات غرباء قادمين من اسطنبول .

أما في شمالي افريقيا فان الاسر الحاكمة فعلياً هناك لم تحتفظ إلا بمظهر التبعية

الواهية للباب العالي ، الذي اقتصرت صلاحياته على منح لقب الباشا لحكام وصلوا إلى منصب الـولايـة بواسطـة الـوراثة ، ففي تونس تعاقب على حكم الولاية بالتتالي أسرتان حاكمتان : أسرة المرادي في القرن السابع عشر والاسرة الحسينية طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

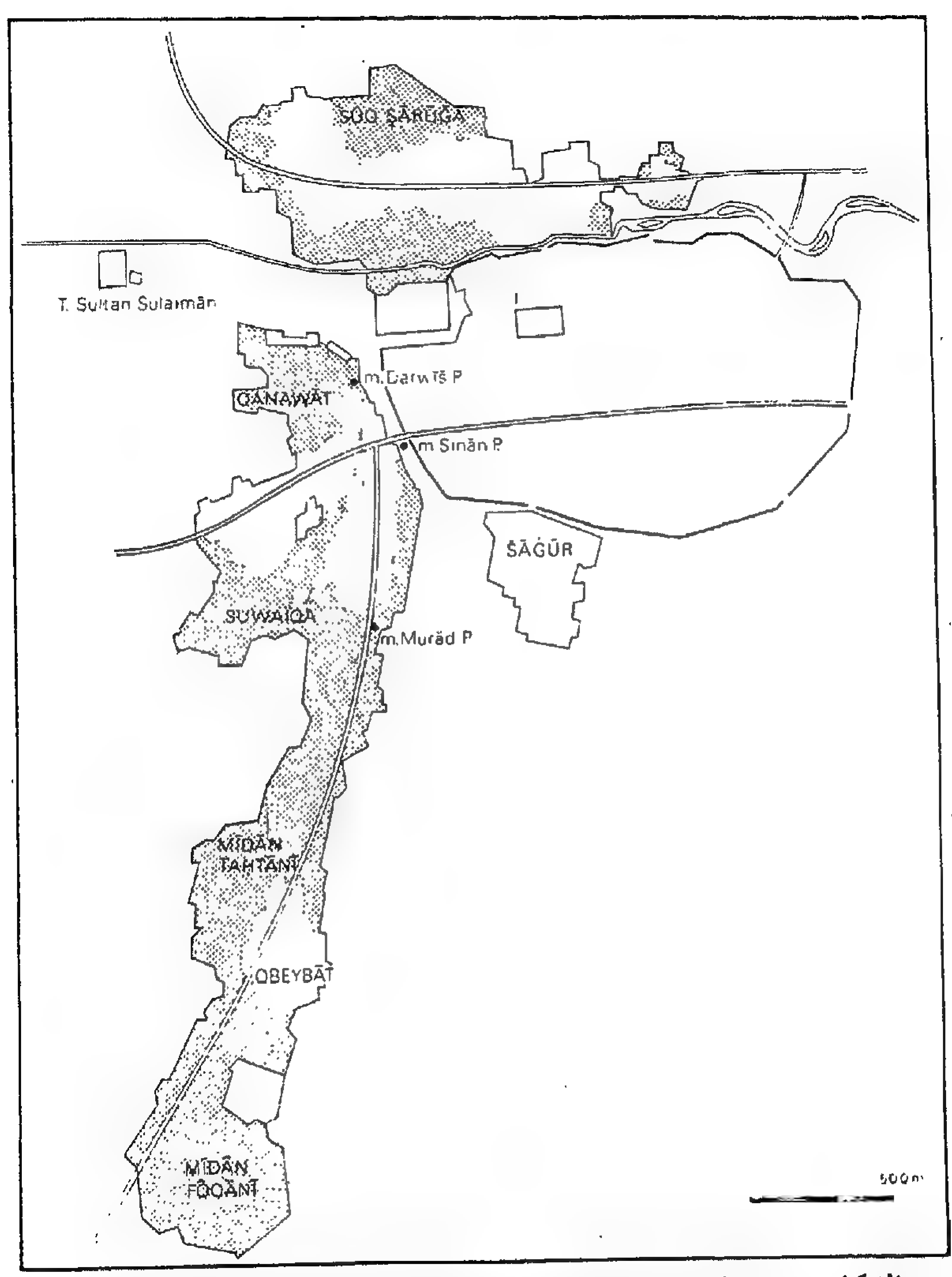
وفي طرابلس الغرب استلمت الحكم اسرة القرة ملي منذ ١٧١١ ولم تتخل عن الحكم إلا في نهاية القرن التاسع عشر ، وذلك عندما نجح الباب العالي سنة ١٨٣٥ في استعادة سلطته دفعة واحدة في كل من طرابلس الغرب ، وبغداد ، والموصل .

إن المـرونـة النسبيـة التي استخـد مهـا العثـمانيـون في معالجة الأوضاع المحلية المختلفـة كانت ـ في نهايـة المطـاف ـ أحـد العـوامـل التي تفسر لنا أسباب ذلك العمر الطويل الذي عاشته امبراطورية بزغت في ١٥١٦ ولم تغرب شمسها فعلياً عن الوطن العربي إلا في أعقاب الفتح الافرنسي للجزائر في ١٨٣٠ م .

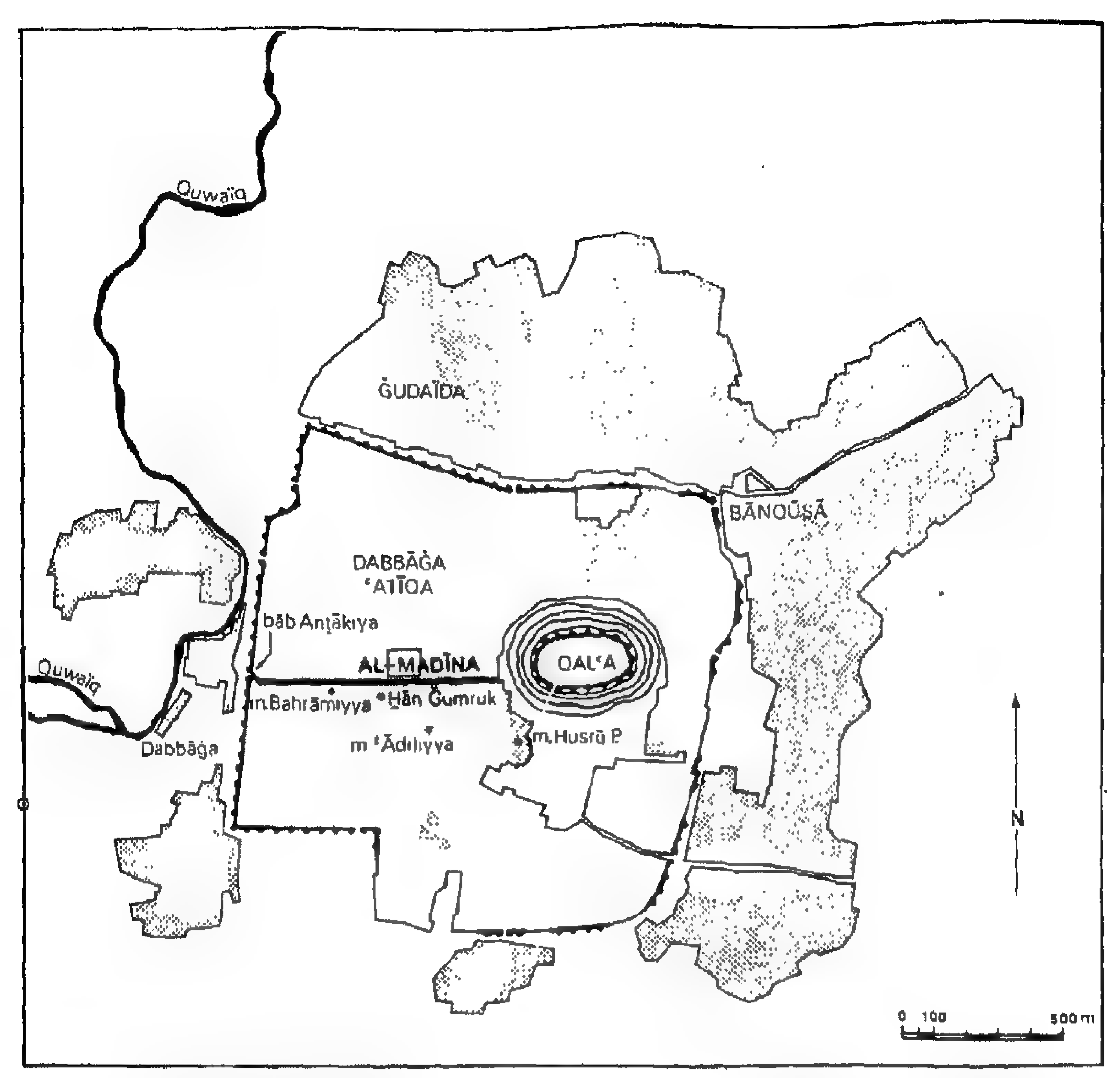
• التوسع العمراني في العصر العثماني

درجت العـادة على اعتبـار الفـترة العثـمانيـة فترة انحطاط عام ، وخاصة فيما يتصـل بـالحيـاة المدنية منها. فالنظام الملّي(٤)الذي اعتمدته الدولة العثمانية فكك البنية المـدنيـة ، ونشأت فوضى سببت انحطـاط المـدينـة انحطـاطاً لا شفاء منه . ويكفي الاستشهاد بأقوال اثنين من الباحثين كي ندرك أبعاد تلك المقولة .

ـ يقـول البـاحث م . كليرجيـه : « كانت القاهرة في ظل العثمانيين تموت موتاً بطيئـاً وخفيـاً ، كانت تنكمش على نفسهـا وتـترك آثـار ماضيهـا المجيـد تفنى تدريجيـاً ، . . . كانت القـاهـرة تتراجـع إلى الـوراء . . . . والسكان الأصليون من العرب يتشتتون . . . . دبت الفوضى في النظام العمراني وصارت المواصلات الصعبة مرآة للفوضى السياسية والاقتصادية » .



الشكل ١ : ـ مناطق النمو العمراني في دمشق خلال الفترة العثمانية (الأقسام المظللة)
نقلا عن سوفاجيه



الشكل ٢ : ـ مناطق التوسع العمراني في حلب خلال الفترة العثمانية (الأقسام المظللة) نقلا عن سوفاجيه

ـ أما الباحث جان سوفاجيه فيقول : « بدأت علائم التفكك تظهر ثانية في حلب أيضاً في ظل العثمانيين ، ولكن مع جنوح الى المبالغة بحيث عجلت تجزئة قلب المدينة إلى أقسام منفصلة . . . حلب العثمانية غدت أثراً بعد عين . . . واجهات فخمة تخفي وراءها خرائب(٥) » .

تتناقض تلك الآراء تناقضاً فاضحاً مع الحقائق الماثلة للعيان . على الرغم من

ن تلك الحقـائق موثقـة توثيقـاً دقيقـاً في كتـاب سوفـاجيـه حول حلب فإنـه من الغـريب أن يتجاهل الباحثون الفترة الطويلة من التطور الذي شهدته المدن العربية الرئيسية ـ بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر[٦] .

يتبـدى النمـو العمراني في التوسع خارج نطاق الاسوار بحيث أخذ في كثير من المـدن شكـل الضواحي الممتدة على جانبي الطرق التجارية الرئيسية . فبينما مساحة القاهرة المملوكية لم تتعد الـ ٤٥٠ هكتاراً ، بلغت المساحة الاجمالية للتوسع العمراني في أيـام صاحب كتـاب (وصف مصـر)[٧] ٦٦٢ هكتـاراً ، أمـا دمشق فقـد قفـزت مساحتها من ٢١٢ هكتاراً في مطلع القرن السادس عشر الى ٣١٣ هكتاراً في منتصف القـرن التـاسـع عشـر ، وكانت حلب تحتل مساحة ٢٣٨ هكتاراً في ١٥١٦ ثم غدت ٣٦٧ هكتاراً في أوائل القرن التاسع عشر[٨] . في ضوء تلك الحقائق بلغت نسبة النمو في الأمثلة الثـلاثـة مقـدار ٥٠ ٪ . أمـا من ناحيـة السكان ، فان التقديرات الأخيرة لعـددهم تنتهـج الخط البياني المتصاعد أيضاً . ففي ما يتصل بالقاهرة اقترحتُ عدداً مقـداره ١٥٠٫٠٠٠ نسمـة لسكـان المـدينـة في ١٥١٧ بينما وصلت تقديرات صاحب كتـاب (وصف مصـر) الى ٢٦٣٫٠٠٠ نسمـة في سنة ١٨٠٠ م . يقدّر انطوان عبد النـوّر عدد سكـان دمشق بـ ٥٢٫٠٠٠ نسمـة في نهايـة القـرن السـادس عشـر وبـ ٩٠٫٠٠٠ في نهايـة القـرن الثـامن عشر ، ويقدر عدد سكان حلب[٩] بـ ١٢٠٠٠٠ نسمة في سنة ١٧٩٠ م بعد ان كان ٦٠٫٠٠٠ نسمة في سنة ١٥٧٠ م .

ومما يؤكد صحة تلك الادلة ما نعرفه عن البنية التجارية لتلك المدن وبخاصة خاناتها .

• أسباب التوسع العمراني

كيف يمكننـا تفسـير الظـواهـر البـاهـرة للارتقـاء العمراني في مدن مثل مدينة الجزائر ، التي تعتبر نتاجاً عثمانياً بحتاً ، أومدينة تونس التي وصلت إلى أوج توسعها في القرن الثامن عشر[١٠] ؟ .

تجدر الاشارة الى فترة من الانحطاط العام سقت الفتح العثماني وكان لا بد من ان يتبعٌ تلك الفترة مرحلة من الترميم والاصلاح والانعاش وذلك في وقت حلت فيه امبارطوُرية منيعة مكان دول منهكة مثل دول الحفصيين والمماليك . فمدن يصفها المؤرخون بانها كانت خراباً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، (مثل بغداد بعد الغزو المغولي ، ودمشق بعد تيمورلنك ، والقاهرة بعد إحداث ١٣٤٨ ومطلع القرن الخامس عشر ، وتونس بعد الاحتلال الاسباني) ، لا نستغرب انتعاشها من جديد بعد ان فقدت مقومات الازدهار طيلة ذلك الوقت . يضاف الى ذلك أن قيام امبراطورية مترامية على شواطىء البحر المتوسط (فمساحتها البالغة ٥ر٢ مليون كم٢ جعلت منها ثاني أكبر دولة سياسية مركزية منذ قيام الامبراطورية الرومانية) ، أوجد سوقاً هائلة حيث الأفراد والبضائع تنتقل من غير أن يعترضها حاجز ، من حدود مراكش حتى حدود إيران ، ومن سهوب روسيا الجنوبية حتى حدود الحبشة . ولا بد للمدن الواقعة على جانبي الطرق التجارية الرئيسية ـ وهذه حال معظم المدن العربية الكبيرة ـ من ان تستفيد من الحركة الدائبة في تلك الشرايين الداخلية ، وقد ظلت الحال كذلك حتى القرن الثامن عشر .

في الواقع لم تتوقف حيوية التجارة الشرقية ، إثر دخول الأوربيين إلى المحيط الهندي فظهور منتوجات جديدة ـ كالبن مثلا ـ خلق للتجارة الشرقية أبعاداً إضافية .

أصبح الحج رمزاً لقوة تلك الشرايين الداخلية ، واكتسب خلال الفترة العثمانية أهمية لا مثيل لها في الماضي . فالأبعاد الشاسعة للامبراطورية ووحدتها السياسية والتزام الدولة العثمانية وولاياتها بتسهيل أداء الحج للناس ، كل ذلك يجعل من الصعب معرفة العدد الحقيقي للحجاج وقوافلهم ، لكننا نقدر عدد المجتمعين منهم في القاهرة بين ٣٠ و ٤٠ الفا ، وفي دمشق بين ٢٠ و ٣٠ الفا . إن حركة تلك القوافل البشرية في طريقها الغادي والصادي نحو أقاصي الامبراطورية العثمانية في الحجاز ، وما ينجم عن حركتهم من تبادل مباشر في البضائع أضافا زخماً آخر للفعالية التجارية(١١) .

نجم عن قيام الامبراطورية وعن التسامح النسبي للسلطات العثمانية ازدياد في أهمية الفئات القومية والدينية التي أسهم عددها وتنوعها في إنماء الفعاليات المدنية .

ويكفي أن نذكر دور الطائفتين المسيحية والموسوية واستقرار الجالية التركية

وجميعهم من الجماعات المتنفذة والمستهلكة للبضائع الكمالية في العواصم المختلفة ، إلى جانب رجال السلطة الجديدة وعشرات الألوف من الاندلسيين المهاجرين الذين استقروا في بلدان المغرب العربي ، وأسهموا منذ ١٦٠٩ م في النمو الاقتصادي للمدن إلى حد كبير . ففي حاضرة مثل القاهرة كان يعيش فيها في نهاية القرن الثامن عشر الى جانب / ١٠ / آلاف قبطي و/ ١٠ / آلاف فرد من أفراد الطبقة السائدة ـ / ٢٥ / ألفاً من المسلمين « الأجانب » (أتراك ، سوريون ومغاربة) ، و/ ١٥ / ألفاً من الاقليات (يهود ، يونان ، سريان ، وأرمن) وهذا يعني / ٦٠ / ألف شخص من أصل ٢٦٣ ألف نسمة(١٢) .

وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان يعيش في تونس والجزائر بضعة آلاف من الاتراك (انكشارية بشكل خاص) ، ومرتدون عن مذاهبهم ، والندلسيون ، ويهود وغرباء (يطلق عليهم البرانيين في الجزائر) من كل حدب وصوب(١٣) . كانت المدن العربية خلال الفترة العثمانية كوسموبوليتانية بصورة لم يسبق لها مثيل ، فالانفتاح النسبي لدى العثمانيين ونجاح الحكم الذاتي للنظام الملّي أسهما ـ بالتأكيد وإلى حد كبير ـ في تنمية اقتصاد المدن ، مثلما تجلى في مثال حرفة الشواشية التي أنعشتها الجالية الأندلسية في تونس ، وفي مثال التوسع الباهر للطائفة المسيحية في حي الجديدة بحلب (المربع F16 في خريطة حلب المساحية) .

• خصائص العواصم العربية في الفترة العثمانية

في ضوء البقعة الجغرافية المتجانسة للمنطقة العربية من الامبراطورية العثمانية (من الجزائر الى العراق) ، والفترة الزمنية المحدودة (من القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر) وترابط العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية ، تتحلى المدن العربية موضوع هذه الدراسة (الجزائر ، تونس ، القاهرة ، دمشق ، حلب ، الموصل ، وبغداد) بسمات مشتركة كافية لتحديد خصائص عامة(١٤) .

● الأحياء العامة والأحياء الخاصة في المدينة العربية :

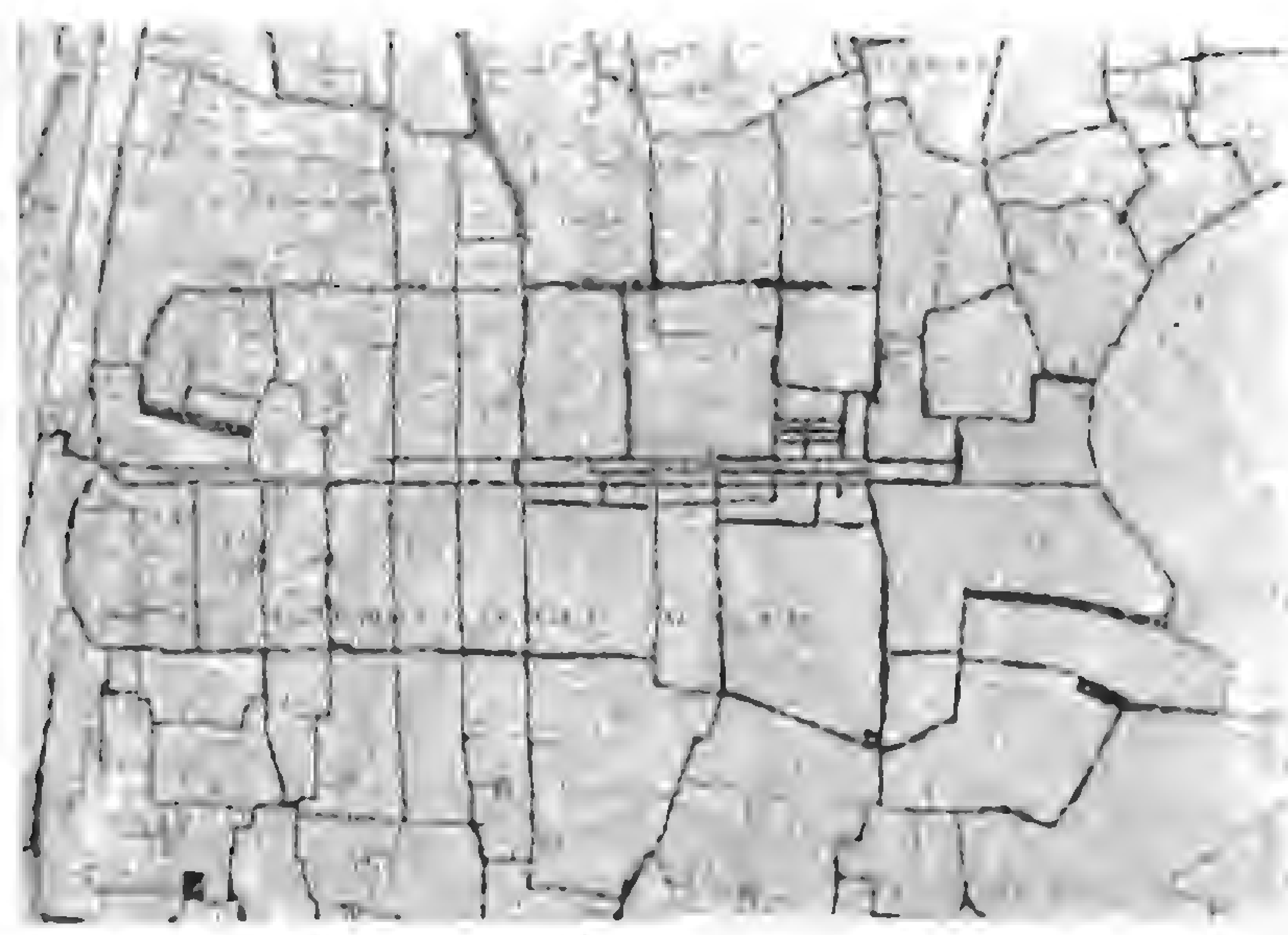
إن الظاهرة التي تبدو أساسية في تلك المدن العربية تتجلى في التمايز الصارخ بين الأحياء الحافلة بالنشاط الاقتصادي الذي تسيطر عليه التجارة الدولية من جهة ، والاحياء السكنية . من جهة أخرى . ويبدو ان ذلك التمايز سمة اجتماعية ـ ثقافية تستند جزئياً ـ إلى أسس دينية . ويتبدى التمايز بوضوح في خطط المدن نفسها حيث يتقابل فيها نوعان مختلفان من شبكات الشوارع ، ففي وسط المدينة ، حيث النشاط الاقتصادي ، تكون الشوارع عريضة ومنتظمة ومفتوحة على شبكة ممتدة دون انقطاع حتى حدود المدينة .

إن المدن التي احتفظت بمثل هذه الشبكة ورثتها من العصور السابقة للاسلام ، مثل حلب ودمشق ، إلا أننا نجد النظام نفسه في مدن تأسست كلياً على يد المسلمين كالقاهرة مثلا .

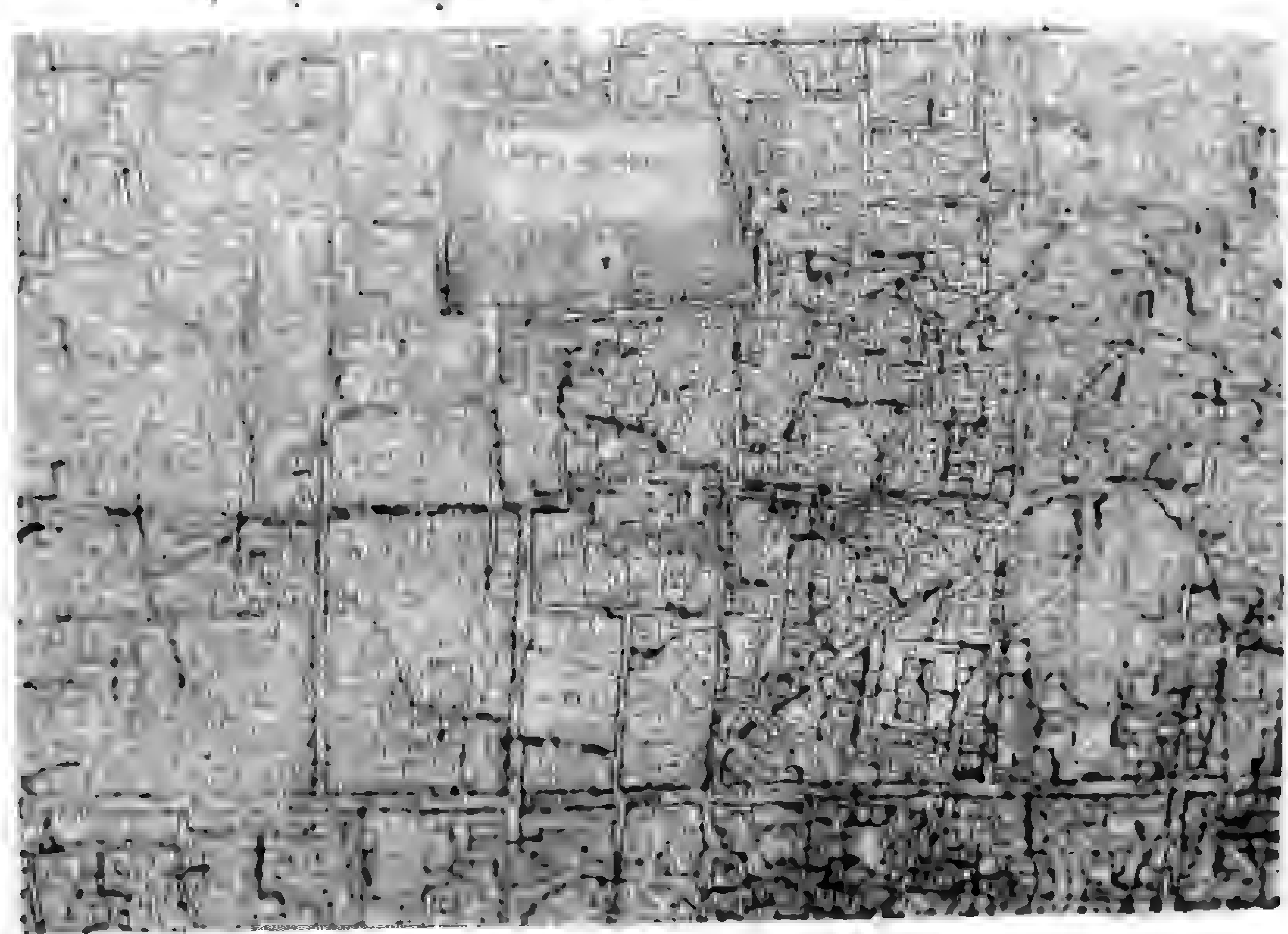
أما في الأحياء السكنية فشبكة الشوارع غير منتظمة ، وقد اعتبرت تلك السمة بوجه عام ، من الصفات المميزة للمدينة العربية[١٥] . ولقد أدرك رجال الشريعة المسلمين ذلك التقسيم في المساحة العمرانية ووضعوا معالمه . وهذا ما عرضه الاستاذ بابر يوهانسن عرضاً كاملاً في كتابه الاخير[١٦] . يضاف إلى ذلك أن ذلك التمايز على الرغم من الشمولية الواسعة لتفاصيل خطط المدينة ـ يمكننا من القراءة الكاملة للبنية العمرانية في الخرائط العامة .

● وسط المدينة :

ثمة نتيجتان ناجمتان عن هذه السمة الأساسية للمدينة العربية . تتعلق الاولى : بالتركيز الكثيف للفعالية الاقتصادية في وسط المدينة ، فمهما كان حجم المدينة ـ حتى لو كانت من الحواضر الهامة كالقاهرة (٢٥٠ر٠٠٠ نسمة في القرن الثامن عشر) ، أو كمدن مثل حلب ودمشق اوبغداد ، (١٠٠ ـ ١٥٠ الف نسمة.) ـ فان الفعالية الاقتصادية الأساسية تجري في داخل الخانات الرئيسية (تختلف التسمية من إقليم لآخر فهي إما خان أووكالة أوفندق) وتتجمع هذه الخانات في منطقة محددة من المدينة . وكان هذا النوع من المركزية بادياً للعيان في



الشكل ٣: - مصور المدينة القديمة (حي المدينة) في حلب



الشكل ٤: - مصور مركز المدينة داخل السور في دمشق



الشكل ٥ : ـ مصور مركز المدينة القديمة في القاهرة. نقلا عن كتاب وصف مصر

القرون الوسطى ، وظل مستمرا طيلة الفترة العثمانية ، إلى جانب ظهور ما يسمى بالبادستان (مركز التجارة الدولية) في قلب المدينة .

أبان الاستاذ لويس ماسينيون الصلات الوشيجة التي كانت قائمة بين المنطقة المركزية للأسواق من جهة ، والجامع الكبير من جهة ثانية ، ولفت النظر إلى التصاق كل من سوق الصاغة وسوق الغزل بالجامع الكبير نفسه(١٧) . وان ثبات موقع الاسواق الذي أشار اليه ماسينيون ، هو نتيجة للجمود النسبي الذي طرأ على ارتقاء الصناعات وعلى الحياة الاقتصادية منذ نهاية القرون الوسطى حتى الأزمنة الحديثة . لكن تجدر الاشارة الى أن مواقع الاسواق قد تبدلت عبر القرون ، وان لتلك التبدلات مدلولا كبيرا ، إذ أنها تعتبر مؤشراً لانحطاط فعاليات تجارية قديمة من جهة ، وظهور فعاليات جديدة من جهة أخرى . لذلك لا بد من دراسة تلك

التبدلات دراسة وافية لانها توفر الدليل الوحيد على ارتقاء الفعالية الاقتصادية . في حين أن السوق والجامع الكبير يختصان بدور حاسم في نسيج مركز المدينة ، نجد أن مركز السلطة السياسية لا يتمتع إلا بدور محدود ، إن لم نقل معدوماً . ففي جمع المدن الكبيرة لا يوجد تمييز البتة بين حي الأسواق من ناحية ومركز المدينة من ناحية ثانية ، فهما اسمان لمسمى واحد . وتمركز الاسواق في مركز المدينة كثيف الى حد دفع الاستاذ اوجين فيرت الى القول : بأن السوق هو المعيار البارز والوحيد للمدينة المشرقية بحيث يمكننا اعتباره من ميراث الحضارة الاسلامية(١٨) .

• الطابع الشعاعي للمدينة

يتجلى المظهر الثاني للمركزية العمرانية الكثيفة في ان فعاليات المدينة كانت تنمو بصورة شعاعية نحو الخارج ، وذلك انطلاقاً من الاسواق والجامع الكبير ، فالنشاط الاقتصادي ينتظم في حلقات متتالية تزداد اتساعاً حول المركز طبقاً للاهمية ، ولكن من الممكن أن تسير الأمور في اتجاه معاكس ، وذلك إما بسبب ضيق المساحة ، أو بسبب الاضطراب الناجم عن مثل ذلك النمو . إن أشد الفعاليات الاقتصادية قرباً من المركز هي أشدها إمعاناً في التخصص ، مثل التجارة الدولية بالتوابل ، والبن ، والاقمشة الغالية . أما الفعاليات الاقتصادية الأقل شأناً - كتلك التي تتطلب قرباً أشد إلى عالم الريف ، أو التي تحتاج إلى ساحات فسيحة ، أو التي تسبب ضوضاء مزعجة للجوار من السكان - فانها تتجه نحو ضواحي المدينة . ان قائمة مثل تلك الفعاليات لا تتغير من مدينة إلى أخرى ، فهي تتألف من أسواق الخضار والفواكه ، والحبوب ، وسوق الغنم ، والمسالخ ، والمدابغ ، والافران ، وما شابه ذلك . كذلك الامر بالقياس الى المناطق السكنية ، فانها تنتظم في حلقات تتوسع نحو الخارج انطلاقاً من مركز الاسواق . غير أن هذا التنظيم المركزي للحلقات

المتتالية لم يطبق تطبيقاً تاماً الا فيما ندر[١٩]. ففي كثير من الاحيان تتدخل عوامل جغرافية ، أو تاريخية ، أو اقتصادية ، في نهج التطور الثابت لمثل هذا التنظيم المساحي ، ويمكننا أن نخص بالذكر النواحي التالية :

ـ نمو المدينة نمواً غير متواتر في اتجاهات مختلفة كالذي حدث في القاهرة ، ودمشق ، وحلب ، والجزائر ، وتونس . وقد نتج عن ذلك ان تعددت المراكز الاقتصادية في المدينة ولم يعد « المركز » الاقتصادي يحتل مكانه المعهود . ففي مثال مدينة الموصل المدورة أخذ المركز الاقتصادي في المدينة شكل « القطاع المستدير » الذي توسع قلبه القريب من الجامع الكبير باتجاه الجسر الواقع على نهر دجلة . يذكرنا هذا التقسيم إلى قطاعات ، بالمخطط البياني الذي وضعه الأستاذ هـ . هويت[٢٠] .

وقد تم تنفيذ مثل ذلك المخطط في عدة مدن عربية ، (كالجزائر) ولكن بطريقة أقل تمييزاً عنها في الموصل .

ـ نشوء مراكز فعاليات ثانوية في معظم المدن الهامة ، ولقد قاد ذلك الى قيام نوى متعددة وأشد تعقيداً ، كما هي الحال في كل من القاهرة وحلب (انظر الخطط ذات النوى المتعددة التي وضعها كل من هاريس واولمان)[٢١] .

إن ابتعاد المراكز السياسية والعسكرية الى خارج نطاق المركز الاقتصادي كان ـ في غالب الاحيان ـ وراء نشوء مثل تلك النوى الثانوية ، بما في ذلك حارة تحت القلعة الموجودة في كل من القاهرة ودمشق وحلب .

ـ استعمال الفراغ الممتد خارج نطاق المدينة حيث الحصول على أراض هناك أسهل منه في قلب المدينة المكتظ بالسكان .

ـ اللجوء الى الاراضي الممتدة خارج نطاق المدينة لتطوير أحياء سكنية للميسورين ، علماً أن هذه الاحياء الجديدة واقعة بين مناطق كانت مخصصة للفعاليات الحرفية او التجارية او لاسكان القطاعات الفقيرة من السكان .

● الاحياء السكنية

يبدو أن نشوء أحياء سكنية نوعاً ما إلى جانب وجود مركز لاعمال مختلفة للغاية قد أصبح من الخصائص الأساسية الأخرى التي تميز المدينة العربية في العصر الحديث . وعلى الرغم من تنوع الاسماء (حومة في المغرب وحارة في القاهرة ودمشق ومحلة في حلب والموصل وبغداد) تتمتع تلك الاحياء بمظهر وتركيب متشابهين ، وذلك من مراكش الى العراق . تتصل تلك الاحياء مع شبكة الشوارع الرئيسية للمدينة بواسطة درب . وغالباً ما تستعمل كلمة درب بدلاً من كلمة حارة أوحي ، مثل درب الـ . . . . وتصب في هذا الدرب شبكة أصغر من الشوارع الثانوية التي يطلق عليها اسم زقاق ، وهذه الأزقة تنتهي في طريق مسدودة ولا تتصل بعضها مع بعض . أما الحارات نفسها فهي وحدات عمرانية مغلقة في أغلب الأحيان .

يرأس كل حارة من تلك الحارات شيخ قادر على رعاية شؤون ومصالح أهل الحارة بأكملها (تتراوح مساحة الحارة بين ٤ و ٥ هكتار ، وفي أحيان كثيرة أقل من ذلك بكثير ، ويبلغ عدد سكانها بين ألف وألفين نسمة ، أوما يعادل ٢٠٠ إلى ٤٠٠ أسرة) .

نشأت في مثل هذه المنطقة بين الحارات السكنية شبكة معقدة وغير منتظمة من الشوارع والازقة المسدودة[٢٢] ، تتجه حركة المرور (التي كانت حركة مشاة بصورة رئيسية) نحو مركز المدينة ، حيث تنتشر الاسواق المتخصصة ، وحيث توجد أماكن العبادة التي كانت مراكز لاجتماع الناس أيضاً . كان أهالي الأحياء يذهبون إلى أماكن عملهم في مركز المدينة أولشراء الحاجيات التي لا تتوفر في سويقة الحارة . وهؤلاء يستخدمون في إيابهم شبكة الشوارع نفسها التي استخدموها في ذهابهم .

صارت تلك الحارات كالجيوب ان جازلنا القول وهي مفتوحة نحو مدخل المدينة فقط ، أما اتصال المركز الديني والاقتصادي مع خارج المدينة فيتم بوساطة عدد

قليـل من الطـرق التي تنطلق من المراكز نحو أبواب المدينة ، ومنها الى مناطق التوسع العمـراني التي قد تكـون نشأت على محاور الطـرق المتمثلة بأبـواب المـدينة ، مثلما هو ظاهر بوضوح في خريطة كل من مدينة القاهرة وحلب .

إن الأهمية الاحصائية للازقة المسدودة (النهايات الميتة) ملحوظة تماماً ، ويبدو أنهـا من السـمات المميزة لمدن بلدان حوض البحر الابيض المتوسط (تبلغ نسبة الازقة المسـدودة مقـدار ٥٠ ٪ تقـريباً من أصل الطول الاجمالي لشبكة الشوارع في مدن مثل الجـزائـر والقاهرة ودمشق وحلب) . بيد ان البحث العلمي لم يتوصل حتى الان الى معـرفـة أصـول هذا النظـام الـذي يميز المدن العربية تمييزاً كاملاً عن المدن اليونانية ـ الـرومـانيـة القـديمـة ، والمـدن الاوربيـة الوسيطة . فالاستاذ أوجين فيرت يذكر أن الأصـل الشـرقي القـديم ما يزال بحـاجـة الى دليل مادي إذ أن التنقيبات الاثرية في مواقـع المـدن البـائـدة (التـلال الأثـريـة) تقتصـر على كشف معالم مركز تلك المدن (القصـر والمعبـد ومـا حولهـا) ، بحيث يصعب علينـا الخروج باستنتاج قاطع حول الخطط العامة لتلك المدن البائدة . ومع هذا لا يساورنا أي شك بأن مبدأي الحارات المغلقـة والازقـة المسدودة (النهايات الميتة) من السـمات « الاسلامية » البحتة ، لانهم أتـاحـا الـوصـول الى حل مبـدع لمسألة الأمن داخل كل حارة ، ومكّنا التحقيق التام للمثل العليا لمجتمع يسوده الاسلام ، وذلك بتأمينها العزلة التامة تقريباً للحياة العائلية .

بيد انه كيف نستطيع تفسير الظاهرة الاستثنائية للمدن العراقية ، حيث المحلة (الحـارة ، الحي) ليست مغلقـة والازقة ليست مسدودة ، علماً أن المدن العراقية تقع في منطقـة بلاد ما بين النهـرين حيث تركت الحضـارات القديمة أثراً عميقاً على طابع التطور العمراني ، وحيث التأثير الاسلامي على ذلك التطور هو نفسه ، كما في المدن العـربيـة المحـاذيـة لحوض البحر المتوسط ؟؟ من المؤكد أن بعض الشك سيزول عن تلك الظـاهـرة الاستثنائية في المدن العربية ، عندما نعرف المزيد عن الظروف الفعلية التي تطور في ظلها نظام الحارات ، في وقت نشوء وتأسيس المدن العربية (مثل تأمين استقرار الوحدات العسكرية في القاهرة ، ومدينة القطائع التي اسسها ابن طولون) ، والمـزيـد من المقـارنـات الشـاملة مع أنظمة مشابهة موجودة في أماكن أخرى من العالم الاسـلامي (مثـل المدن العثمانية والمدن الايرانية والافغانية) ، والمزيد من المعلومات

عن بنيان المدن السابقة لانتشار الاسلام(٢٣) .

وختاماً فانه من المرجح ان تنظيم المدينة على أساس الحارات المغلقة التي توفر الظروف للسيطرة الكاملة على الرعية الى جانب نوع من الاستقلال الذاتي لأهل كل حارة ، قد وصل الى الذروة في الفترة العثمانية . فهذا النظام يتفق كلياً مع سياستهم اللامركزية في الادارة والحكم . فالقطاع التاريخي في المدن العربية قائم أيضاً على أساس الحارات ، التي ازداد عددها بالتأكيد خلال الفترة العثمانية . وقد لازم مبدأ الحارات المناطق المتوسعة التي نشأ قسم منها خلال العهد العثماني أيضاً . وتتجلى هذه الظاهرة بكل وضوح في مثال القاهرة وحدودها المزدوجة في الأطراف الغربية . كما أن الخط المحاذي للخليج في أقصى الشرق من القاهرة يتفق مع التوسع الذي شهدته المدينة في هذا الاتجاه منذ نهاية العهد المملوكي . أما الخط المحاذي للجزء العثماني في أقصى الغرب من المدينة فانه يتفق مع التوسع النهائي للقاهرة في هذا الاتجاه خلال الفترة العثمانية نفسها .

• المؤسسات القضائية والاوقاف

من الخصائص الأساسية للمدن العربية الحالية هو ذلك الشأن الهام الذي كان لاثنين من المؤسسات الاسلامية المتميزة هما : القضاء والوقف . فالقاضي كان فاعلاً في مختلف نواحي المجتمع الاسلامي ، بحيث لا نبالغ إذا قلنا بأن ما من جانب من جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والاقتصادية للاهالي كان خارج نطاق صلاحياته القضائية . ففي المدن كانت المحاكم الشرعية تبت في نهاية المطاف بكافة المسائل المتعلقة بأهل المدينة ، مثل علاقات الأفراد فيما بينهم ، وعلاقاتهم مع السلطات التنفيذية ، ثم الاعمال الحرفية والمهنية والشؤون البلدية .

أبان الباحث روبرت برونشويغ في مقالة مخضرمة له بأن قضاة المذهب المالكي في المغرب العربي وضعوا مبادىء للشؤون البلدية(٢٤) . كما أبانت الابحاث التي

أجراها مؤخراً الباحث بابر يوهانس[٢٥] ، استناداً إلى نصوص شرعية حنفية أن القضاة وسعوا تلك المبادىء . بالفعل إن سجلات ودفاتر المحاكم الشرعية التي لا حصر لها هي التي تزودنا بمعلومات عن التطبيق اليومي للمبادىء البلدية ، التي وضعها هؤلاء القضاة خلال الفترة العثمانية . وعلى الرغم من أن الدراسات ما تزال قليلة في هذا المضمار ، إلا أن الأبحاث الأولية التي تمت حتى الان ، مثل الدراسة التي قام بها جلال النحال ، تبين أن أهمية مداخلاتهم في الشؤون البلدية البحتة ، والصلاحيات التي يمارسها القضاة ، تراوحت بين تحديد شروط البناء والسكن (كالتي تتصل بالامن والسلامة ، والضجيج وتعكير الصفو ، وحجب الانظار) ، وتنظيم الحارات وتدبير شؤون الحرفيين[٢٦] ، وما شابه ذلك من أمور . ومن المرجح أيضاً أن يكون شأن القضاة قد علا في هذا المجال خلال الفترة العثمانية بحيث صار لهم الدور الحاسم في تقرير شؤون المدينة .

تعتبر الأوقاف (الحبوس في المغرب العربي) المؤسسة الاسلامية الثانية التي كان لها شأناً هاماً في التنظيم العمراني للمدن العربية ، وكلنا يعرف الاسس والمبادىء التي قامت بموجبها أعمال الوقف : التعبير عن التقوى بوهب الاموال وهباً أبدياً لاغراض دينية أو خيرية أو اجتماعية .

إن الأموال الوقفية أبدية وثابتة ، ولا يجوز التصرف إلا بوارداتها التي تخصص للأعمال الخيرية فقط ، أي أن الاعمال الخيرية هي المستفيد الأول والأخير من الاموال الوقفية . تتألف الأوقاف من نوعين : الاول خيري : حيث تخصص الواردات جميعها للاعمال ذات النفع العام ، والثاني أهلي : حيث يذهب جزء من الواردات الى الواقف في حياته ثم الى الورثة الذي يحدد الواقف أسماءهم .

انتشرت أعمال الوقف لاسباب مختلفة انتشاراً واسعاً خلال الفترة العثمانية ، ففي مصر كانت الاوقاف في عام ١٩٢٠ تتولى ١٨٥٠٠ بناء وقفياً ، وفي الجزائر كاد نصف أبنية المدينة وقفياً في عام ١٨٣٠ م[٢٧] .

تستثمر مؤسسات الاوقاف عدداً من المباني ذات الطابع التجاري ، (دكاكين ، خانات ، حمامات) وذلك لتحقيق غايات الوقف الخيري ، (صيانة المباني الدينية أو الخيرية أو الأعمال ذات النفع العام) ، والوقف الاهلي على السواء (حماية الملكية الفردية ، أو وارداته الوقفية) . تخصص واردات تلك المباني التجارية

لتحقيق وصايا الواقف . لذلك كان نشوء المؤسسات الوقفية في المدن حافزاً كبيرا لقيام الاعمال العمرانية ذلك لان الاوقاف توفر لها الاساس الشرعي ، والمال اللازم ، فالفضل يعود للاوقاف في النمو العمراني الذي شهدته المدينة القديمة في حلب خلال القرن السادس عشر ، والنمو العمراني الذي شهده الجزء الجنوبي من القاهرة في منتصف القرن السابع عشر(٢٨) .

بناء على صلاحيات القاضي ، من ناحية ، ونظام الوقف ، من ناحية ثانية ، تكون الشريعة الاسلامية قد وفرت السبل الفعالة لادارة الشؤون البلدية ، ولتنظيم التوسع العمراني ، وقد اتفق أن الشؤون البلدية والتوسع العمراني على السواء شهدا خلال الفترة العثمانية نمواً مماثلاً للنمو الذي شهدته المؤسستان القضائية والوقفية .

● الانظمة الاجتماعية :

تميزت المدن العربية خلال الفترة العثمانية بوجود أنظمة اجتماعية مختلفة (نظام الطوائف) لعبت دوراً هاماً للغاية في مختلف المجالات : الطوائف الحرفية (الحرفيون والتجار) ، والطوائف الدينية والقومية (الاقليات المسيحية واليهودية وأقليات المسلمين « الغرباء ») والطوائف الجغرافية (أسلفنا ذكرها في الحديث عن الحارات) .

كان على رأس كل طائفة من تلك الطوائف شيخ ، وكان لكل طائفة شأن ملموس في حياة المدينة من الناحيتين الاجتماعية والادارية . وقد وفرت تلك الطوائف الاطار اللازم للتماسك الداخلي لمجتمع المدينة من ناحية ، ومكنت الدولة من الامساك بزمام أمور الرعية إمساكاً غير مباشر من ناحية ثانية . فالرعية كانت مترابطة في حلقات تشمل جميع نواحي حياتها ، وفي غالب الحالات كانت تلك الحلقات متعاقبة ، فالفرد عضو في إحدى النقابات الحرفية أو المهنية أثناء عمله في السوق طيلة النهار، وعضو في طائفة الحارة التي يقطن فيها مع اسرته . .

كانت تلك الخلايا الاقتصادية والاجتماعية كثيرة العدد في المدن ، وكانت الخلية الواحدة صغيرة الحجم ، بحيث كان من السهل على الدولة إطباق سيطرتها الاجتماعية والادارية إطباقاً شبه كامل على السكان . كان في القاهرة ما يقارب الـ ٢٥٠ طائفة حرفية ومهنية تضم حوالي ١٠٠٫٠٠٠ شخص بين حرفي وتاجر ، وهؤلاء من أصل ٢٥٠٫٠٠٠ نسمة ، وكانت القاهرة تتألف من ١٠٠ حارة يقطن فيها ١٠٠٫٠٠٠ الى ١٥٠٫٠٠٠ انسان . أما حلب فكان فيها قرابة ١٣٠ طائفة حرفية و٧٥ محلة في نهاية القرن السابع عشر ، وكان مجموع سكانها ، آنذاك ، حوالي ١٠٠٫٠٠٠ نسمة . كانت هذه العناصر الاساسية للمدينة موزعة الى دوائر توزيعاً محكماً بحيث لا مجال لاي نوع من أنواع التسلسل الهرمي . وعلى وجه العموم لم تكن هناك مؤسسة مركزية تهيمن على طوائف الحرفيين والمهنيين اللهم في تونس والموصل . وشيخ المشايخ لم يكن له وجود في دمشق قبل القرن التاسع عشر ، كما ان الحارات لم تكن مؤسسة على مستوى المدينة ، فقد احتفظت كل حارة باستقلالها الكلي ، فيما عدا تونس ـ مرة اخرى ـ حيث كان ثلاثة من الشيوخ مسؤولين عن ادارة المدينة القابعة داخل الاسوار وعن الحارتين الممتدتين وراء الاسوار ، وهما : حارة باب الجزيرة ، وحارة باب السويقة .

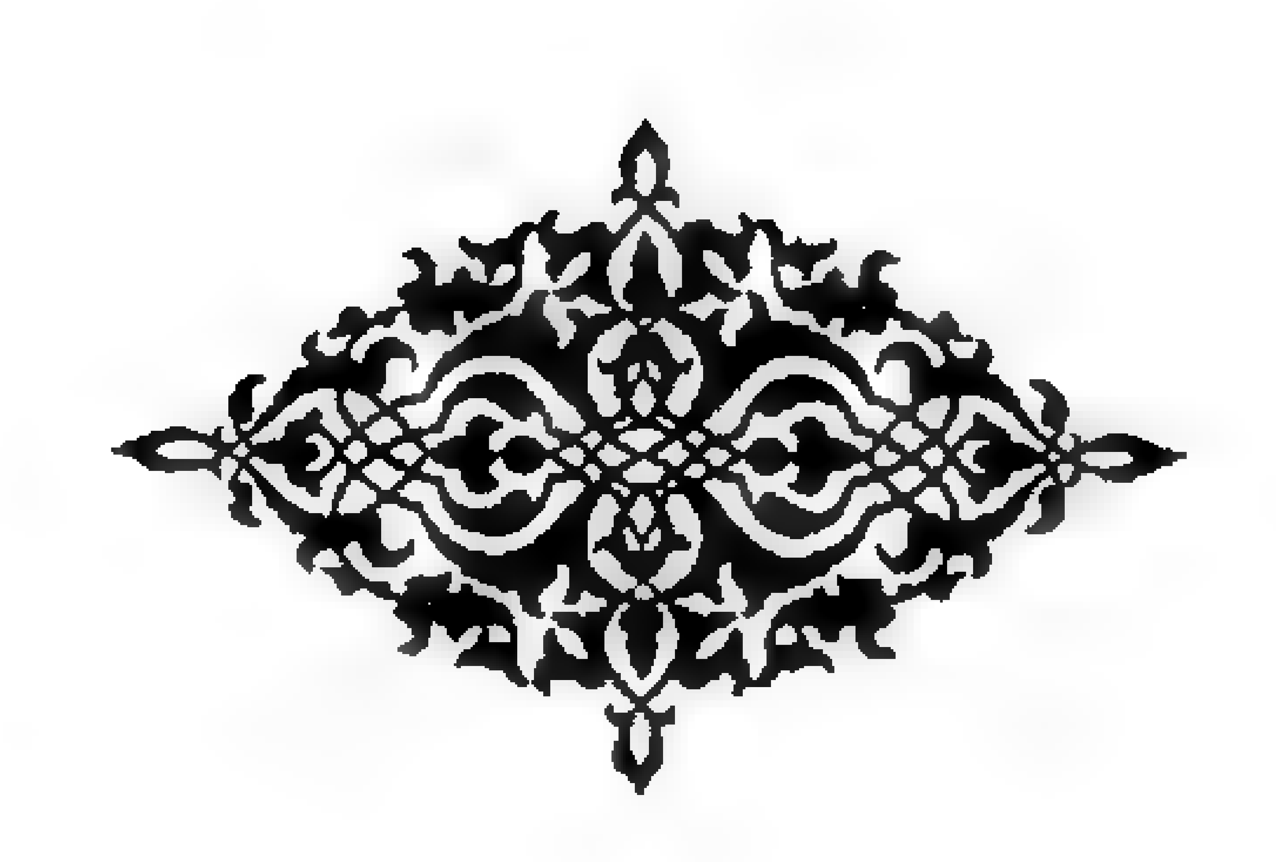
وكان هؤلاء الثلاثة يهيمنون على شيوخ الحارات بأجمعها (يطلق على شيخ الحارة في تونس اسم المحرق) . نتيجة لذلك فان مثل هذا التركيب الاجتماعي على الرغم من مستواه الرفيع لم يقتدر على صنع قوة « شعبية » معادلة لقوة السلطة المركزية من ناحية ، وعلى تحدّيها من ناحية ثانية ، كما انه لم يفسح المجال امام المدينة لتطوير « البلديات » التي عرفتها بلدان الغرب .

ان هذه المؤسسات المتنوعة معروفة في المدن العربية قبل الفترة العثمانية . لكن يبدو ان الحكم العثماني قد رفع شأن تلك المؤسسات ، كي يستخدمها أداة للامساك بزمام الشعوب المختلفة والمتباينة التي تألفت منها الامبراطورية العثمانية .

ان الرقعة الواسعة لتلك الامبراطورية ، واختلاف القوميات ، وتنوع الاديان والملل في أرجاء الولايات جعلت العثمانيون يمنحون قسطاً عادلاً من الاستقلال والادارة الذاتية للطوائف القومية والدينية والمهنية ، واستخدام هذه الطوائف وسيطاً في جميع شؤون الرعية الادارية ، وبخاصة التحصيل المالي منهم ، وذلك بدلاً من

إقامة إدارة مركزية قد لا تكون قادرة على توجيه دفة البلاد المترامية الاطراف . إن ما نسميه اليوم الخدمات والمرافق البلدية (مثل تمديد مياه الشرب ، والنقل العام ، وتنظيف الشوارع) كانت تتولاها في القاهرة طائفة التجار وكانت الاوقاف تشارك في بعض الاحيان ، أما العناية بسبل الماء فكانت من مهام الاوقاف عادة .

ان هذا النظام ، الذي نعتبره أصيلاً بالمقارنة مع ما نعرفه فى أوربا . ساعد طيلة ثلاثة قرون في حل التناقض القائم بين الادارة البلدية من جهة ، وتلبية الحاجات الاساسية للرعية من جهة ثانية ، كما فسح المجال امام تنظيم التوسع العمراني الذي تم خلال هذه الفترة .



هوامش الفصل الأول

1. Donald Edgar Pitcher, *An Historical Geography of the Ottoman Empire* (Leiden, 1972).

2. See the significative cases of Mosul (Percy Kemp, "Mosul and Mosuli Historians of the Jalīlī Era. 1726–1834," thesis, Oxford University, 1979); of Damascus (Abdul-Karim Rafeq, *The Province of Damascus, 1723–1783* [Beirut, 1966]; Karl K. Barbir, *Ottoman Rule in Damascus. 1708–1758* [Princeton, 1980]); and of Tunis (Mohamed H. Cherif, "Pouvoir et société dans la Tunisie de H'usayn Bin ʿAli. 1705–1740," thesis, University of Paris, 1979).

3. See P. M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent. 1516–1922* (Ithaca, N.Y., 1966); Herbert L. Bodman, *Political Factions in Aleppo (1760–1826)* (Chapel Hill, N.C., 1963); Stephen H. Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (Oxford, 1925); H. de Grammont *Histoire d'Alger sous la domination turque* (Angers, France, 1887); and the studies mentioned in note 2

4. On the *millet* (organization of the religious minorities in semiautonomous communities) see B. Braude and B. Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire,* 2 vols. (New York, 1982).

5. Marcel Clerget, *Le Caire,* 2 vols. (Cairo 1934), I, 178; Jean Sauvaget, *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siècle,* 2 vols. (Paris, 1941), I, 238–239.

6. About these stereotypes and their necessary revision see André Raymond, "La conquête ottomane et le développement des grandes villes arabes," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 27, no. 1 (1979); and K. Barbir, *Damascus,* p. 5.

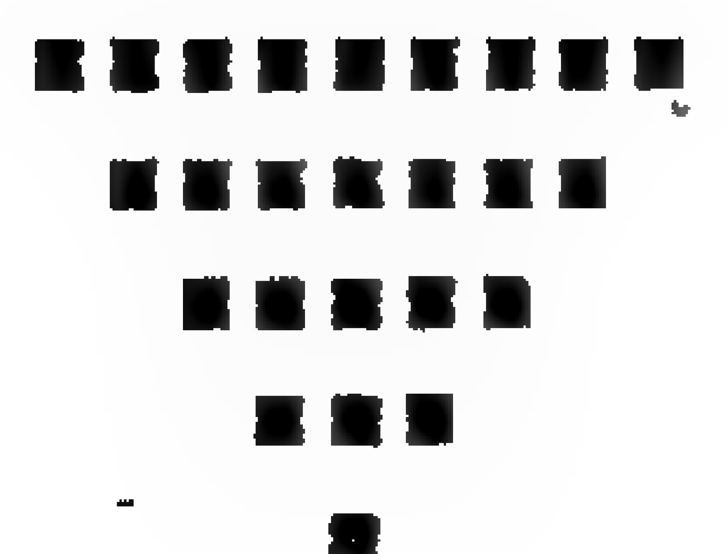
7. André Raymond, "Le Caire sous les Ottomans," in Bernard Maury, André Raymond, Jacques Revault, and Mona Zakariya, *Palais et maisons du Caire, II, Epoque ottomane* (Paris, 1983).

8. Figures taken from Jean Sauvaget's plans in "Esquisse d'une histoire de la ville de Damas," *Revue des Etudes Islamiques (REI)* (1954), plans VIII and X; and

enteenth Century (Minneapolis and Chicago, 1979).

27. Jacques Berque, "Médinas, villeneuves et bidonvilles," in *Maghreb, Histoire et sociétés* (SNED–Duculot, 1974); A. Sekaly, "Le problème des waqfs en Egypte," *REI* (1929).

28. André Raymond, "Les grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque ottomane (XVIe–XVIIe siècles), *Bulletin d'Etudes Orientales (BEO)* 31 (1979). I shall mention these problems again in chapter 2, paragraphs 2.2.1 (Aleppo) (see ill. 7), and 4.4 (Cairo).



Alep, Album plans LXII and LXX.

9. Antoine Abdel Nour, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe–XVIIIe siècle)* (Beirut, 1982), 73–74 and 66–70.

10. Where this urban expansion led to a transfer of the tanneries in the eighteenth century, a phenomenon that also took place in Aleppo (sixteenth century) and in Cairo (end of the sixteenth century). See André Raymond, "Le déplacement des tanneries à Alep, au Caire et à Tunis, à l'époque ottomane," *Revue d'Histoire Maghrébine* (1977), 7–8.

11. On the *ḥağğ* see A. Rafeq, *Province*, 8, 52, 73, 97; K. Barbir, *Damascus*, 125, 134, 155; A. Raymond, "Conquête ottomane," 119–120.

12. André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle*, 2 vols. (Damascus, 1974), II 451–501.

13. For Algiers see Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* (Paris, 1963), 127–149.

14. See the bibliography for some of the studies on these cities.

15. On the double street system see André Raymond, "Remarques sur la voirie des grandes villes arabes," in *Proceedings of the 10th Congress of the UEAI* (Edinburgh, 1982).

16. Baber Johansen, "Eigentum, Familie und Obrigkeit im hanafitischen Strafrecht," *Die Welt des Islams* 19 (1979); "The Claims of Men and the Claims of God," *Pluriformiteit en verdeling van de macht in het Midden-Oosten* 4 (1980); and "The All-Embracing Town and Its Mosques," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 32, no. 2 (1981).

17. Louis Massignon, *Mission en Mésopotamie (1907–1908)*, 2 vols. (Cairo, 1912), II 90–92.

18. On the role of the suq as a decisive element in the organization of the Arab city see Eugen Wirth, "Zum Problem des Bazars (suq, çarşi)," *Der Islam* 51–52 (1974–1975), and "Villes islamiques, villes arabes, villes orientales? Une problématique face au changement," in A. Bouhdiba and D. Chevallier, eds., *La ville arabe dans l'Islam* (Tunis, 1982). Quotation, p. 198.

19. E. W. Burgess, "The Growth of the City," in R. E. Park and E. W. Burgess, eds., *The City* (Chicago, 1925).

20. H. Hoyt, *The Structure and Growth of Residential Neighborhoods in American Cities* (Washington, 1939).

21. C. D. Harris and E. L. Ullman, "The Nature of Cities," *Ann. Am. Acad. Pol. Sci.* 242 (1945).

22. A. Raymond, "Remarques sur la voirie des grandes villes arabes."

23. See E. Wirth, publications already mentioned (note 18), and "Die orientalische Städt," *Saeculum* 26 (1975).

24. Robert Brunschvig, "Urbanisme médiéval et droit musulman," *REI* (1947).

25. See note 16.

26. Galal H. El-Nahal, *The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the Sev-*

الفصل الثاني

مراكز المدينة

راينا أن التضاد الحاد بين المنطقة العامة (المركزية) والمنطقة الخاصة (السكنية ... سيمة تقليدية من سمات المخطط التنظيمي للمدن العربية . وفي أثناء الفترة العثمانية نتج عن نمو الشأن الاقتصادي للمدن ، وعن تزايد البنى التجارية في مراكز المدن ، تعاظم « المركزية » لصالح الفعالية التجارية .

• انتقال مقر السلطة السياسية الى خارج حدود مركز المدينة :

كان انتقال المقر السياسي والعسكري للسلطة الحاكمة من وسط المدينة الى خارجها سمة تقليدية من سمات المدن العربية . ويكفي ان نورد في هذا الصدد مثالي القاهرة ودمشق ، عندما قامت القلعة خلال الفترة الايوبية خارج نطاق المدينة (كما في القاهرة) أو في محاذاة أسوارها (كما في دمشق) ، وذلك كيما نبين ان مثل هذا الامر

ظاهـرة قديمـة ، وكانت نتائجها ذات دلالة في التنظيم العمراني ، فحارة تحت القلعة سرعان ما تحولت الى مركز تجاري ثانوي اجتذب العديد من الفعاليات الاقتصادية . وقـد حقق الاستـاذ جان سوفـاجيـه تحليـلاً بارعـاً لانتقال سوق الخيل والاسواق التي تكسب أرزاقها من الفئات العسكرية والحاكمة (الاسلحة والنقليات والحبوب . . . هلم جرا . ولنشوء ميدان لتدريب الفرسان وللاستعراضات العسكرية .

ان وراء عزل المقر السياسي ـ كما يتجلى ذلك في شمالي أفريقيا ، حيث نشأت فاس الجـديـدة في المغـرب ، القصبـة (القلعـة) في تونس ايـام الحفصيين ـ رغبة في تحويـل المـركز السياسي الى مدينة صغيرة متكاملة تستطيع السلطة الحاكمة الامساك بزمام المدينة من بُعْدْ[1] .

● أمثلة أحدث عهداً :

يمكننا ملاحظة وجود تلك الظاهرة خلال الفترة العثمانية ، ومن الممكن نسبتها الى الدوافع نفسها :

ـ الـرغبـة الاسـاسية في تحقيق أمن وسلامة المقر السياسي ، وخاصة في أوقات الازمات الخطيرة ، وذلك بعزله عن اضطرابات المدينة .

ـ الرغبة في فصل الطبقة الحاكمة (التي كان معظم أفرادها من الغرباء) عن أفراد الرعية من أهل البلاد الاصليين.

ـ لاعتبـارات عمليـة تتصـل بصعـوبـة اسكـان الجيش في وسط المدينة المكتظ بالسكـان ، حيث المـواصـلات معقـدة (لعـل هذا هو السبب في ان شرطـة الوالي في القـاهـرة كانت تقيم خلف باب الـزوالـة جنـوبي المـدينـة الفاطمية) ، بالحاجة الى مساحات واسعة من الاراضي لاقامة الثكنات وتأمين وسائل التدريب العسكري .

في ضوء هذه الظـروف كان من المنطقي العمـل على فصـل المقر السياسي عن المـركـز الاقتصـادي والابقـاء عليـه اذا كان قائماً منذ الماضي كما هي الحالة في كل من القاهرة ودمشق .

ففي بغـداد استقـر باشـوات العثمـانـين في القلعة الجاثمة شمال غربي المدينة ،

وفي الموصل كان مقر السلطة الحاكمة في أيام المغول (الحصن) يقع قرب الجامع الكبير في وسط المدينة ، غير ان الاتراك أقاموا قلعتهم الداخلية (ايش قلعة) قرب الجسر العائم على شاطىء نهر دجلة ، وحفروا خندقاً في الجانب المطل على المدينة ، وظلت القلعة ثكنة للجيش فيما بعد[٢] (انظر خريطة الموصل المربع L20) . أما في تونس فقد أقام المراديون قصر الحكومة (دار الباي) في الحدود الغربية للمدينة ، ولعل يوسف داي هو الباني الاصلي للقصر (١٦١٠ - ١٦٣٧) - انظر خريطة تونس ، المربع J5 ثم وسعه حمودة باشا المرادي . وما من شك ان الحكام الحسينيين قد اعتبروا ذلك القصر قريباً كثيراً من منطقة الاسواق بحيث أقاموا مقرهم في مكان بعيد عن المدينة ، أي في باردو ، وذلك منذ أيام حسين بن علي (١٧٠٥ - ١٧٤٠ م) ، وظلت باردو مدينة للرسميين حتى القرن التاسع عشر[٣] .

بقيت الجزائر حالة استثنائية فيما يتصل بانعزال المركز السياسي ، فالدايات كانوا يقطنون في قصر الجنينة الواقع في قلب المدينة (انظر خريطة الجزائر المربع F7)

كان هذا المقر جملة من المباني التي تضم ديوان العامة ودور الخاصة ، ولم يبق قائماً من تلك الدور منذ حريق ودمار الجنينة في ١٨٤٤ م الا دار أحمد ودار عزيزة .

كانت معظم الدوائر الحكومية مجاورة للجنينة مثل دار السكة ، وبيت المال ، والبولوك باشي (الضباط الرئيسيون في الجيش التركي) ، والمحكمة الشرعية . أما ثكنات الانكشارية فكانت موزعة في أرجاء الاجزاء المنخفضة من مدينة الجزائر ، لكن ليس بعيداً عن قصر الجنينة . بقيت الحال كذلك حتى نهاية الادارة العثمانية في ١٨١٧ م . اذ قرر الداي علي خوجة نقل مقر السلطة السياسية الى القصبة الواقعة في محاذاة المدينة . وكانت القصبة في موقع يشرف على المدينة ويحكم السيطرة عليها (انظر خريطة الجزائر المربع C2) . لعل هناك سببين لهذا الانتقال : رغبة الحاكم في التخلص من هيمنة الميليشيا الذي كان منصب الداي ألعوبة بايديهم ، ثم الرغبة ، التي لاشك فيها ، في الخلاص من موقع معرّض للخطر الخارجي (تعرضت منطقة الجنينة باكملها للدمار بفعل القصف الجوي الذي قامت به أسراب اللورد اكسموث واللورد فان كابلن في آب ١٨١٦)[٤] .

على هذا تكون حلب حالة استثنائية بوجود القلعة في قلب المدينة وعلى مقربة من الاسواق (انظر خريطة حلب المربع P 16) ، وما من شك ان مرد ذلك يكمن



الشكل ٦ : - أماكن إنتشار الوكلات في مركز المدينة بالقاهرة نقلا عن كتاب أسواق القاهرة من تأليف ريمون رنيت .

في الطابع الدفاعي للقلعة التي وفرت على الباشوات عناء البحث عن مكان أمين في بقعة اخرى من بقاع المدينة .

• القاضي :

ان الشأن الخطير للقضاة وللمحاكم الشرعية في تنظيم الولايات وفي الحياة اليومية للرعية يبرر بوجه عام وجود مركزي لمقرهم بالقرب من اسواق المدينة . وفي كل الاحوال كانت الروابط وثيقة جداً بين المحاكم الشرعية والجامع الكبير حيث كان يجلس القضاة في اغلب الاحيان . اما بيت القاضي فكان في موقع مركزي ايضا مثلما هو الحال في الجزائر والقاهرة أو في بغداد .

• وسط المدينة

• الفعاليات الاقتصادية :

يستأثر وسط المدينة بالفعاليات الاقتصادية دون غيرها في كثير من الحالات ، وقد اسلفنا ان التوسع الاقتصادي كان ملازما لنمو الامبراطورية العثمانية وان مراكز المدن الرئيسية شهدت اثناء ذلك نموا تجاريا باهرا . ويمكننا تبيان ذلك النمو في عدد قليل من المدن التي نعرف احوالها السابقة لعام ١٥١٦ م معرفة دقيقة نوعا ما ، وافضل الامثلة على ذلك مثالا القاهرة وحلب ، ففي القاهرة كان يوجد في أيام المؤرخ المصري المقريزي ٨٧ سوقا و ٥٧ خانا ، اما في الفترة العثمانية فقد ارتفع عدد الاسواق الى ١٤٥ سوقا وعدد الخانات الى ٣٦٠ خانا . وكان جل تلك المنشآت التجارية على جانبي القصبة في المدينة الفاطمية (القاهرة) ـ انظر خريطة القاهرة ،

المربع GH 5 ,6 ـ كانت تلك المنطقة المكتظة بالنشاط التجاري تغطي مساحة ٣٢ هكتارا في مطلع القرن الخامس عشر حيث كانت تضم ٥١ سوقا (٥٩ ٪ من الاجمالي) و٤٧ خانا (٨٢ ٪ من الاجمالي). وفي الفترة العثمانية احتوت المنطقة التجارية الممتدة حول القصبة والجميلية والمرجوش والبالغ مساحتها ٥٨ هكتارا على ٥٨ سوقا من اصل ١٤٤ سوقا أو ٤٠ ٪ من الاجمالي و ٢٣٠ خانا من اصل ٣٤٨ او ٦٦ ٪ من الاجمالي (٥)

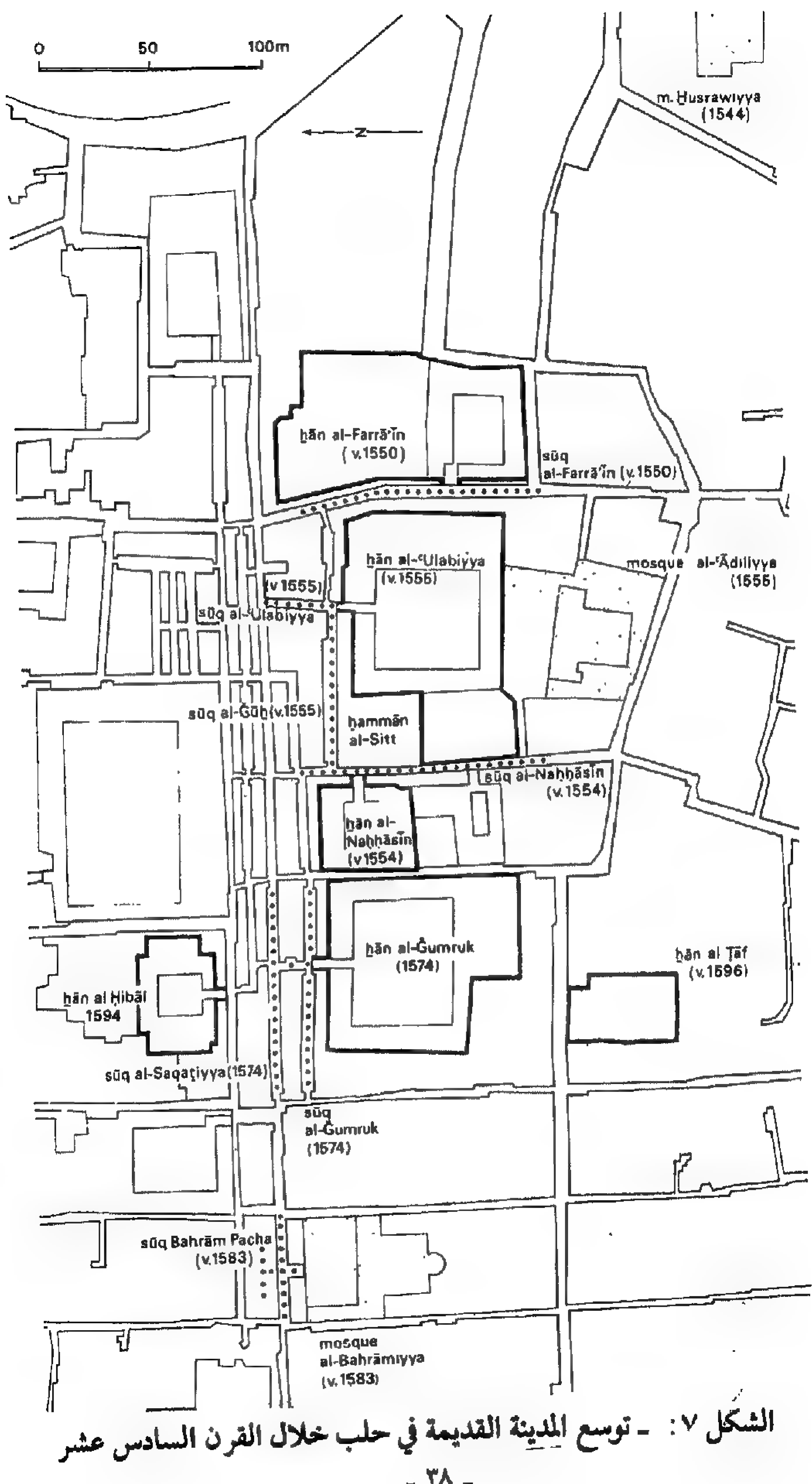
بفضل الخرائط التي وضعها جان سوفاجيه نستطيع تقدير مساحة الوسط التجاري خلال الفترة العثمانية في حلب والمعروف باسم « المدينة » ب ٦ , ١٠ هكتار ، علما ان مساحته بلغت خمسة هكتارات في بدايات القرن السادس عشر ، وهذا يعني ان مساحة الوسط التجاري قد تضاعفت خلال الفترة العثمانية ، كما استطعنا تأكيد وجود /٣١/ سوقاً من أصل /٥٦/ و/١٩/ خاناً سن أصل ٥٣ خان في الوسط التجاري نفسه(٦) .

● نمو المناطق المركزية :

نمت المراكز الاقتصادية في المدن العربية عبر توسيع المراكز الاقتصادية القديمة « وتكثيفها » . وفي بعض الحالات (القاهرة ودمشق مثلا) بدت العملية عفوية وفي بعض المدن الاخرى (تونس وحلب مثلا) بدا ان النمو قد تم على اسس تنظيمية . لكن هذا الاختلاف في التقدير ناجم عن اننا نعرف عملية النمو في المدينتين الاخيرتين معرفة افضل من غيرهما .

نتج النمو المطرد للوسط التجاري (المدينة) في حلب عن المشاريع المعمارية والعمرانية الواسعة النطاق على يد باشاوات حلب المتعاقبين في القرن السادس عشر وعن اعمال الوقف المرتبطة بتلك المشاريع . لذلك يبدو لنا ان ذلك النمو قد اخذ مجراه الطبيعي .

تألفت أوقاف خسرو باشا لجامعه الكبير الذي أمر ببنائه في ١٥٤٤ م (انظر خريطة حلب ، المربع Q16) من قيسارية احتوت على ٥٠ دكاناً ، وخاناً احتوى



الشكل ٧ : ـ توسع المدينة القديمة في حلب خلال القرن السادس عشر



الشكل ٨ : ـخان الجمرك بحلب

على ٩٥ دكاناً . ثم سوقاً انضمت فيها بعد الى خان قرت بك (انظر خريطة حلب ، المربع L15) . وفي عام ١٥٥٥ م امر الوالي محمد باشا دوقاكين زاده ببناء جامع العادلية (انظر المربع Q14) وأوقف لها أربعة أسواق مؤلفة من ١٥٧ دكاناً محاذية للجامع نفسه (سوق النحاسين ، سوق الجوخ ، سوق العلبية وسوق الفرائين) ،

وثلاثة خانات (العلبية والنحاسين والفرائين) ، وقد احتلت جميعها مساحة ثلاثة هكتارات .

أما أوقاف محمد باشا في سنة ١٥٧٤ في « المدينة » فكانت مؤلفة من خان الجمرك (انظر المربع P12 في خريطة حلب) الذي شغل وحده مساحة ٦ر٠ هكتار ، و١٢٩ عقاراً وقيسارية واحدة ، وقد الحق بالخان سوقان : سوق خان الجمرك وسوق السقطية واحتوى كلاهما على ٣٤٤ دكاناً . وأخيراً أمر الوالي بهرام باشا في سنة ١٥٨٣ م ببناء سوقين احتويا على ٢٩ دكاناً وقيسارية مكونة من ٣٥ غرفة ، وذلك الى الشمال من جامعه(٧) (انظر المربع P11 في خريطة حلب) .

نجم عن تلك الاعمال الاربعة أن تضاعفت مساحة « المدينة » في حلب وتوسعت ـ على اسس تنظيمية ـ الى الجنوب من الخط الرئيسي للاسواق . كان لهذا النمو العمراني مظهر منهجي في المخطط التنظيمي العام للمدينة ، ولعله من أسباب ذلك الطابع المنتظم للشوارع في وسط مدينة حلب . بعدئذ نقل بناة المنشآت الوقفية خلال بحثهم عن مساحات فارغة مراكز مشاريعهم نحو الغرب ، وكان كل مشروع وقفي جديد يبدأ عند الحد الغربي للمشروع الذي سبقه وهكذا نشأ تعاقب منطقي في التوسع العمراني نحو الغرب بغير تخطيط مسبق .

لدينا معلومات وفيرة عن المشاريع العمرانية التي تمت في تونس خلال القرن السابع عشر ، وذلك لان تلك الاعمال استفادت من رعاية الامراء المراديين الذين حكموا البلاد طيلة معظم هذه الفترة ، مثل سوق الترك (انظر المربع J6 في خريطة تونس) ، وسوق البركة وسوق الجرابة (يوسف داي قبل ١٦٣٧) وسوق الكبابجية والسوقان الكبيران لصنع وبيع الطرابيش (سوق الشواشية) ان كل هذه الاعمال التي تمت على يد المراديين غيرت هيئة وسط المدينة الذي شغل مساحة ٢ر١ هكتار في منطقة مجاورة للجامع الكبير حيث شيد فيها المراديون أروع مبانيهم كجامع يوسف داي (١٦١١ م) ، وجامع حمودة باشا (١٦٥٥ م) ، ودار الباي (قبل ١٦٥٩ م) ، والمدرسة المرادية (١٦٧٣ م) . بناء على ذلك فان رعاية الامراء للإعمار طوّرت ـ بصورة متعاقبة ـ منطقة خالية تقع الى الغرب من اسواق الحفصيين تطويراً كاملاً بحيث أشبعَ الوسط التجاري المحيط بجامع الزيتونة في مدينة تونس مما دفع

بايات الحسنيين الى اقامة مشاريعهم العمرانية في اطراف المدينة مثل سوق السكاجين (حسين بن علي) ، وسوق البلاط ، وسوق البلغجية (١٧٥٦ ـ ١٧٥٧) ، وسوق الكتبيين (١٧٥٨ ـ ١٧٨٢ م) ، وسوق الباب (١٨٠٤ م) .

ان الفجوات الموجودة في معلوماتنا الحالية والناجمة أساساً عن جهلنا للمصادر الواسعة ، لا تسمح لنا بالبت فيما اذا كان الباب العالي يحث ـ اوعلى الاقل ـ يشجع المبادهات المحلية في الولايات . وانه ليس مستحيلاً ان تكون الحكومة العثمانية قد اتخذت اكثر من خطوة ايجابية في هذا الصدد . غير أننا لن نستطيع إبعاد الغموض عن هذه النقطة الا بعد تمحيص شامل ودقيق للاوامر السلطانية[٨] .

● مثال الموصل :

تعتبر الموصل المثال الوحيد على انتقال منطقة الاسواق خلال الفترة العثمانية . فالموصل ذات هيئة مستديرة لا نظير لها ، وكان المركز التجاري خلال الفترة المغولية مجاوراً للجامع الكبير (انظر المربع O13 في خريطة الموصل) ، لكن هذا المركز انتقل في أعقاب الفتح العثماني الى الجنوب الشرقي من المدينة بحيث اتخذت منطقة الاسواق في القرن الثامن عشر شكلاً مثلثياً يتسع من سوق الصاغة نحو نهر دجلة (انظر المربع N19 في خريطة الموصل) . ثمة سببان لتفسير هذه الظاهرة الاستثنائية : فمن ناحية أدّى وجود القلعة على شاطىء نهر دجلة الى نشوء منطقة تجارية سميت بتحت القلعة ، ومن ناحية اخرى شجع وجود جسر ثابت أو متحرك فوق نهر دجلة على قيام أسواق وخانات مرتبطة بالحركة التجارية .

● عدم التناظر العمراني :

على الرغم من ان المنطقة الاقتصادية شكلت القلب الفعلي للمدينة العربية

إلا أن نموّ المدن العربية خلال الفترة العثمانية سبب نشوء « شواذ » لا مناص منها المخطـط المثلث القـائم على أسـاس الدوائر المركزية المتتالية ، ذلك المخطط الذي لم يعرف طريقه الى التطبيق الفعلي إلا فيما ندر . تتجلى الحصيلة الغالبة من ذلك النمو غير المتعـادل للمـدينـة في تشتت القلب التجاري ، وبخاصة عندما يكون التوسع في أطراف المدينة .

من الامثلة المميـزة لعـدم التنـاظـر العمـراني مثال مدينة القاهرة . فحتى نهاية الفـترة المملوكيـة شغلت منطقـة القصبـة الجـزء المـركـزي من المـدينة التي لم تكن قد توسعت وتتشـذ الى ما وراء حدود المـدينـة الفاطمية . وكان النمو الذي جرى في الجزء الجنـوبي من المـدينـة (الـذي بدأ في العهد الايوبي بسبب الجاذبية التي كانت للقلعة والقـرب من المـدينـة القديمة) ، ونشوء حي غربي خلف الخليج على امتداد المحور المؤدي الى بولاق والنيـل ، على نقيض مع الـركـود الـذي حل في الاجـزاء الشمالية والشرقية من المدينة . وقد نجم عن ذلك تشتت المركز القديم في المدينة .

ان وجود جبل المقطم ، وانتشار المقابر (التي نمت بشكل خاص خلال العهد المملوكي) ، ووجود تلال الانقاض والقمامة التي تراكمت عبر الزمن على طول السور الشرقي للمدينة لم تفسح المجال للتوسع نحو الشرق ، والامر مشابه في الشمال حيث شهدت المنطقة توسعاً كبيراً خلال العهد المملوكي[٩] ، وضاحية الحسينية ، مثلا ، لم تشهد إلا نمواً محدوداً .

وفي حلب ظهـرت النتـائج نفسهـا عن نمـو ضاحيتـين هامتين ملحوظتين منذ العهـد المملوكي على امتـداد الطـرق التجـاريـة الـرئيسيـة المتجهـة شمالاً (نحـو الانـاضـول) ، ونحـو الشـمال الشـرقي ، والشرق (العراق وايران) . فأثناء القرن الثامن عشر ، كان نمو « المدينة » أو الوسط التجاري نمواً مشتتاً (غير مركزي) الى الغـرب من القلعـة . ومن المـرجـح تمامـاً أن نهر قويق غير البعيـد من السـور الغربي للمدينة كان يعيق أي توسع عمراني في ذلك الاتجاه . على النحو نفسه تشتت الوسط التجـاري (المـركـز الاقتصادي) في مدينة دمشق ، وذلك إثر التوسع نحو الجنوب ، ونشوء حي الميدان على امتداد طريق الحج الى مكة المكرمة . وكما أسلفنا فان انتقال الوسط التجاري في الموصل الى الجزء الجنوبي الشرقي جعل المركز يصبح في أطراف المدينة .

في الحقيقة ان الجزائر وتونس المدينتان الوحيدتان اللتان يتفق فيهما مركز المدينة مع الـواقـع الجغـرافي وذلك لاسباب مختلفة نوعاً ما . كذلك كان توسع تونس محدوداً وذلك بسبب العوائق الاقتصادية (جدار جبلي في الغرب وبحيرة في الشرق) . ففي بدايـات القـرون الـوسطى امتـدت المـدينـة في ضاحيتين ، الاولى في الشمال (باب الـسـويقـة) والثـانيـة في الجنـوب (باب الجـزيـرة) ، وأي نمو سيؤكد على التوازن العمراني للمدينة .

• تنظيم مراكز المدن

يخضـع تنظيم مركـز المدينة لقوالب يمكن قراءتها قراءة تامة على الخريطة على الرغم من انه يصعب القول ما إذا كان ذلك التنظيم قد جاء نتيجة لعملية مقصودة من جانب السلطـات المسؤولـة (على مستوى الدولة أو على مستوى الادارة المحلية) ، أو نتيجة لعملية ارتقاء « طبيعية » كانت فيها العوامل الاقتصادية مسؤولة عن نوع من الاختيار العفوي لأماكن الفعاليات الاقتصادية .

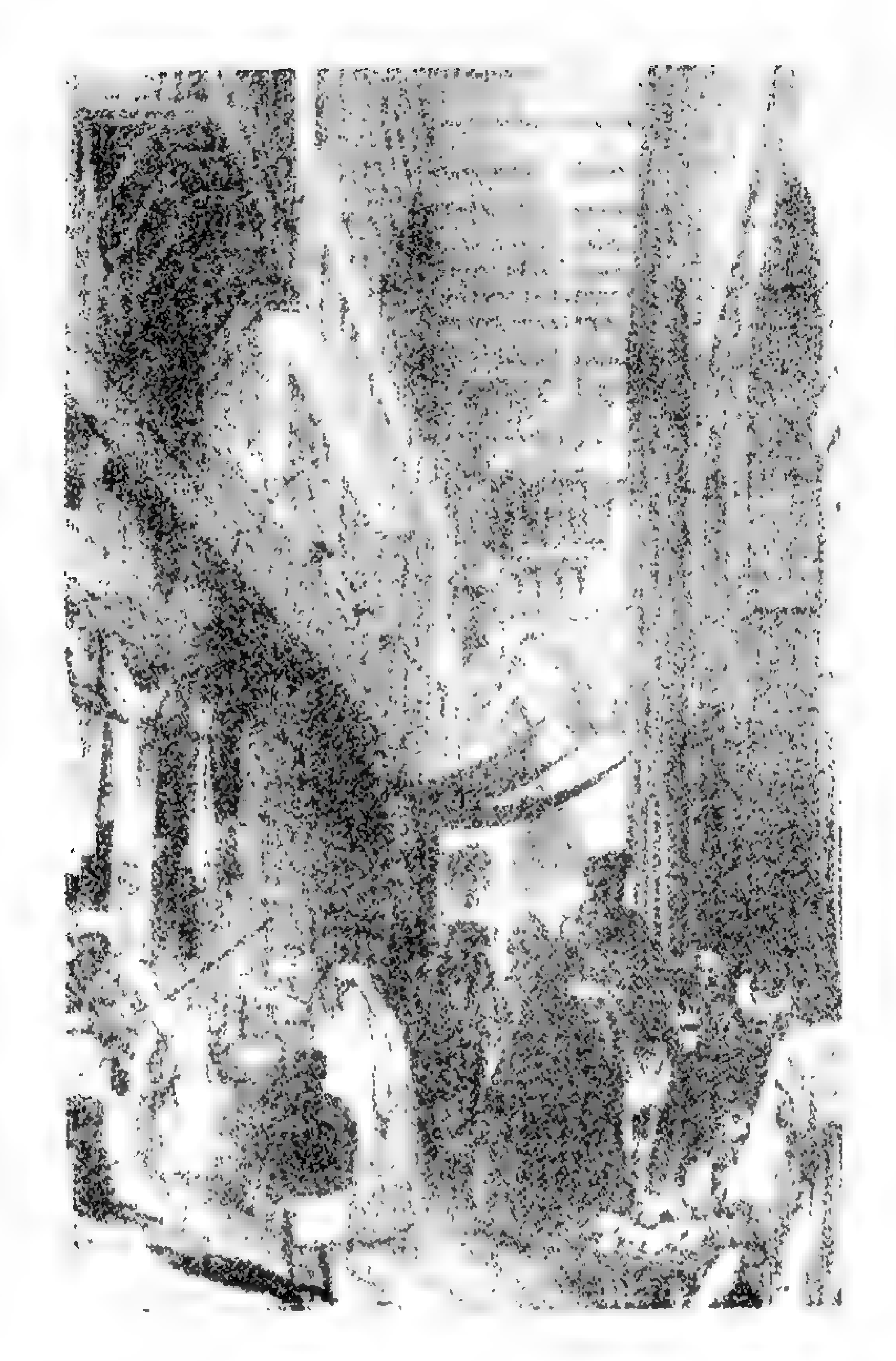
• البدستان :

لاحظنـا من قبـل المـوقـع المـركـزي لسوق الصاغة (سوق الصيرفة) ومحاذاته للجـامـع الكبـير في المـدينـة ، علماً أن سوق الصـاغـة على ارتباط أساسي بالتجارة الـدوليـة . ونحن لا نعـرف أي مثـال آخر يشذ عن هذه الحالة . بيد انه من الصعب أيضـاً الخـروج باستنتـاج يتصل بالشأن الذي كان للبدستان ، فالابحاث التي قام بها كل من هـ . اينـالجيـك وك . كرايسـر تشهـد على وجـود اهتـمام سلطـاني في تطوير البدستان ، وهو بناء كان يستقطب التجارة الدولية ، ولعل هذا الامر يفسر لنا أسباب انتشار البدستان في معظم المراكز الرئيسية في روميليا(١٠) .

أما فيما يتصل بالمدن العربية فان أمر البدستان يبقى غامضاً . فصحيح أن أدلة تشهد على وجود البدستان في عدد من العواصم العربية،كالجزائر ودمشق وحلب . لكننا لا نملك الدليل على ان مثل تلك المباني قد شيدت من قبل العثمانيين لتكون مركزاً لمنطقة الاسواق . فوظيفة البدستان تتفق تماماً مع وظيفة القيسارية المعروفة في فاس وبغداد قبل الفترة العثمانية . كان البدستان ذا حجم متنوع وفي بعض الحالات كان جزءاً من شارع ، وفي حالات أخرى يشغل منطقة بكاملها . كانت رحابه تكتظ بالتجار الذين يتاجرون بالبضائع الثمينة كالاقمشة ، ولهذا السبب كان البدستان يغلق في الليل . أما قيسارية فاس فيصفها ليون الافريقي بانها كانت ضرباً من مدينة صغيرة مطوقة بالجدران من كل مكان ، ولها اثنا عشر باباً ، وتجتمع مختلف أنواع التجارة في قلب المدينة . وعن تلمسان يقال بانها منذ القرن الرابع عشر « كامتياز » دولي لاعمال التجار الاوربيين(١١) . ما من شك ان هذه السوق الخاصة بالبضائع الكمالية (كانت سوق الجزائر للغنائم والرقيق على السواء)(١٢) يطلق عليها اسم البدستان تيمناً بمراكز تجارية مشابهة كانت قائمة في الاناضول وفي مدن البلقان خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر . وتجدر الاشارة الى ان خان الخليلي في القاهرة كان يطلق عليه في بعض الاحيان بادستان على الرغم من ان تكوينه المعماري قد تم قبل الفتح العثماني .

ثمة حقيقة أخرى وهي ان بدستان الجزائر(١٣) (حيث كان يوجد فيها قيسارية أيضاً) نشأ قبل سنة ١٥٦٣ م ، كما ان السجلات الوقفية تثبت بناء بدستانين الواحد تلو الآخر في الوسط التجاري لمدينة دمشق ، فالبدستان القديم بناه الوالي مراد باشا حوالي ١٥٩٥ م ثم تحول الى سوق فيما بعد . ويذكرنا وضعه الظاهري بالبدستان الذي ذكره هـ . اناجيك : « بناء كبير تعلوه تسع قباب وتخترقه اثنتا عشرة نافذة وله اربعة ابواب ويحتوي على ١١ دكاناً لبيع الاجواخ وعلى دكان مخصص لشيخ البزازين »(١٤) ـ انظر خريطة دمشق ، المربع E3 ـ .

لسنا متأكدين تماماً من الموقع الصحيح لهذا البناء ، لذلك يستحيل الحصول على الشواهد المادية لذلك الوصف الدقيق الوارد في السجل الوقفي(١٥)



الشكل ٩ : ـ خان الخليلي في القاهرة. نقلا عن هاي

• شبكة الاسواق :

كان الوسط الاقتصادي ينتظم عادة حول قطاع الاسواق التي تتم في أجوائها الصفقات التجارية الهامة . وفي كثير من الحالات ينفرد احد الشوارع في ان يكون

المحور الرئيسي للمدينة ، كما يبدو ذلك ماثلاً للعيان في كل من مدينة الجزائر حتى الآن (على امتداد الطريق الذي يربط وسط المدينة بباب الجزيرة وباب عزون) ، وفي مدينة القاهرة ظل الشارع الرئيسي هو نفسه على جانبيَ القصبة منذ العصر الفاطمي) ، ومدينة حلب (حيث يمتد الخط الرئيسي للاسواق والذي يربط باب انطاكية بالقلعة ، على طول الجانب الجنوبي للجامع الكبير) .

وفي مدن أخرى تشكل الأسواق شبكة منتظمة ، ويرد البعض أسباب انتظامها الى أصول الخطط اليونانية والرومانية ، ويندرج هذا الامر بصورة مؤكدة على خطط مدينة دمشق ، حيث نما السوق الرئيسي على امتداد شوارع متعامدة مع شارع سوق البريد الذي يؤدي إلى الجامع الاموي الكبير في الشمال ، والى سوق الطويل (الشارع الاعظم في خطط دمشق في الفترة الرومانية) في الجنوب أما في بغداد فاننا نلاحظ وجود الشبك المتقاطع والمتعامد بانتظام في منطقة الخانات والاسواق على الرغم من ان المدينة خطت ونشأت لأول مرة في ظل الاسلام .

كانت هذه المنطقة المركزية مرتبطة بخارج المدينة بعدد من المحاور (شوارع) الرئيسية التي يتم بوساطتها انتقال البضائع والافراد والتي كانت في كثير من الحالات قاعدة لنمو أحياء جديدة على جانبي كل منها ، وهذه الظاهرة ما تزال ماثلة في كل من القاهرة وحلب الشهباء .

• تونس ، حلب ، الموصل :

ان الطابع المنتظم لذلك التخطيط الذي ينطلق من المركز النظري للحي التجاري يتبدى بوضوح في خطط غالبية المدن العربية كتونس وحلب والموصل .

ـ ففي تونس يمتد حي السوق حول الجامع الكبير (انظر خريطة تونس ، المربع J6-7) ، وخطط ذلك الحي منتظمة الى حد تجعل رد ذلك الى أصول قديمة من الامور المرجحة . وفي محاذاة ذلك الحي التجاري المتوسط يتربع الفندق (الخان) المخصص لخزن البضائع ولنزول التجار .

ـ وفي حلب حيث نمت منطقة الاسواق على متداد محور كان يحتله شارع من العصور القديمة ، وحيث الجامع الكبير قد حل مكان معبد أو كنيسة أوغل قدماً أما الخانات ، وهي تتمتع بأبعاد مذهلة ، فانها تقع في أطراف المنطقة المركزية (الوسط التجاري) .

ـ وفي الموصل ، حيث المركز التجاري نشأ في الفترة العثمانية ، نجد أن النسيج العمراني باد للعيان ويعتمد المنطق في تركيبه . اذ أن العناصر المتميزة في ذلك النسيج ، ومنها القيسارية ، تقع في قلب مثلث الأسواق .أما الخانات فتتوزع في الاطراف .

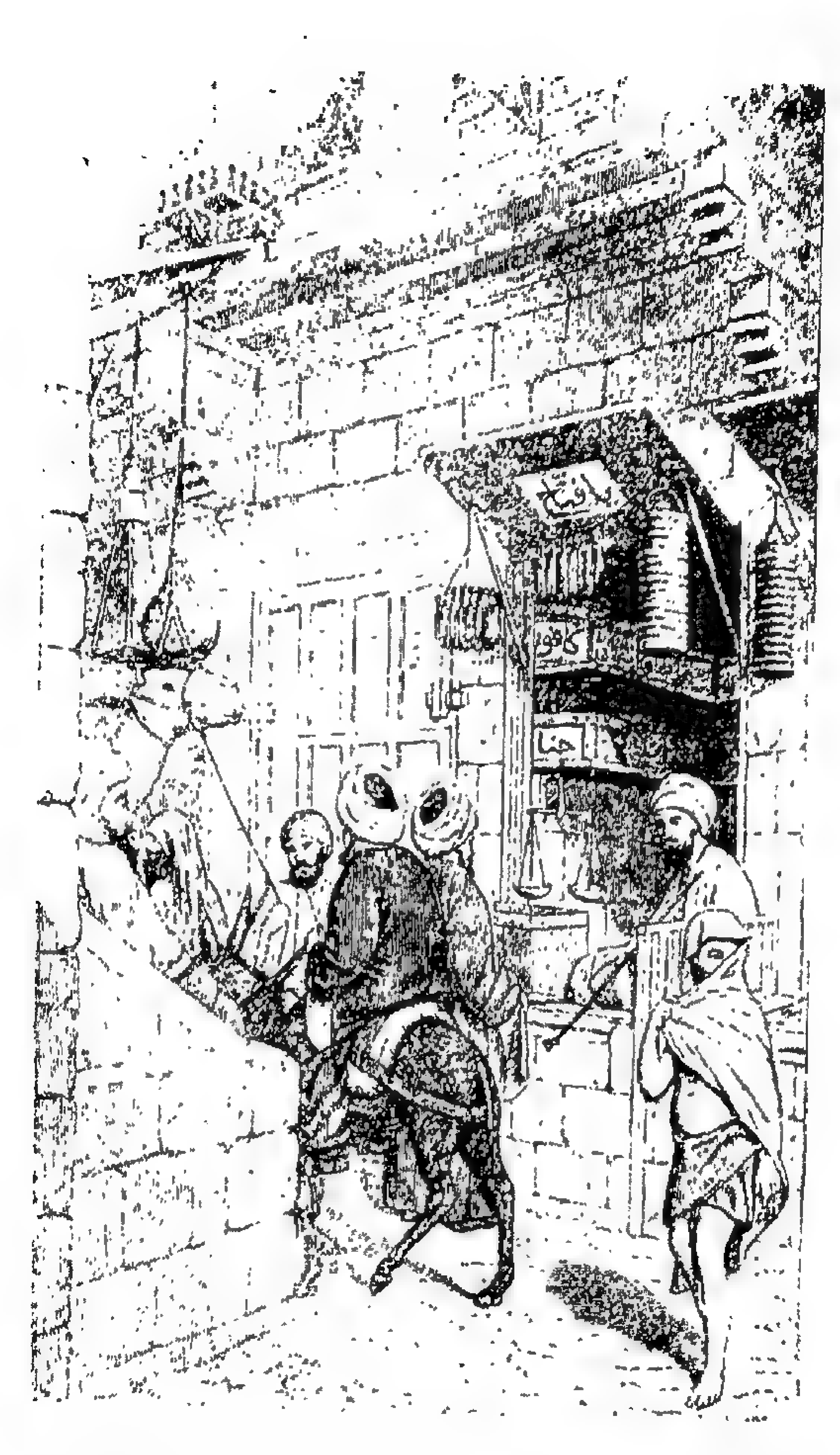
● العناصر المكونة للوسط التجاري :

الاسواق والدكاكين

ان العنصر الاساسي في تكوين الوسط التجاري هو الدكان ، ومجموعة الدكاكين تؤلف السوق .

● الدكاكين :

ـ كانت الدكاكين او الحوانيت بسيطة البنيان وبالتالي بناؤ ها سهل ورخيص وهذا ما جعلها تتكيف مع الحاجات أيما تكييف . وتذكر السجلات الوقفية المئات من مثل هذه الدكاكين التي يعود ريعها الى المؤسسات الدينية . غير ان الدكاكين التي درسها لوتورنو في فاس لا تختلف إلا قليلاً عن تلك التي وضعها لين في القاهرة كما أننا نجد النوع نفسه ـ مع بعض التغيير ـ في العراق . كانت تلك العقارات صغيرة الحجم ومربعة الشكل ، فارتفاعها يتراوح بين ٥ و ٦ أقدام وعرضها أربعة أقدام ،



الشكل ١٠ : ـ دكاكين في أحد شوارع القاهرة. نقلا عن لين

ويتصـل بها مستـودع في بعض الاحيـان ، وقـد يكون المستودع فوق الدكان . كانت التخشيبـة ترتفـع عن مستـوى الارض قدمان الى ثلاثة أقدام وتمتد نحو الشارع على هيئة مصطبة . كان الدكان يغلق في الليل بستارتين أو ثلاث ستائر مصنوعة من ألواح



الشكل ١١ : ـ سوق في قصبة القاهرة. نقلا عن روبرتس

الخشب ، العليا يمكن استخدامها شمسية ، والدنيا تثنى كي تستخدم منصة او ديواناً أو قاعدة لعرض البضائع . أما منزل صاحب الدكان ومستودع بضائعه (الحاصل) فتقع عادة في مكان آخر . ومن امتداد مثل هذه الدكاكين والحوانيت على

طول مئات من الامتار يتولد الوسط التجاري في المدينة . ومن المرجح أن القاهرة احتوت على عشرين ألف حانوت . واحتوت دمشق على / ٦٦٠٠ / دكان(١٦) .

● الاسواق :

ـ كان السوق ، بوجه عام ، بنياناً مكشوفاً ، وكان يخضع للتخصص والاختصاص داخل النطاق المركزي للمدينة ، فلكل نوع من التجارة بقعته المحددة والدائمة في النسيج العمراني ، وكانت أنواع معينة من التجارة محصورة بيد طائفة معينة قد تكون ذات طابع قومي أوذات طابع ديني . غير ان الاستقرار الظاهري لمطقة الاسواق ككل يجب ألا يصدنا عن الاختلافات والفروق في التفاصيل والناجمة عن أسباب متنوعة كظهور تجارات جديدة كالبن والتبغ وما يتفرع عنها ، وانحطاط أنواع معينة من التجارة مما أدى الى ابتعادها عن وسط المدينة ، أو لاعتبارات فنية كما حدث في سوق البارودية في القاهرة اذ توجب ابعاده عن وسط المدينة إثر حوادث ١٦٧١ و١٧٠٣ م .

● الاسواق التلقائية :

ـ في أكثر الحالات لم يكن السوق إلا صف مزدوج من الدكاكين على جانبي الشارع . وبناء على ذلك كان نمو الاسواق يتم بتحويل شوارع منطقة سكنية الى شبكة تدب فيها الحركة التجارية ، ومما يسّر ذلك البساطة التي يتطلبها بناء الخلية الاساسية وهي الدكان . وعلى هذا المنوال نمت خلال الفترة العثمانية مراكز رئيسية ثم ازدهرت ، وظهرت مراكز ثانوية على امتداد الطرق التجارية ، ونشأت أسواق جديدة على مقربة من أبواب المدينة ، وفي داخل الضواحي الجديدة التي امتدت

خارج الاسـواق ، ومن أبـرز الامثلة على مثـل هذه الاسـواق التلقـائيـة نذكـر سوق بانقوصة في حلب (انظر خريطة حلب المربع J23) وسوق الميدان في دمشق (انظر خريطـة دمشق ، المـربـع D8) وسـوق المـرجوش (انظر خريطة القاهرة ، المربع F7) وسـوق الحـارةالممتدة خلف باب الشعـريـة في القـاهرة أيضاً ، وسوق باب عزون في الجزائر (انظر خريطة الجزائر ، المربع B8) .

● الانجازات المعمارية :

- بيد ان الفترة العثمانية غنية أيضاً بالانجازات المخططة ذات الطابع المعماري الحقيقي ، وبالاخص عندما صار نمو الاسواق على حساب الوسط العمراني المحاذي للجامع الكبير في المدينة . وان هذا النوع من المشاريع كثيراً ما كان يتمتع بمرتجيات دينيـة ، وذلـك عندما تؤسس الاسواق من أجل الاستفادة من ريع الايجارات في سد نفقات المباني الدينية ، وفي تمويل المؤسسات الخيرية . وكانت هناك مشاريع معمارية قد تمت لاسبـاب سيـاسيـة والغـاية منها رفع شأن الباني أو المؤسس في أعين الناس ، ومن هؤلاء الـوجهـاء والامـراء . وفي بعض الاحيان تكون تلك المشاريع الاقتصادية مرتبطة معمارياً مع البناء الديني او النفعي وتكمله .

أسلفنا ذكر الاسواق المسقوفة التي بناها البايات المراديون وبخاصة يوسف داي بين ١٦١٠ و١٦٣٧ قرب الجـامـع الكبـير في تونس . ومن أبـرز تلك الأسـواق نذكر سوق الـترك (انظـر خريطـة تونس ، المـربع J6) ، المكون من شارع مبلط وسقف معقـود ، وصف مزدوج من الحـوانيت التي تفصـل بينهـا العمد ، ومدهونة بالاخضر والاحمـر حسب الـذوق التركي آنذاك . يتوسط السوق مقهى تعتبر من أقدم القلائل التي ما تزال قائمـة منـذ الفـترة العثـمانيـة . أمـا سوق الـبركـة ، حيث كان الاتجـار بالـرقيق ، فانه يحتل مساحة مسقوفة صغيرة الحجم ومزينة بأربعة عمد وتشع من جميع جهاتها ، أربعة شوارع ويتكون السوق من الدكاكين المرتصفة على جوانبها .



الشكل ١٢ : ـ سوق المرادية بتونس

تتألف وقفيات باشوات حلب خلال القرن السادس عشر في الجزء الجنوبي من « المدينة » أو الوسط التجاري ، من عدد من الاسواق التي كان لبعض منها طابع معماري حقيقي ومتصلة معمارياً مع البناء الموقوفة من أجله بجملة من العقود والقباب ، مثل سوق خان الجمرك (انظر خريطة حلب ، المربع P12) . وسوق السقطية المشيد في سنة ١٥٧٤ م والمتصل مع باب خان الجمرك ، وسوق بهرام باشا (انظر خريطة حلب ، المربع P11) الذي يتصل في الشمال بجامع بهرام باشا نفسه بوساطة ثلاثة قباب فوق الباب الفخم للجامع ، وثلاث قباب أخرى فوق مدخل

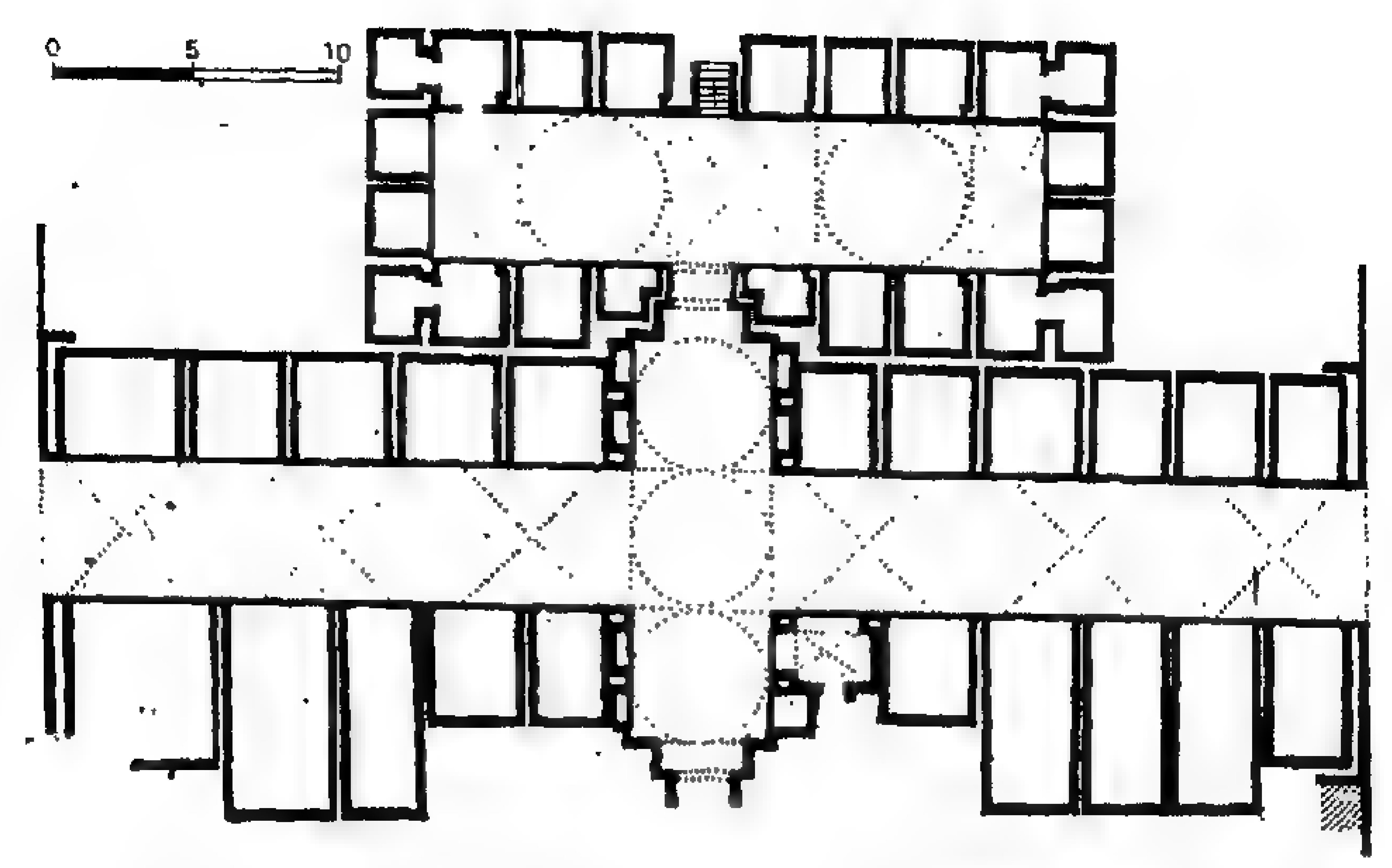


الشكل ١٣ : ـ مدخل خان الجمرك بحلب

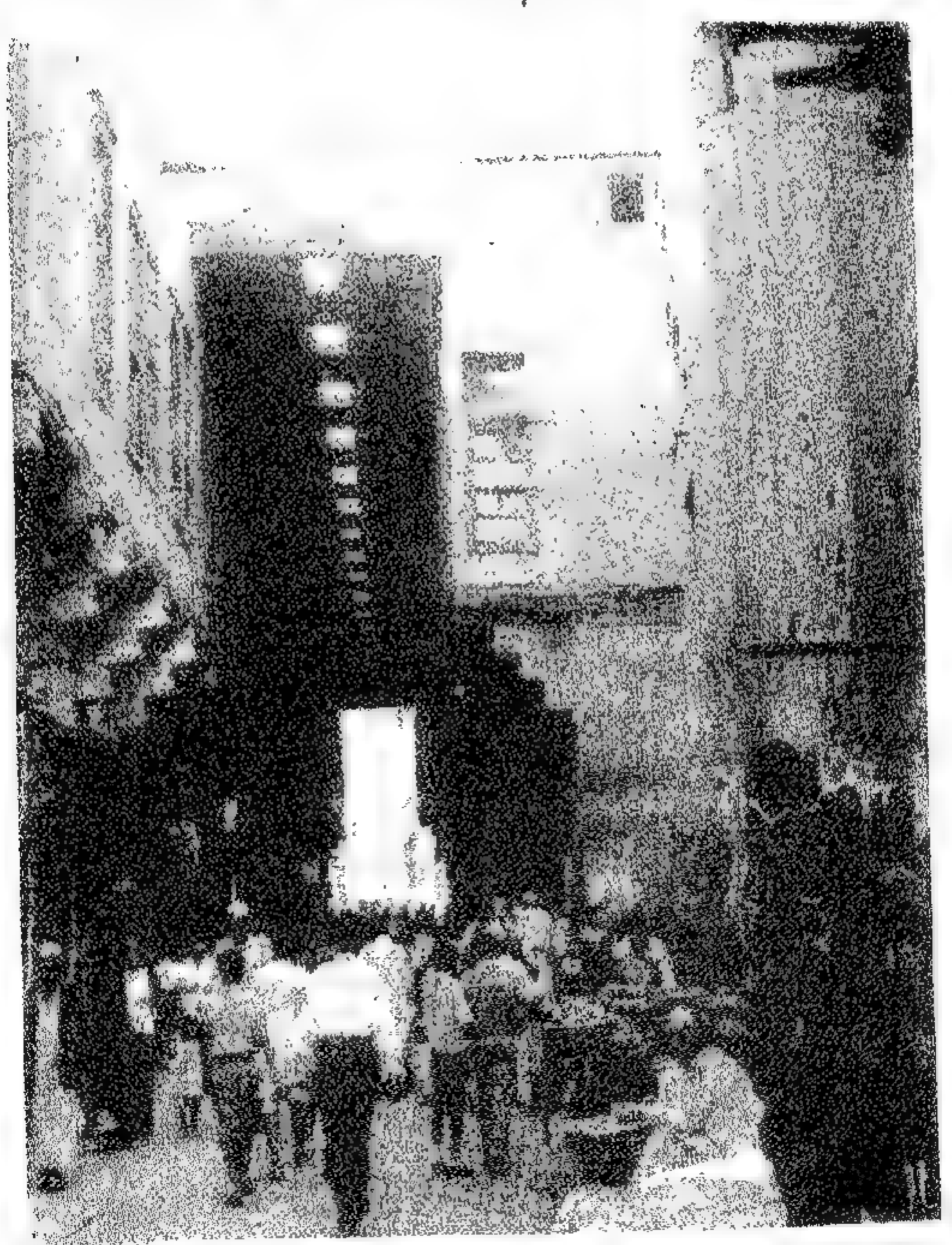
القيسارية التي كانت موقوفة أيضاً للجامع نفسه(١٧)

أما في القاهرة فان السوق المسقوف والمعروف باسم قصبة رضوان فانه يتوسط جملة المباني التي أوقفها الامير رضوان بك بين ١٦٢٩ و١٦٤٧ م (انظر خريطة القاهرة ، المربع N6)(١٨) . كانت تلك السوق مخصصة للقوافين (صناع الأحذية) ويبلغ طولها ١٢٥ متراً وهي مغطاة لمسافة ٥٠ متراً بسقف خشبي تتخلله فتحات مربعة . وكانت الواجهتان الشرقية والغربية في الطوابق السفلية على جانبي الشارع البالغ عرضه ستة أمتار ، مبنيين من الحجر . وثمة فتحات واسعة تفسح المجال لنشوء دكاكين البيع بالمفرق . تبرز من أعالي جدران تلك الواجهات قواعد متينة لحمل الطوابق العلوية التي يتخللها بالتناوب فتحات مستطيلة منفردة أو مزدوجة . وفي تلك الطوابق كانت تستقر « الوكاله » او « الربع » .

ان قصبة رضوان بك التي تعتبر السوق المسقوف الوحيد في القاهرة ، ليس لها مثيل ماثل للعيان حتى الان في تاريخ مدينة القاهرة البالغ ألف عام .



الشكل ١٤ : ـ مخطط سوق بهرام باشا بحلب. نقلا عن سوفاجيه



الشكل ١٥ : ـ قصبة رضوان في القاهرة

• الخانـــات

• خصائصها :

ثمـة مبـان مغلقـة من أنـواع مختلفـة في المـدن العـربيـة تؤدي وظـائف تجارية أخرى . ومهما كان حجمها أو مخططها المعماري أو تخصصها (حسب الفترة التاريخية وحسب المنطقـة الجغـرافية) كانت الخانات تستخدم بصورة أساسية للاتجار بالبضائع الغالية وللتجارة بالجملة ، وفي الوقت نفسه نزلا للتجار . وان عدد وكثافة الخانات أو الوكالات أو الفنادق أو القيسارات يساعدان على استقراء مدى الشأن الذي وصلت اليـه التجـارة وتحـديد أماكنها في كل بلد . وهذه المؤسسات التجارية خير عون لنا في تحديد نطاق « المركز التجاري » أو « وسط المدينة » .

كانت الخـانـات متخصصـة في الاتجار بنوع واحد من البضائع ، وفي كثير من الحـالات يحمـل الخـان اسم السلعـة التي يتخصص في بيعهـا مثـل خان الصابون في القاهرة (انظر خريطة القاهرة المربع F5) . يضاف الى ذلك ان السلطات الحكومية تعمـل على حصـر الاتجـار بنوع واحد من السلع بخان معين وبجماعة معينة ، وذلك لتسهيـل اشـراف الدولة على ذلك النوع من التجارة وكيما يسهل على التجارة توزيع السلعـة . وغـالباً ما كانت طائفة معينة تتخصص في بيع سلعة معينة في خان معين . فتجارة الصابون في وكالة (خان) الصابون بالقاهرة كانت محصورة بيد الفلسطينيين .

ان الاستمرار في استخدام الخانات يفسر لنا أسباب بقاء البنية المعمارية للخان على حالها دونما تغيير نسبياً على الرغم من تعدد أسمائها .

والمتغير الوحيد هو الحجم الذي يتبع الفعالية التجارية ومدى اتساعها . ولكن مهـما بلغ شأن البنـاء فان كل خان يتألف من باحـة مركـزيـة مكشـوفـة واحياناً مغطاة بقبة ، ومن غرف ارضية لخزن البضائع والحاجات وغرف علوية لنزول التجار .

● المغرب العربي :

يطلق في المغرب العربي على الخانات اسم فندق أو وكالة ، وكانت خانات المغرب العربي بوجه عام مبان ذات أهمية متواضعة ، ولا غرابة في ذلك إذا علمنا ان بلدان المغرب لم يكن لها إلا شأن ثانوي في تجارة حوض البحر المتوسط . ونحن لا نعرف الا القليل عن الفندق في الجزائر ، إذ أنه اندثر مع بقية المباني الرئيسية في وسط المدينة منذ الغزو الافرنسي .



الشكل ١٦ : ـ فندق ناسيون في تونس

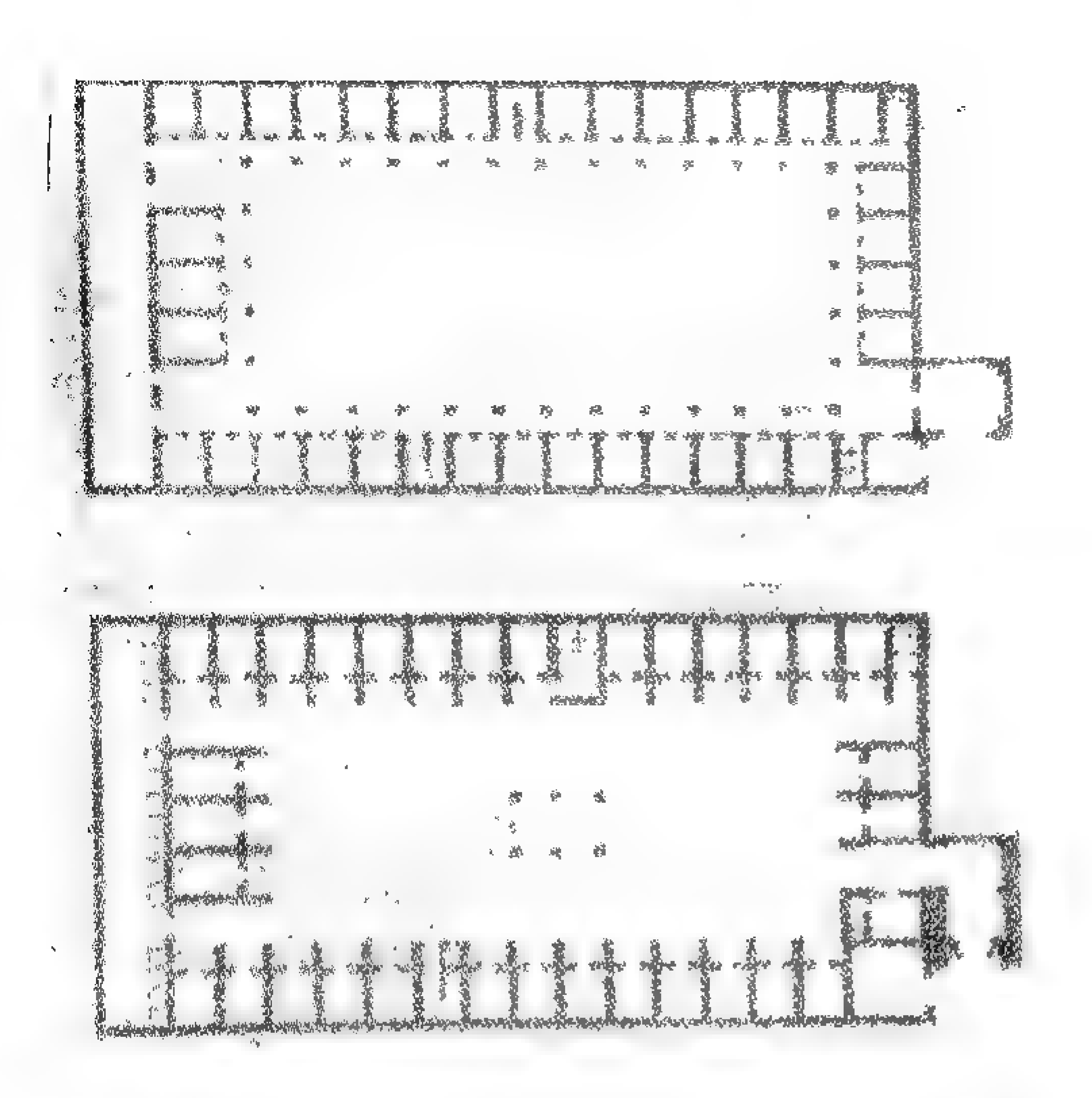
ومع هذا يمكننا الافتراض بأن خانات الجزائر قريبة من خانات تونس في شكلها المعماري وفي استعمالها (للتجارة ولنزول التجارة) وعددها (حوالي عشرين ونيف) . فخلافاً للجزائر احتفظت تونس بعدد كبير من الخانات الماثلة للعيان حتى يومنا هذا .

ولعل أبرز وأكمل خان (فندق) في تونس الان هو فندق ناسيون الذي بني من أجل الجالية التجارية الفرنسية في سنة ١٦٦٠ م ، وقد شيد وفق الطراز الشائع في تونس أيام المراديين والحسينيين (انظر خريطة تونس ، المربع G10) ، وهذا البناء عملي التصميم ومجرد من كل تذويق وتنميق . إذ أنه يتألف من دهليز معقود يفضي الى ساحة مربعة مطوقة بأروقة محمولة على ١٦ عموداً وتقبع خلفها مستودعات مسقوفة بالعقود . وفي الطابق العلوي تطل الحجر المخصصة لنزول التجار على ممشى طليق . وتبلغ مساحة البناء قرابة مائة متر ويضم في جنباته حوالي / ٥٠ / غرفة . وقد أكمل البناء ببناء ثان مشابه للاول بقليل اوبكثير ، وصارت الناسيون والقنصلية يشتركان في استعمال المبنيين[١٩] .

جاء بناء فندق (خان) العطارين على نمط بناء الناسيون ولكن بحجم أصغر (بناء مربع يبلغ طول ضلعه ٢٥ م) وهو في قلب منطقة الاسواق (انظر خريطة تونس ، المربع I,17) . أما خانات الموصل فيبدو أنها اعتمدت هذا النمط من البناء لكن بحجم متواضع وبقيمة معمارية قليلة ، وهذا ما يبتدى ظاهرياً على الاقل في الخانات التي ما تزال قائمة في المدينة من اصل ٣٥ خانا كانت موجودة في الفترة العثمانية ، وهي مكونة من ساحة مكشوفة ومخازن واصطبلات في الطابق الارضي وغرف في طابق علوي واحد أو أكثر[٢٠] .

● القاهرة ، حلب ، دمشق :

كانت خانات العواصم التجارية الرئيسية في الامبراطورية العثمانية ، كالقاهرة وحلب ودمشق ، وربما بغداد أيضاً ، مختلفة كل الاختلاف في آفاقها المعمارية وفي مضامينها الفنية . والعدد الذي أمكن التثبت منه في تلك المدن يقيم الدليل البين



الشكل ١٧ : ـ مخطط وكالة ذو الفقار كاتخدا في القاهرة. نقلا عن كوست

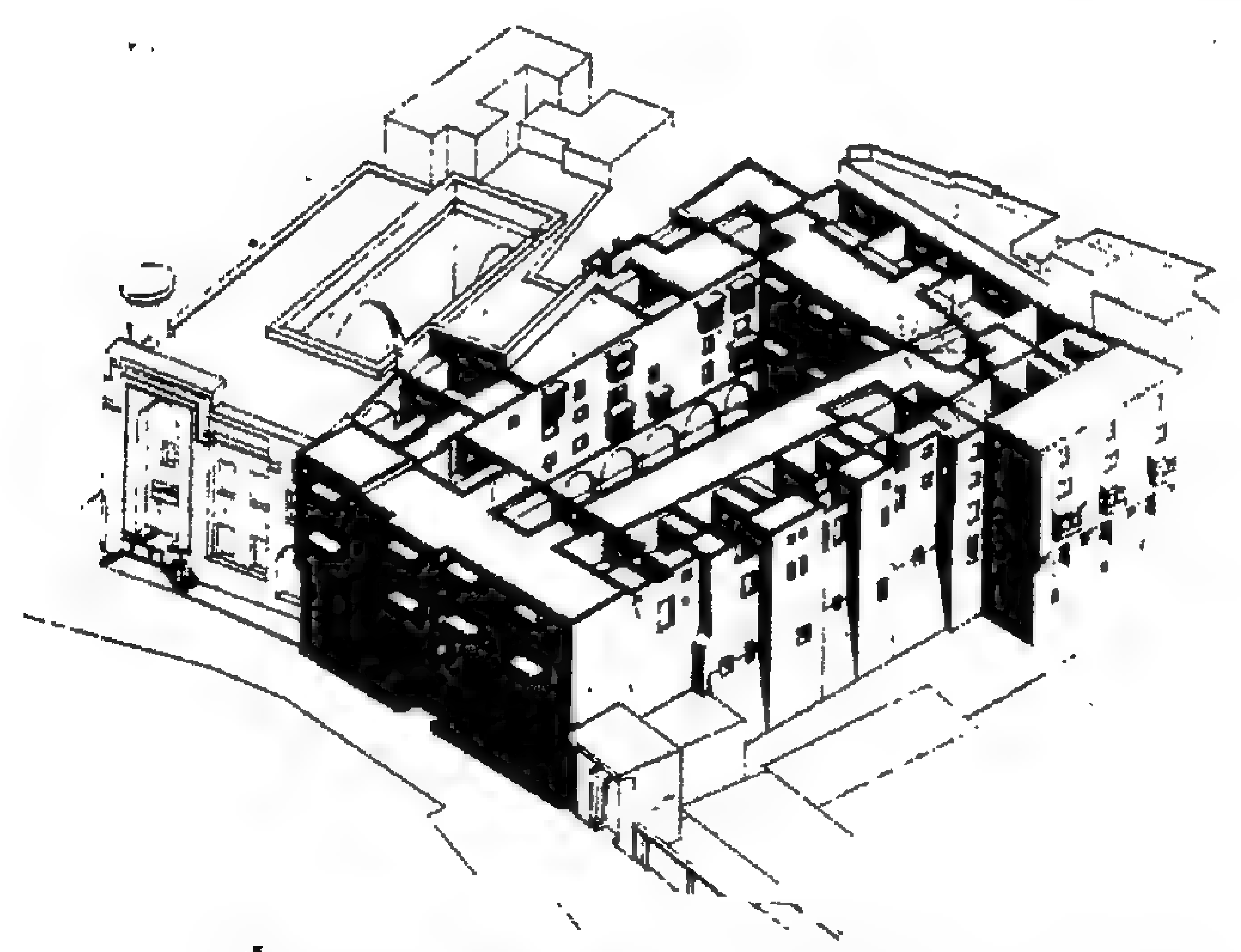


الشكل ١٨ : ـ منظر لوكالة ذو الفقار كاتخدا في القاهرة. نقلا عن كوست

على مدى هذه المغـــايـرة ، فثمـة ٦٠ خانـاً في دمشق وحلب و٣٦٠ وكـالـة (خان) في القاهرة ، حجم بعض منها يتجاوز نصف هكتار ، وفخامة بنائها اسطع دليل على عظمة الحركة التجارية التي ولّدتها .

تكون الشكل الاساسي للوكالة (الخان) في القاهرة قبل بداية القرن السادس عشر كما يتجلى ذلك في وكالة قايتباي في باب النصر (١٤٨٠ م) ، ووكالة الغوري (١٥٠٤ ـ ١٥٠٥ م)، ولم يطأ على بنيـتـهـا تغيـيـر، الـلهم في حجمهـا وبعض تفاصيلها (الزخارف والبوابات) .

ثمـة بنـاءان ما يزالان قائمين حتى الان يعتبران مثالان صالحان لهذا النوع من المبـاني في القـاهرة ، وكلاهما يعودان الى القرن السابع عشر ، هما : وكالة ذي الفقار كتخـدا (١٦٧٣ م) ـ انظـر خريطـة القـاهـرة ، المربع G5 ـ وهي في حال يرثى لها الان ، لكن الـرسـوم الجميلة التي نفـذها باسكال كوست في زمانه تزودنا بفكرة دقيقة عن شكل الوكالة الاصلي .

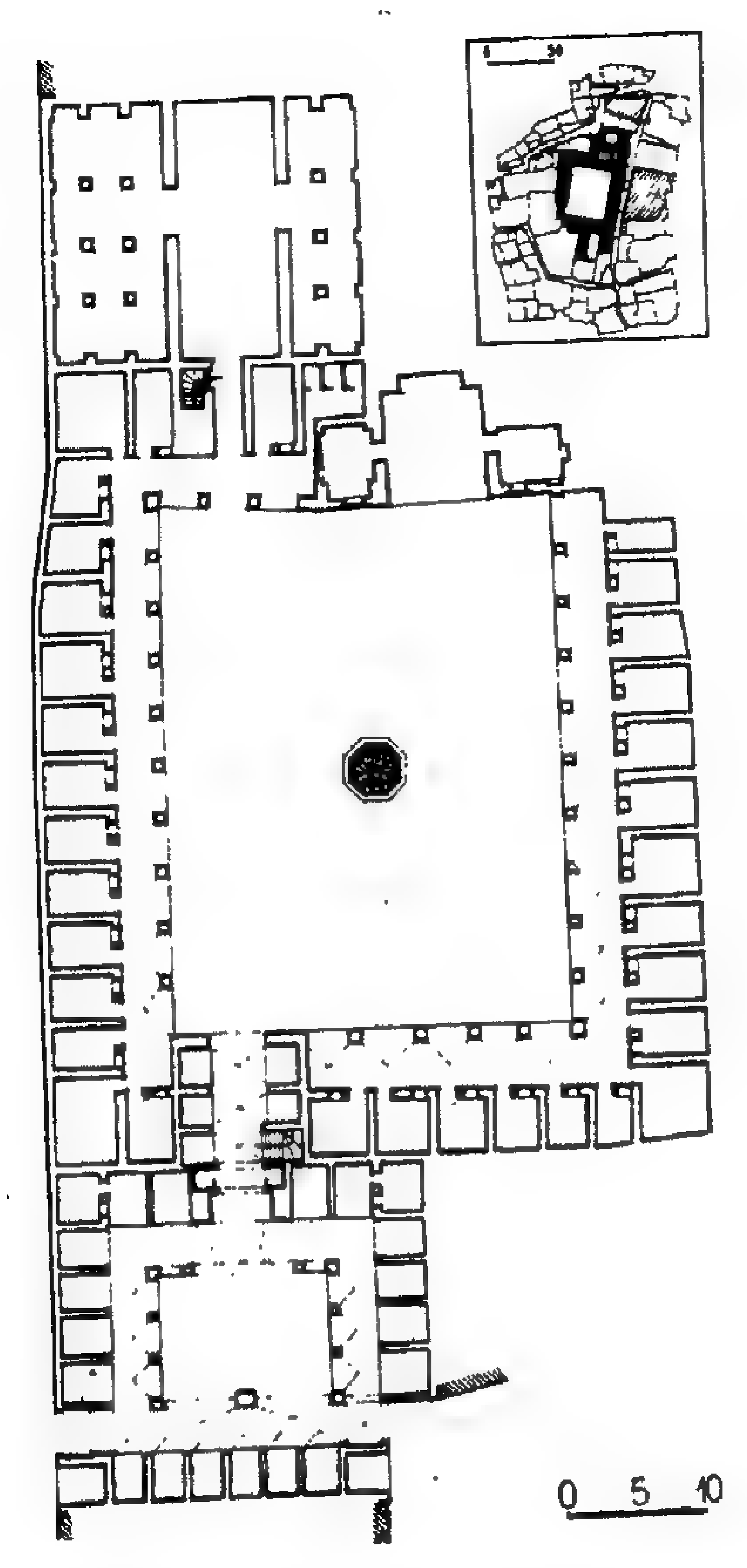


الشكل ١٩ : ـ منظور لوكالة بازرعة في القاهرة . نقلا عن ألوند



الشكل ٢٠ : - واجهة وكالة بازرعة في القاهرة

فهي تتألف من بوابة ذات زوايا تطل على تقاطع شارع الجمالية مع شارع التمبكجية ، وتفضي الى باحة واسعة تتوسطها نافورة ومصلى . تبلغ أبعاد البناء ٧٥ × ٣٥ م (حوالي ٢٦٠٠م٢) ، واستناداً الى رسومات كوست احتوى الطابق



الشكل ٢١ : ـ مخطط خان قرت بك في حلب. نقلا عن سوفاجيه

الارضي على / ٣٢ / مستودعاً لبضائع التجار ، وكانت ٣٤ حجرة (طبقة في لغة أهل مصر) في الطابق الثاني ، وكان الربع(٢١) في الطابق الثالث .

إذا كانت وكالة ذى الفقار تتحلى بنكهة « سورية » فيما يتصل بالتنظيم



الشكل ٢٢ : ـ باحة خان قرت بك في حلب

الفراغي (أفقي الى حد ما) ، فان وكالة البازرعة الواقعة على بعد مائة متر من الاولى ومعاصرة لها تقريباً ، تتمتع بطابع « مصري » بحت ، وبخاصة جنوحها نحو الامتداد الشاقولي الذي يذكرنا بوكالة الغوري(٢٢) . ـ انظر خريطة القاهرة ، المربع G5 ـ تتخذ الوكالة شكلاً مستطيلاً غير منتظم بطول ٤٥ وعرض ٢٥ م (حوالي ١٠٠٠ م٢) ، ويبلغ ارتفاع واجهتها البديعة مقدار اربعة طوابق وتتخللها شبابيك خشبية مخرمة (مشربيات) ، وللواجهة بوابة ضخمة تفضي الى ساحة متوسط أبعادها ٢٧ × ١٢ م ، ويحيط بهذه الساحة بنيان من الحجر والآجر ينتظم في أربعة طوابق ، ويتألف من مستودعات في الطابق الارضي ، وغرف وممرات مشكوفة في الطابق الثاني والربع في الطابقين الثالث والرابع ، وهو مكون من / ١٩ / شقة ولكل شقة شرفة .

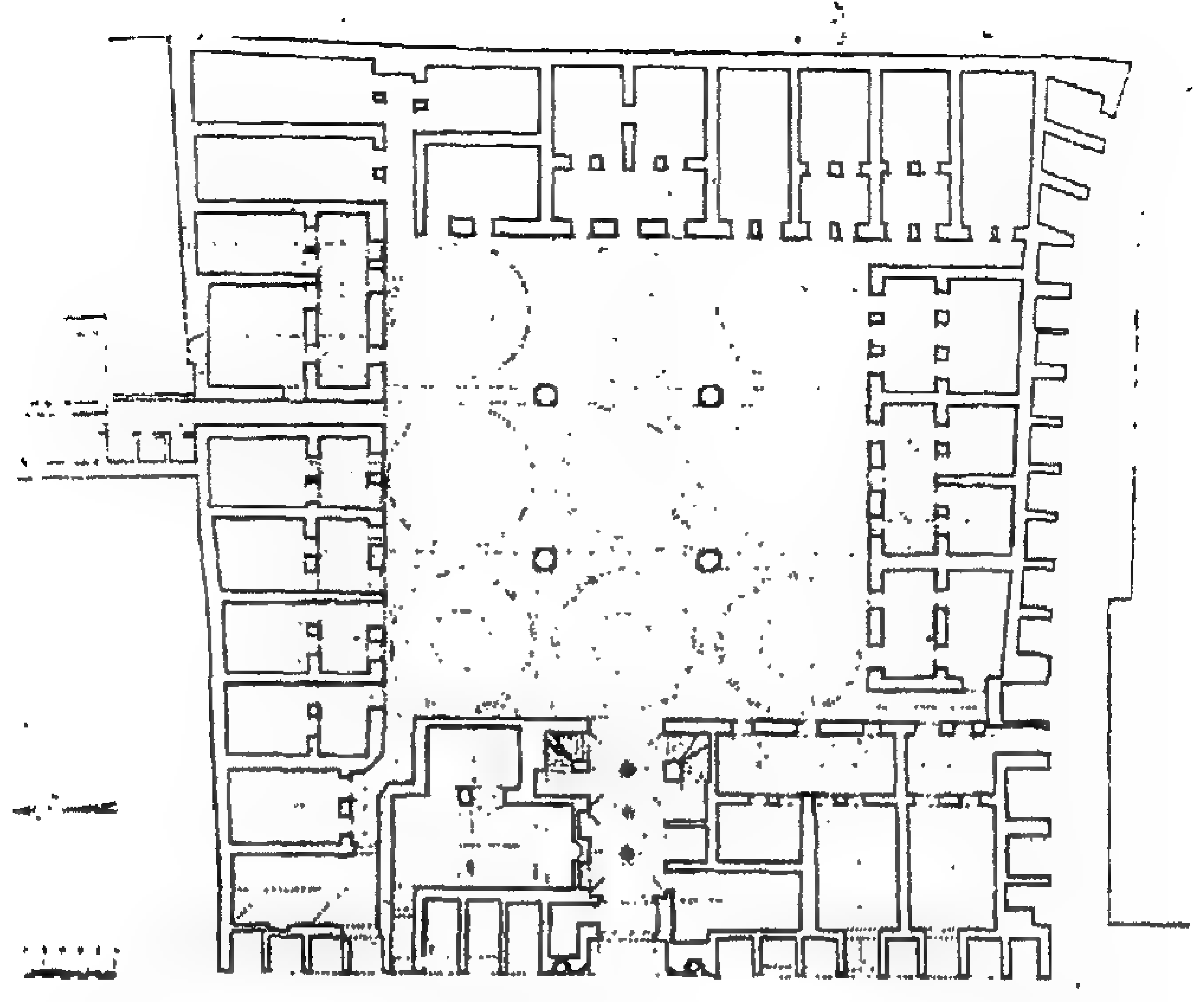
تفصح خانات حلب الفخمة عن قوة التراث المحلي ، فخان الصابون (بناه

قزدامور) وخان الابرك المملوكيان يعتبران من الامثلة البديعة على ريازة أثّرت على ما يظهر في مخطط الخانات العثمانية وزخرفتها . أما خان قورت بك (حوالي ١٥٤٠ م) ـ انظر خريطة حلب ، المربع L15 ـ فتشدنا مساحته البالغة ٢٥٠٠ م٢ ، ويفرض هيبته علينا بفخامة بوابته التي يتقدمها سوق صغير خاص بنزلاء الخان . وتعتبر البحرة التي تتوسط باحته والايوان الضخم في صدره من العناصر المميزة للعمارة « السورية »

تأسس خان الجمرك (انظر خريطة حلب ـ المربع P12) في حوالي ١٥٧٤ م وهو فريد في ضخامة حجمه (٥٢ حانوت في الطابق الارضي و٧٧ غرفة في الطابق العلوي ، يحتل مساحة ٦٤٠٠ م٢) . أما زخارفه فتذكرنا بزخارف الخانات المملوكية . وهناك ربط محكم للخان والاسواق التي بنيت في نفس الفترة ، في جملة أوقاف الباني محمد باشا .

يوفر خان الوزير ، الذي تأسس في زمن متأخر (١٦٨٢ م) الدليل على استمرار الفن المملوكي ، ويتحلى ذلك بوجه خاص في زخارف الواجهات الرئيسية والداخلية . وعلى هذا الاساس هيمن التراث السوري هيمنة ملموسة على التأثير القادم من اسطنبول(٢٣) (انظر خريطة حلب ، المربع N15) .

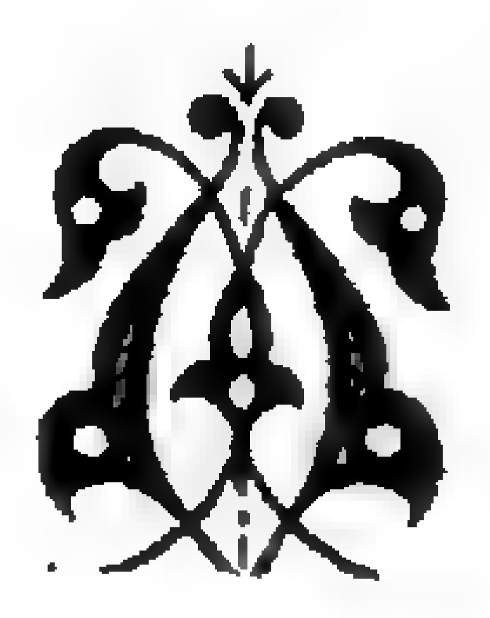
ان ظهور نوع جديد من الخانات في دمشق خلال القرن الثامن عشر يشكل ظاهرة جديرة بالاحترام إذا ما قورن باستقرار الانماط التقليدية من الخانات في تونس والقاهرة أو حلب . غير أن الخانات المغطاة بالقباب ليست جديدة في دمشق الشام ، فقد أسلفنا أن البدستان الذي بناه مراد باشا قبل سنة ١٦٠٨ م كان مغطى بتسع قباب ، ومن المرجح أن يكون هذا النمط عثماني الطراز ، لا سيما وان بناء بدستان في عاصمة احدى الولايات يومىء إلى اقتداء بأمثلة في عاصمة الامبراطورية . ويبدو ان تبني نظام القباب في سقف الخانات قد لاقى نجاحاً كبيراً في مطلع القرن الثامن عشر وهذا ظاهر في مثال خان سليمان باشا العظم الذي تغطيه قبتان (١٧٣٢ م) وخان السفرجلاني قبتان (١٧٥٧ م) . لكن خان اسعد باشا العظم يفصح عن تأثير « عثماني » خاص ، ان كان ذلك في مخططه القائم على باحة واسعة (طول ضلعها ٢٧ م) ، وأربع دعامات حاملة تسع قباب ، أو في مظهره المعماري الذي لم يسبق له مثيل في دمشق وليس له نظير في حلب (انظر خريطة دمشق ، المربع F5) .



الشكل ٢٣ : ـ مخطط خان أسعد باشا في دمشق. نقلا عن الريحاوي

ما من شك ان النهضة التجارية التي شهدتها دمشق في تلك الفترة تبرر قيام مثل هذا البناء الباهر . يضاف الى ذلك رغبة الباشا تأمين المدخولات اللازمة للوقفيات الكثيرة التي أوقفها . بيد انه يمكننا ان نضع في الحسبان أن المرتجى من إقامة مبان غاية في الروعة والبهاء ، هو الرفعة بين الناس وترسيخ سلطة الباشا في البلاد . وتأسيساً على ذلك لا يجوز لنا اعتبار طراز هذا البناء بالذات والمستوحى من أمثلة في عاصمة السلطان ، طرازاً ثانوياً لا يستحق الاكبار(٢٤) .

لذلك فان انشاء المباني التجارية كالخانات والاسواق المشار اليها أعلاه ، ارتدى ثوباً سياسياً منذ البداية وحتى لو كانت تلك الدلالة ضمنية إلا أنها حقيقية كما هي الحال في المباني النفعية .



هوامش الفصل الثاني

1. Marcel Clerget, *Le Caire*, 2 vols. (Cairo, 1934), I, 144–146; Jean Sauvaget, "Esquisse d'une histoire de la ville de Damas," *Revue des Etudes Islamiques (REI)* (1934), 464–465, and *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siècle*, 2 vols. (Paris, 1941), 169–170; Roger Le Tourneau, *Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord* (Algiers, 1957), 12–13; Robert Brunschvig, *La Berbérie orientale sous les Ḥafṣides*, 2 vols. (Paris, 1940–1947), I, 342–344.

2. Sa'īd Dīwağī, "Qal'a al-Mawṣil," *Sumer* 10, no. 1 (1954).

3. Jacques Revault, *Palais et demeures de Tunis*, 4 vols. (Tunis, 1967–1978), I, 41, 323; Slimane Mostafa Zbiss, *Monuments musulmans d'époque Husseynite en Tunisie* (Tunis, 1955).

4. Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention Française* (Paris, 1963), 63; André Raymond, "Le centre d'Alger en 1830," *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 31, no. 1 (1981).

5. André Raymond and Gaston Wiet, *Les marchés du Caire* (Cairo, 1979).

6. J. Sauvaget, *Alep*, Album, plans LXII and LXX.

7. André Raymond, "Les grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire a l'époque ottomane (XVIe–XVIIe siècles)," *Bulletin d' Etudes Orientales (BEO)* 31 (1979), 114–117.

8. Research in progress about Aleppo by Jean-Pierre Thieck.

9. See Doris Behrens-Abouseif, "The North-Eastern Extensions of Cairo under the Mamluks," *Annales Islamologiques* 17 (1981).

10. Halil Inalcik, "The Hub of the City: The Bedestan of Istanbul," *International Journal of Turkish Studies* 1, no. 1 (1979–1980); K. Kreiser, "Bedesten–Bauten in Osmanischen Reich," *Istanbuler Mitteilungen* 29 (1979).

11. Jean-Léon l'Africain, *Description de l'Afrique*, A. Epaulard, ed., 2 vols. (Paris, 1956), I, 198; Roger Le Tourneau, *Fès avant le Protectorat* (Casablanca, 1949), 375–376; Charles Brosselard, "Les inscriptions arabes de Tlemcen," *Revue Africaine* 4 (1860), 5 (1861), 6 (1862).

12. Jean-Michel Venture de Paradis, "Alger au XVIIIème siècle," *Revue Africaine* 41, no. 114; Paul Eudel, *L'Orfèvrerie algérienne et tunisienne* (Algiers, 1902), 76–77.

13. Albert Devoulx, *Les édifices religieux de l'ancien Alger* (Algiers, 1870), 140.

14. Jean-Paul Pascual, *Damas à la fin du XVIe siècle* (Damascus, 1983), 108–115. See also Fouad Yahia, "Inventaire archéologique des caravansérails de Damas," thesis, University of Provence, 1979, 378.

15. J.-P. Pascual, *Damas*, thinks that the *bazzāzistān* was located where the Khan al-Čumruk stands now. This khan is covered with domes, but its L shape suggests no resemblance to the *bedestan* [D. E 4].

16. Edward W. Lane, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, rev. ed. (London, 1954), 321–324; André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle*, 2 vols. (Damascus, 1974), I. 268–272; R. Le Tourneau, *Fès*, 315–316.

17. J. Sauvaget, *Alep*, 215–217.

18. Edmond Pauty, *Les Palais et les maisons d'époque musulmane au Caire* (Cairo, 1933), 81–82; A. Raymond, "Les grands waqfs," 121.

19. J. Revault, *Palais*, I, 27; II, 396.

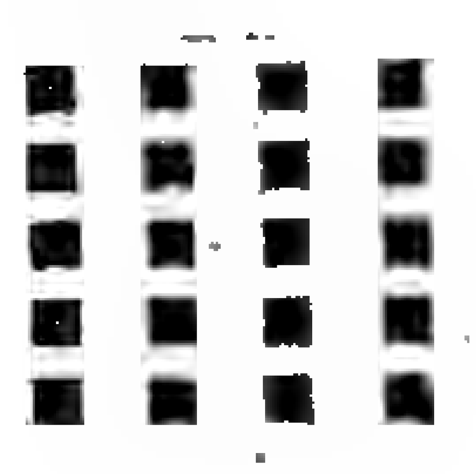
20. Hashim al-Genabi, *Inner Structure of the Old City of Mosul* (Mosul, 1981).

21. A. Raymond *Artisans*, I, 257; Pascal Coste, *Architecture arabe* (Paris, 1839), pls. XLIII, XLIV, p. 40.

22. Flemming Aalund, "The wakalat Bazarʿa," in M. Meinecke, ed., *Islamic Cairo, Art and Archaeology Research Papers (AARP)* (London, 1980).

23. J. Sauvaget, *Alep*, 215, 216, 264; "Inventaire des monuments musulmans de la ville d'Alep," *REI* (1931), 97, 101; Heinz Gaube, *Arabische Inschriften aus Syrien* (Beirut, 1978), 21.

24. ʿAbd al-Qādir al-Riḥāwī, "Ḫānāt madīna Dimašq," *Annales Archéologiques Arabes Syriennes* 25 (1975), 64–69.



الفصل الثالث

الأحيـــاء السكنـــية

إذا كانت دراستنا للمناطق التجارية في المدن العربية مؤسسة على وثائق وفيرة ودقيقـة ، فان دراسـة المنـاطق السكنيـة في المـدن نفسهـا ما تزال تعاني من صعوبات وثائقية ومنهجية .

• المشاكل المنهجية :

لا يمكننا الوصول الى معرفة الاحياء السكنية في المدن العربية إلا بعد مراجعة السجـلات والـوثـائق التـاريخيـة مراجعـة دقيقـة وشـاملة ، وتأسيساً على المعلومات المستقاة من تلك السجلات ستتمكن من ربط الاحوال الاجتماعية الاقتصادية لسكان المدينة مع طابع مساكنهم . وان مثل هذه الدراسة ممكنة لان الباحثين لم يستنفذوا كافة المصادر المؤلفـة في بعض الاحيـان من سجـلات المحـاكم الشرعية المتعاقبة . فهذه السجلات تزودنا بمعلومات عن مكان سكن الشخص المتوفى وعن مهنته وعن أحواله المعـاشيـة . وان مثـل هذا البحث العلمي قد بدأ مؤخـراً ، وحتى الآن لم يأخذ مجراه

المنهجي والمتـواصـل الا بما يتصـل بالقاهرة . غير ان هذا الامر لا يفسح المجال أمامنا للقيام بالمقارنة الضرورية مع بقية المدن العربية . لذلك لا نستطيع نفي الاحتمال نفياً تامـاً بأن يكـون المثال المصري هذا حالة استثنائية جملة وتفصيلاً . ولهذا السبب جنح البـاحثـون ـ وبخـاصة هؤ لاء الذين اعتمدوا على المعلومات العمومية التي وردت في كتب الـرواة والـرحـالة ـ الى الحط من شأن العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية المتصلة بمساكن السكان .

ومن العناصر السلبية الاخرى في هذا المجال ان التحريات الأثرية لم تزودنا الا بمعلومـات جزئيـة وبـالتـالي تضللنـا بطريقة ما . وعلى وجه العموم فان المباني الماثلة للعيـان حتى الان هي مبـاني الاغنيـاء ، والبـاحثون لا يتناولون إلا مثل هذه المباني . وينسحب الأمـر هذا على القسم الاعظم من السجـلات الـوقفيـة أيضاً . بناء على ذلك فان معلوماتنا الوفيرة تقتصر على خصائص وسمات مساكن الطبقة الميسورة من السكان ، وعلى وجه التحديد ، الطبقة الحاكمة والبورجوازية والوطنية . وهذا ما تم خلال عشرين السنة الماضية بالابحاث الناجحة حول مدينتي تونس والقاهرة ، حيث ان نتـائجهـا لا تتعلق إلا بشـرائح محدودة من السكـان(١) . وان تجاهـل تلك الحدود سيقـود البـاحث الى استنتـاجـات خاطئـة(٢) . لكن الابحـاث الجارية مؤ خراً حول مسـاكن الطبقـة الوسطى من السكان استناداً الى البقية الباقية من مثل تلك المساكن والى الـوثـائق الـوقفيـة وسجـلات المحاكم الشرعية سيصحح من غير شك جزءاً من الاستنتـاجـات احـاديـة الجانب(٣) . ورغم ذلك ثمة مخاوف من ان معرفتنا للمساكن الشعبيـة ستبقى ناقصـة وذلـك بسبب عدم توفر الادلة المعمارية (لان مساكن الفقراء هشة البنيان وبالتالي سريعة الزوال) ، والوثائق الرسمية (التي يتعلق معظمها ببيع أو شراء العقـارات الهـامـة) . وان هذا لامر مؤ سف للغاية لان المسكن الشعبي متصل بالقسم الاعظم من سكان المدينة .

نتج عن هذا القصور ان غض البـاحثـين الطـرف عن أهمية العوامل المادية في تحديد مواقع المساكن في المدن العربية التقليدية ، علماً أن تجارب الحياة اليومية تثبت لنا بان للمال كلمـة الفصـل في تحديـد منـاطق الاسكـان في المدينة . وان معظم الوثائق التي يستنـد اليهـا البـاحثـون ـ سجـلات المحـاكم الشـرعي لعقود بيع وشراء العقارات ـ ساهم في ذلـك التقصـير ، فالسجـلات المعتمـدة في البحث العلمي تحتـوي على

الكلفـة الاجمـاليـة للبناء ولكن لا توجد فيها اية إشارة إلى سعر الأرض التي قام عليها البناء ، وباعتقادنا ان هذه الناحية ضرورية لفهم الظواهر العمرانية .

كذلـك لا تحتـوي تلك السجـلات على معلومـات تتعلق ـ بابعـاد العقارات ومساحاتها ومن دون تلك المعلومات لا نستطيع التحقق من قيمة الارض بالقياس الى المنطقة العمرانية والى أهمية البناء بحد ذاته .

● مقولات جامدة :

ان عدم المـامنـا الكـامـل بالمصـادر وقصور معلوماتنا يفسران ـ الى حد معين ـ أسبـاب استمـرار الباحثين المحدثين في تبني الافكار الشائعة عن المدن العربية ، ومن جملة تلك الافكار نذكر :

١ ـ فكـرة ان المجتمـع التقليـدي في المدن العربية قائم على المساواة ، علماً أن الابحـاث الاخـيرة اثبتت عكس ذلـك تماماً ، وحسبنا أن نذكر أن نسبة الحد الادنى الى الحد الاقصى في ضريبة التركات بلغت خلال الفترة العثمانية في القاهرة مقدار ١ الى ٠٠٠ر٦٠[٤] . وكـان من استنتـاجـات مقـولـة المسـاواة المذكورة أعلاه أن المدينة العربية ترفض الفرز الاجتماعي المؤسس على عوامل اجتماعية ـ اقتصادية . وفي هذا الصدد نورد ما كتبه الباحث انطوان عبد النور : ـ « كانت القاعدة المعمول بها تقليدياً في المـدن العـربيـة ان الاغنيـاء يقطنـون في جوار الفقراء . . . ففي حلب مثلاً لم يكن هناك تمييز بين حارات الاغنياء وحارات الفقراء »[٥] .

٢ ـ فكـرة ان البيت العـربي بحكم العـادة والقـاعـدة مغلق نحـو الخـارج ومنكفيء على نفسـه نحـو الـداخـل ليس لاسباب العزلة العائلية فحسب بل ولتأدية الحـاجـات الـدينيـة ، فالبيت تعبير عن ادراك الكـون وعن مكـانـة الانسان في هذا الكـون . ويمكننـا سرد عدد من المصـادر التي تتبنى هذه الفكـرة ، لكننـا سنكتفي بعرض فكرة ثانية لانطوان عبد النور :

« البيت مغلق نحـو العـالم الخـارجي لكنـه مفتوح على باحة داخلية ومن هذه

الباحة يطل على السماء ، وعلى هذا الاساس لا تكون الباحة صلة الوصل مع بقية الناس بل مع الكون .

لا يمكننا القبول بصحة أي من تلك الادعاءات ، فالدراسة المعمقة للمدن العربية تكشف طائفة من الحقائق التي تنقض تلك الادعاءات والتي لا يمكن رفضها لمجرد انها شاذة وغير عامة .

تحديد مواقع الاحياء السكنية

● مبادىء التحديد

ان مركزية الفعاليات التجارية تبقى هي الظاهرة الاساسية في المدن العربية اما المناطق السكنية فتتحدد مواقعها ـ الى حد ما ـ وفقاً لعلاقة كل منها بمنطقة الاسواق ، فهي تجتذب أبناء الطبقة الحاكمة ، فهؤلاء يحتاجون الى مساحات عقارية واسعة يصعب الحصول عليها في منطقة تحتكرها مبان ومنشآت تجارية كالاسواق والخانات .

لا يقطن الحرفيون وأصحاب الدكاكين في مشاغلهم أو في محلاتهم ، فهي ليست جزءاً من عقارات سكنية ، كما أنها ليست متصلة بالبيوت أو المنازل التابعة لها . لذلك تصبح الاسواق خالية من كل أنيس في الليالي ، وغالباً ما تغلق منافذها ويسهر الحراس على سلامتها(٧) . فالحرفيون والتجار يذهبون الى بيوتهم بعد انقضاء عملهم في النهار ، ولكي يخفف هؤلاء من عناء الذهاب في الصباح والاياب في المساء حاولوا انتقاء أقرب المساكن الى اماكن العمل والمشاغل . ففي القاهرة بلغ متوسط المسافة بين السكن ومكان العمل في القرن الثامن عشر خمسمائة متر أو أكثر بقليل ، أي لا أكثر من مشوار صغير لبضعة دقائق على الأقدام .

ان ضيق المكان في مركز المدينة واكتظاظه بالبيوت التجارية والمحلات حد من

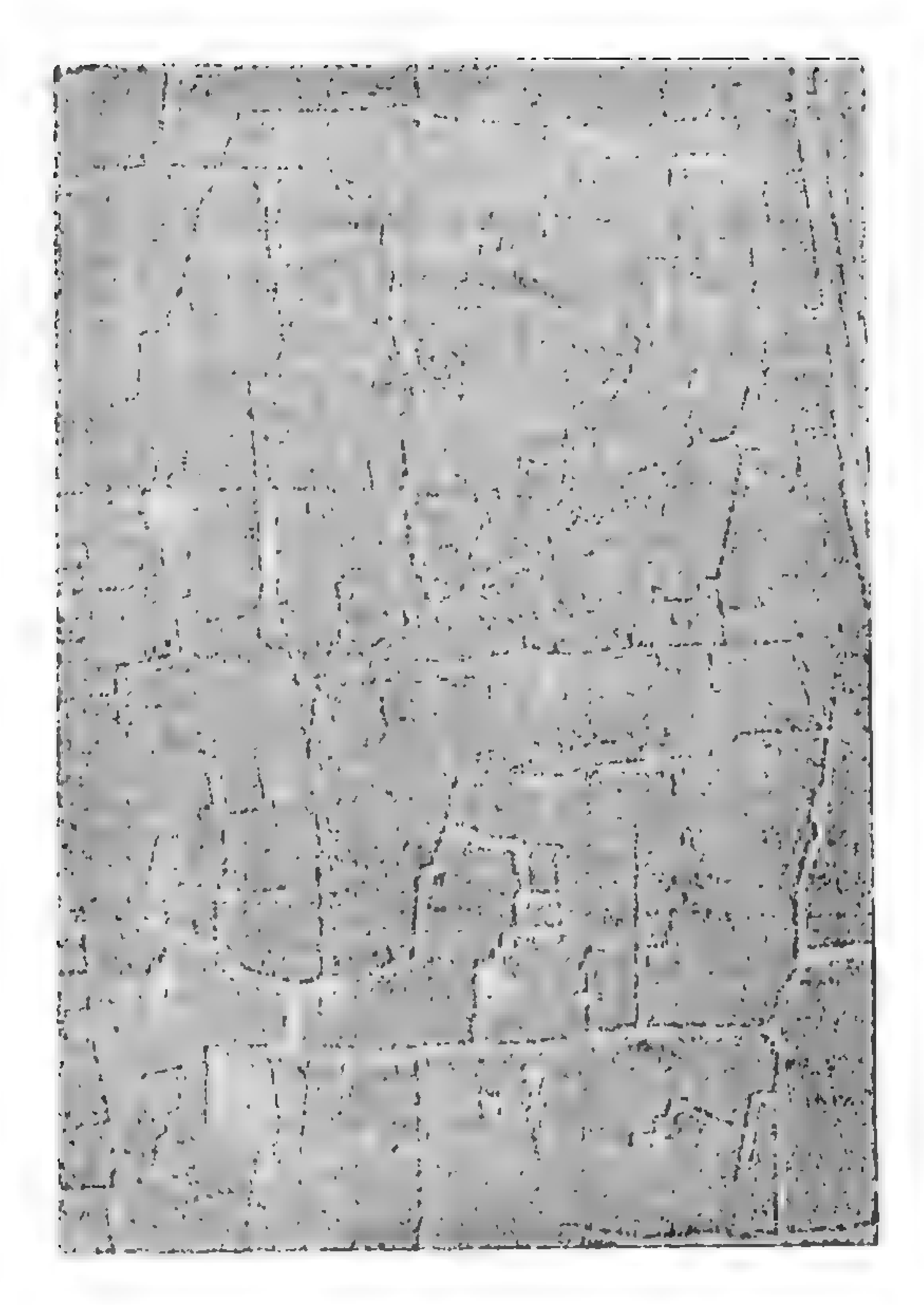
نشوء المساكن الفقيرة بالقرب من الاسواق ، لذلك كان الفقراء ومتوسطو الحال من السكان مجبرين على السكن في أطراف المدينة . أما الفئات الميسورة كالتجار أو الشيوخ الذين يريدون البقاء على مقربة من المساجد قدر الامكان ، فان قوة المال لديهم تجعلهم يقيمون المنازل أو القصور في بعض الاحيان بجوار مركز المدينة . ولقد نتج عن تفاعل تلك العوامل نشوء خطط عمرانية تنتظم في حلقات متتالية تدور في فلك مركز المدينة ، الميسورون والاثرياء حول المركز ثم يليهم متوسطو الحال ومن بعدهم الفقراء .

إن اللجوء الى الاسكان الجماعي والاستغلال المكثف لكل بقعة فارغة خفف من حدة التناقض القائم بين جاذبية السكن في مركز المدينة من جهة وصعوبة الحصول على بقعة أرض مناسبة لانشاء بناء بتكاليف معتدلة . وسنرى في السطور القادمة كيف نما الاسكان الجماعي في الخانات او في الربع كما هو معروف في القاهرة .

ثمة عامل آخر فعل في تعديل النظام المتبع في انتشار مناطق الاسكان في المدينة . فقد اجتذبت أطراف المدينة الاثرياء اليها لما توفره من أماكن خالية لاقامة قصور محاطة بالحدائق ومتسعة لاسرهم وأتباعهم ولخدمهم جميعاً . وعلى هذا النحو نشأت في الاطراف البعيدة عن مركز المدينة حارات راقية تقطنها البورجوازية الوطنية وأسر الطبقات الحاكمة ، علماً أن الطبقات الفقيرة كانت قد وجدت ملاذاً لها في الاطراف نفسها .

إذا كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية أثرها في تحديد أماكن السكن فان العوامل الدينية والقومية قد أثّرت في توزيع السكان داخل المدن العربية .

وعلى الرغم من أن هذه النزعة متأصلة منذ القدم إلا أنها تعززت واشتد عودها بفعل النظام الملّي الذي اعتمده العثمانيون في تسييس المدن العربية . لذلك لا غرابة في ان نجد في جميع المدن العربية الرئيسية حارات يغلب عليها التكتل الديني أو الطائفي أو القومي ، مثل حارة النصارى وحارة اليهود أو حارة العلويين (في انطاكية) او حارة الشيعة (في بغداد) أو حارة الاكراد (في دمشق وحلب) . أو حارة الاندلسيين (في الجزائر وتونس) . بيد أن الدوافع الى مثل هذه التكتلات واضحة جلية : ـ رغبة الفئات الدينية والقومية في شد أواصرها وتيسير أداء واجباتها الدينية والثقافية ، ثم الحرص على تأمين سلامة أفرادها والحفاظ على اللغة والدين والتقاليد



الشكل ٢٤ : ـ مصور لحارة اليهود في القاهرة. نقلا عن كتاب وصف مصر

الاجتماعيه الخاصة بكل فئة ، وأخيرا رغبة السلطة العثمانية الحاكمة في الامساك بزمام الامور وفقاً لمبدأ فرق تسد. وان مواقع انتشار تلك الفئات واضحة بحيث يمكننا خط حدود كل منها خطا دقيقا في خريطة أي مدينة عربية رئيسية . ومن أبرز الامثلة على ذلك مدينة أنطاكية المكونه من / ٤٥ / حارة موزعة في منطقتين كبيرتين للمسيحيين (ارمن وروم) ومنطقتين كبيرتين للعلويين وتفصل حارات الاتراك بين كل من

المنطقتين المسيحية والعلوية ، وتتالف المنطقة التركية من / ٢٧ / حارة منتشرة في قلب المدينة(٨) ، ثم مدينة القدس المكونة من / ١٨ / حارة موزعة في أربع مناطق كبيرة : ثماني حارات للروم واللاتين والاقباط وأربع حارات للمسلمين وحارتين لليهود(٩) .

بناء على ذلك يتجلى لنا ان العثمانيين شجعوا تقسيم المدن الكبيرة واستمروا على هذا المنوال حتى آخر يوم من أيام حكمهم في البلاد العربية .

وتعتبر القاهرة مثالاً نموذجياً للنمو المتطور لحارة السريان اللاتين خلال العقود الاخيرة من القرن الثامن عشر ، علماً ان استقرار هذه الطائفة في عصر لا يرقى الى أبعد من سنة / ١٧٣٠ / كما أن وجودهم كطائفة مستقلة أحدث عهداً من ذلك التاريخ بكثير(١٠) . (انظر خريطة القاهرة المربع G9) .

● أمثلة على تعيين أماكن المناطق السكنية :

أظهرت الدراسة البارعة التي قام بها جاك روفو Jacque Revault عن مدينة تونس ان المنطقة المحاذية للوسط التجاري خلال الفترة العثمانية « استعمرتها » منازل وبيوت المجتمع الراقي من وجهاء الطبقة الحاكمة (المخزن بلغة أهل تونس) ، والعلماء (المشايخ) والاثرياء من التجار (أبناء البرجوازية الوطنية)(١١) .

ان الاختناق المستمر في المناطق الملاصقة لمركز المدينة وجنوبها يفسر لنا أسباب نشوء قصور جديدة في الجزء الشمالي من المدينة خلال القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر بوجه خاص ، لا سيما وان ذلك الجزء كان ـ حتى ذلك الحين ـ محصوراً لمساكن الطبقة المتوسطة ، أما وسط المدينة ككل فكان احتكاراً للفعاليات التجارية المتخصصة ولمساكن الطبقتين الراقية والمتوسطة ، ولم يكن امام الطبقة الشعبية الا الاستقرار في الاطراف (الربض بلغة أهل تونس) ، وأفراد هذه الطبقة جلهم من القادمين من الريف (البرانيين بلغة أهل تونس) ، ومن الاجانب . وفي حين استوعبت الضاحية الجنوبية لباب الجزيرة القادمين من جنوبي البلاد نجد ان

الضاحية الشمالية لباب السويقة استوعبت القادمين من الشمال . وهؤلاء جميعهم من المهاجرين من الارياف الى المدينة وهم يجنحون عادة الى اتخاذ مساكنهم على جانبي الطريق المؤدية الى ديارهم الاصلية(١٢) .

يتجلى هذا الفرز التلقائي للسكان داخل المدينة بكل وضوح في آخر جماعة وطأت مدينة تونس وهم الاندلسيون الذين كانت آخر وأهم هجرة تمت لهم في سنة ١٦٠٩ م . قطن الارستقراطيون من الاندلسيين في الاحياء الراقية في قلب المدينة بحيث أن هناك شارعاً ما يزال يحمل اسمهم وهو شارع الاندلسيين ، كما ان منازل متفرقة في هذا الشارع تنقل الينا ذكريات أمجاد وعز عائلتي اللخوة والبيجي (انظر خريطة مدينة تونس ، المربع M7) . بيد انه نشأت منذ القرن الثالث عشر حارات متراضعة للمهاجرين الاسبان في أطراف المدينة ، وبالتحديد بين باب السويقة (المربع A3) وباب ترطاجة (المربع D10) ويطلق على تلك المنطقة اسم البيجة (Vega بالاسباني) . وقد نمت هذه الحارة على امتداد شارع ترونجا المجاور لجامع سبحان الله والمدرسة الاندلسية . ويعود تاريخ هذين البنائين الى العقود الثلاثة الأولى للقرن السابع عشر(١٣) . وفي ضوء هذا المثال نجد ان العامل الاقتصادي الاجتماعي كان أشد فعلاً من عامل الانتماء القومي المشترك . فقد تشتت شمل الاندلسيين وفقاً لمراتبهم الاجتماعية وطبقاً لاحوالهم المعاشية . فالميسورون منهم اندمجوا مع البرجوازية المحلية . والسواد الاعظم منهم انشأ حارة مستقلة داخل المنطقة الشعبية .

وفرت لنا سجلات المحاكم الشرعية للتركات العقارية وكتاب « وصف مصر » ، معلومات دقيقة وكاملة عن أحوال مدينة القاهرة . وبفضل هذين المصدرين تمكنا من تحديد منازل ٣٣٤ تاجر وحرفي ، منهم ١٧٩ كانوا يعملون في قلب القاهرة بين ١٧٧٦ و١٧٩٨ م . غير ان طبيعة هذه المعلومات المستقاة من التركات العقارية في سجلات المحاكم الشرعية . لا تشمل الطبقات الفقيرة من السكان بل تقتصر في غالبيتها على الطبقتين البرجوازية والمتوسطة .

استناداً الى ذلك يمكننا وصف أنواع الاستقرار في القاهرة كالتالي :

كان يعيش في الوسط التجاري (القصبة) عدد معين ن الحرفيين وأصحاب الدكاكين ، وكثير من هؤلاء كان يقطن في الشقق المتوفرة في « الربع » وفي الخانات



الشكل ٢٥ : ـ منازل «كازان» على شواطىء الخليج في القاهرة   نقلا عن كوست

أما المنطقة الممتدة خارج الاسواق الكبيرة فانها مخصصة لسكن الطبقة المتوسطة والبرجوازية التجارية وشيوخ الازهر (كان ثلث مشايخ الأزهر ، اي ٢٢ من اصل ٦٧ ، يقطن في منازل تبعد مسافة تقل عن ٢٠٠ م عن جامع الازهر ، وذلك خلال الفترة الواقعة بين ١٧٧٤ و١٧٩٨ م .

ان الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هم السكان الذين اختاروا مناطق بعيدة لكنها رحبة على شواطيء الخليج أوحول بركة الازبكية حيث أقاموا منازلهم الصغيرة التي أطلق عليها باسكال كوست (Pascal Coste) (كازان Casins) ـ انظر خريطة القاهرة ، المربع H12 ـ وكان الكثير من كبار التجار قد اتخذ من الازبكية مقراً للسكن ، فعائلة الشرابي التي كانت تتاجر بالبن ، ابتنت هناك قصوراً فخمة الى حد ان الامير رضوان كتخدا ، والي مصر آنذاك ، اشتراها لنفسه في حوالي ١٧٥٠ م ، وعندما دمر الحريق حي الساكف في سنة ١٧٧٦ (انظر خريطة القاهرة ، المربع I13) ، ابتنى تجار أثرياء من أمثال عمر غراب وأحمد عبد السلام ومحمود محرم لانفسهم منازل رفيعة على الضفة الغربية لبركة الازبكية[١٤] .

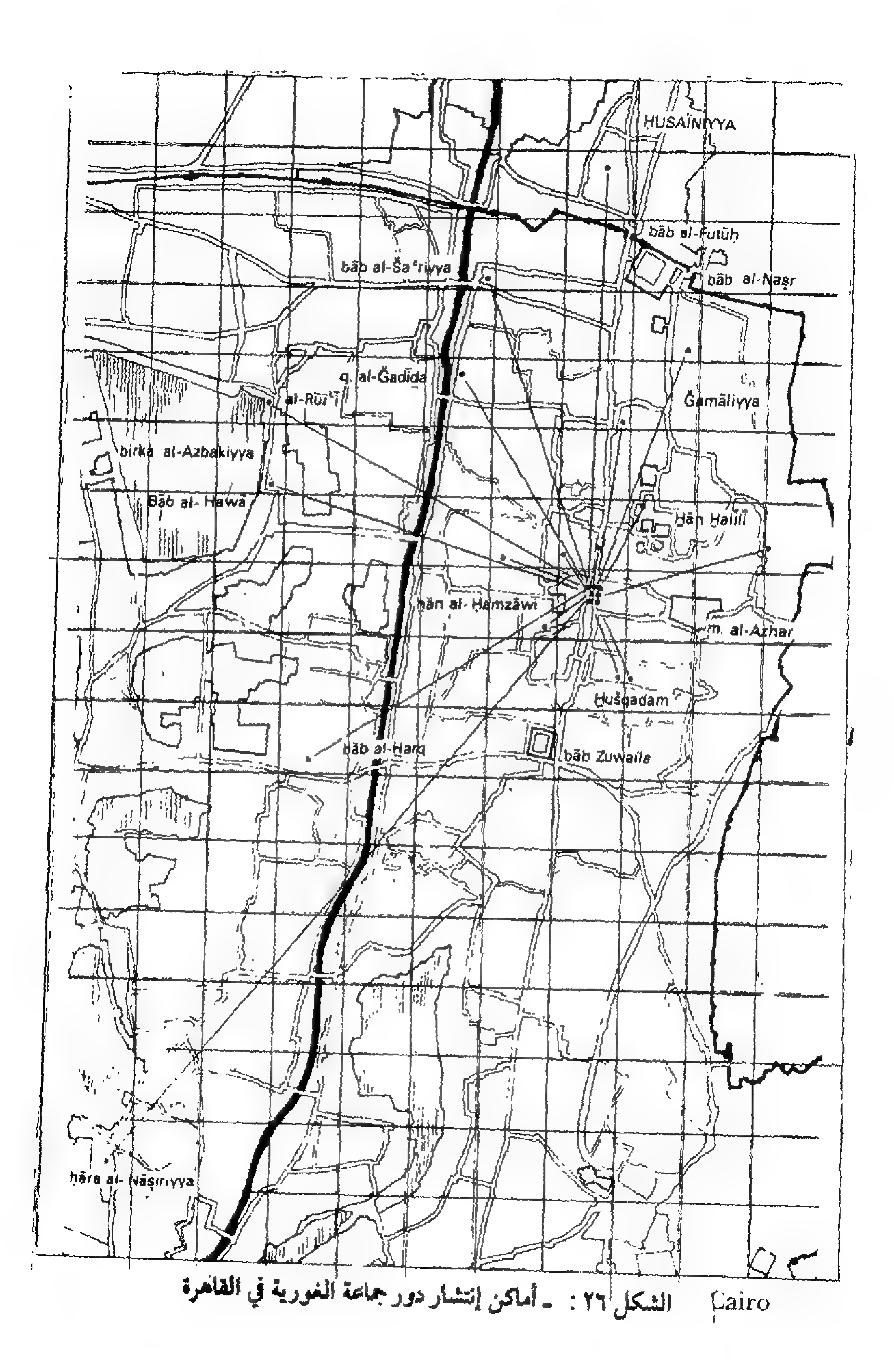
وضعنا خريطة لمواقع منازل ودور الحرفيين والتجار العاملين في حارة الغورية بالقاهرة (انظر خريطة الغورية في هذا الكتاب) ، وهي تبين بوضوح تام الخصائص المزدوجة لطبيعة انتشار منازل الحرفيين والتجار حيث يقيم القسم الاعظم منهم حول مركز المدينة ، بينما يختار القليل منهم أماكن بعيدة عن وسط المدينة وبالتحديد خلف الخليج .

نمت في أطراف المدينة حارات شعبية شكلت حزاماً دائماً في شمالي وشرقي القاهرة . يصف الرحالة الالماني نيبور تلك الحارات بانها تضم منازل ودور الحرفيين والاهالي الفقراء ممن يعملون في الدكاكين وفي الاسواق(١٥) .

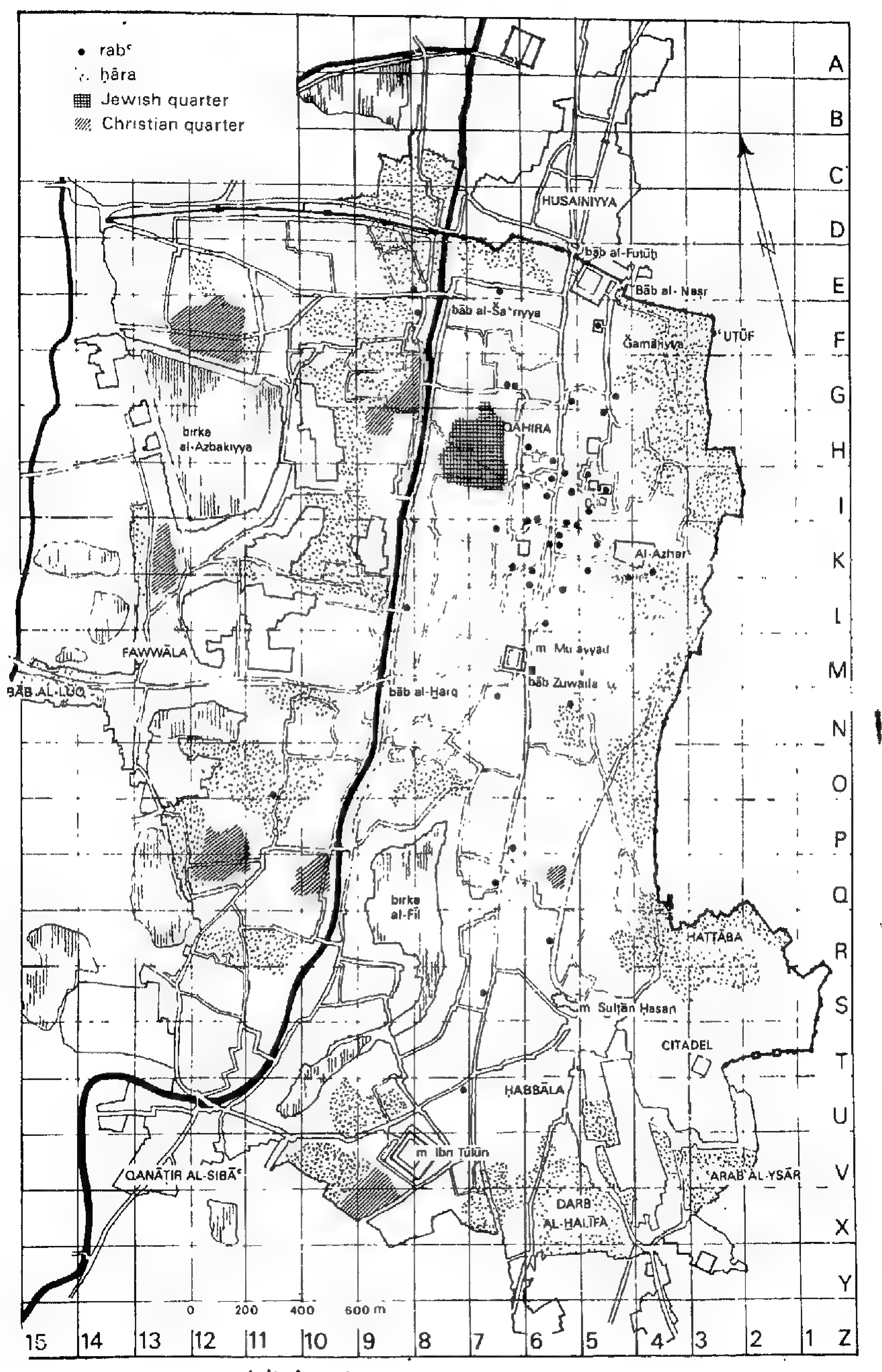
يتفق هذا الوصف مع تحليل وثائق التركات العقارية في سجلات المحاكم الشرعية بين ١٧٧٦ و١٧٩٨ م ، حيث تبين ان / ٥٧ / ملاكاً خلفوا تركات بها قيمته ٣٥٫٥ ٪ من أصل المتوسط العام للسكان الذين شملتهم الدراسة . يضاف الى ذلك ان الحوش (أرض الديار) لا يوجد إلا في بيوت الحارات الشعبية ، التي سنعرض لها في الصفحات القادمة .

أما بالقياس إلى افراد الطبقة الحاكمة فان الفصل يصل الى اشده ، فبعد الفتح العثماني هجر الامراء وسط المدينة كمكان لسكناهم ربما لازدياد الحركة التجارية في ذلك الجزء من المدينة . وكانت منازل البكوات وقصورهم تنتشر خلال القرن السابع عشر حول بركة الفيل (انظر خريطة القاهرة ، المربع Q9) التي كانت من أرقى أحياء القاهرة في حوالي ١٧٠٠ م (٤٠ ٪ من منازل الامراء كانت قائمة هناك بين ١٦٥٠ و ١٧٥٥ م) . يضاف الى ذلك ان جميع القاطنين الذين استطعنا تحديد مواقع سكناهم في تلك المنطقة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانوا من الامراء .

نقل الامراء منازلهم خلال القرن الثامن عشر تدريجياً الى الغرب من المدينة حيث الماء الوفير والبقاع الخضراء ، وهرباً من الضوضاء والاكتظاظ في الجانب الشرقي من القاهرة وقد غدت بركة الازبكية المكان المفضل لابناء الطبقة الحاكمة منذ ١٧٥٠ م ، بعد ان ظلت لفترة طويلة مقراً لمنازل البرجوازية الوطنية(١٦) . كان قصر محمد بك الالفي ، وهو من أغنى تجار زمانه ، يطل على ضفاف بركة الازبكية ، وهو القصر الذي نزل به نابليون بونابرت بين ١٧٩٨ و ١٧٩٩ م (انظر خريطة القاهرة ،



الشكل ٢٦ : ـ أماكن إنتشار دور جماعة الغورية في القاهرة

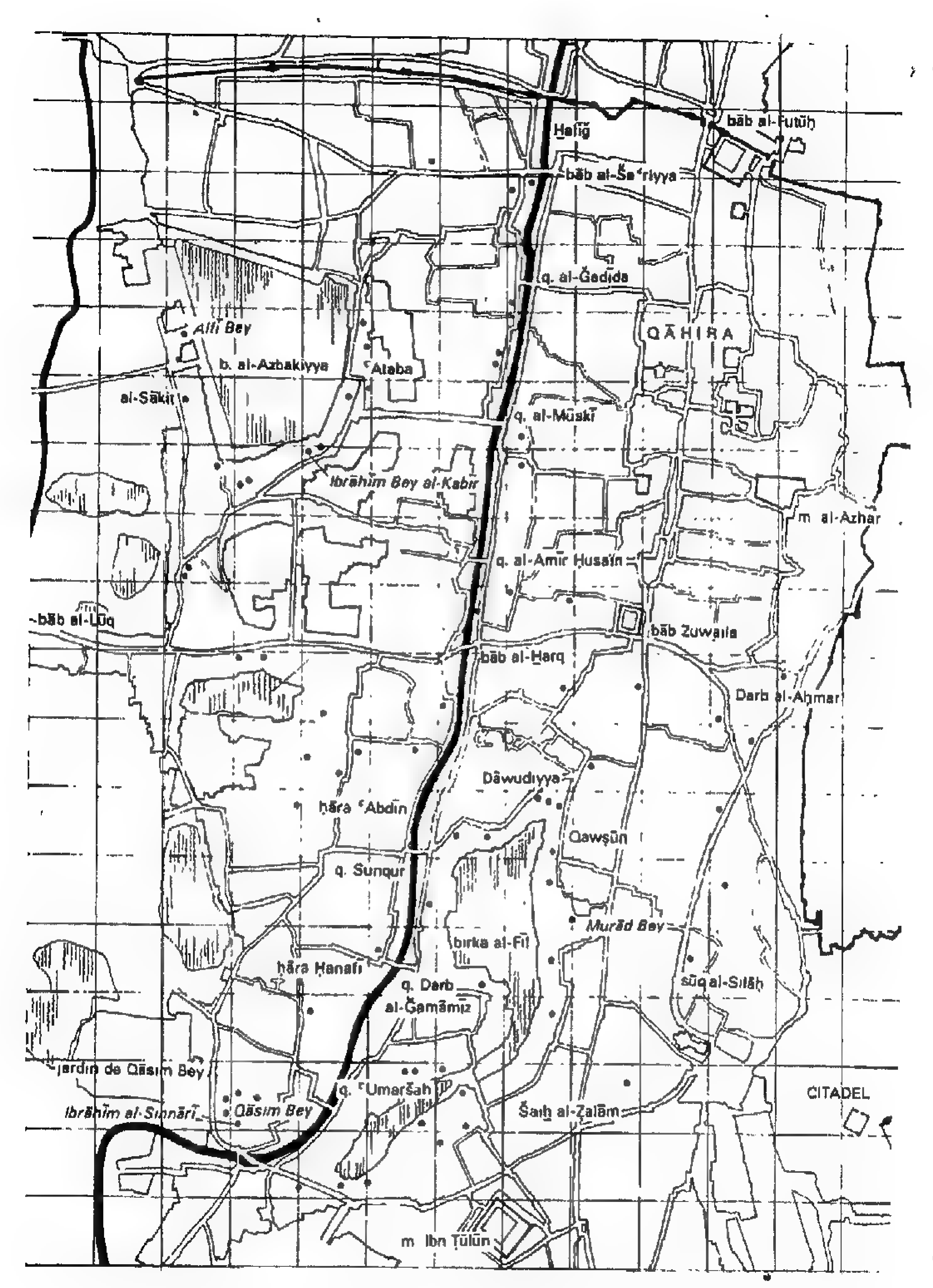


الشكل ٢٧ : ـ أماكن إنتشار الحارات والربع في القاهرة.

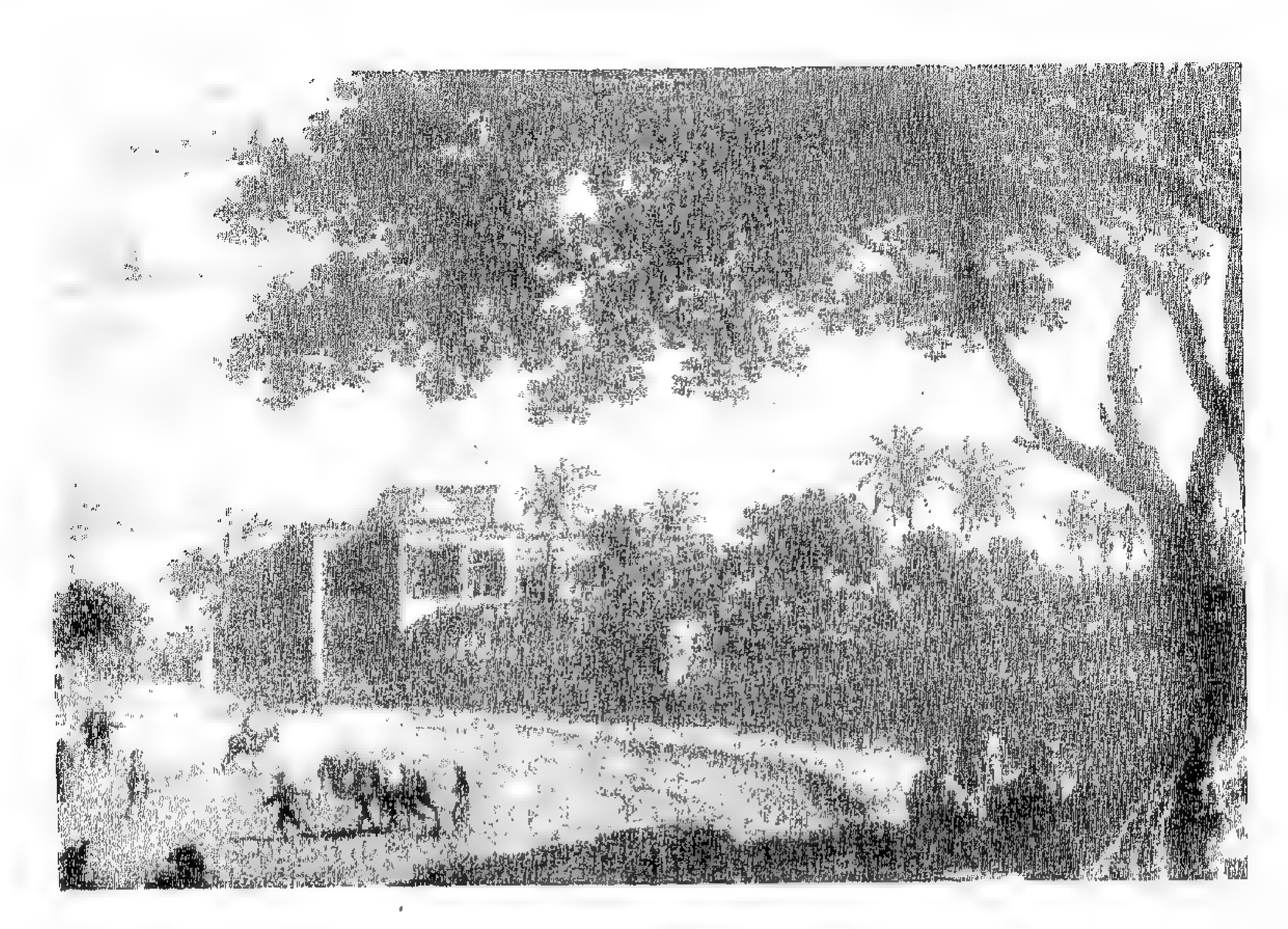


الشكل ٢٨ : ـ الحارات المغلقة في الجمالية في بالقاهرة. نقلا عن كتاب وصف مصر

المربع H13) أراد الأمراء عزل أنفسهم عن أهالي البلد ، وقد فعلوا ذلك بتعال وغطرفة فاضحتين ، وفي هذا السياق يذكر ان محمد بك الالفي الموما إليه أعلاه كان يحب المرور بوسط المدينة عندما يتنقل بين قصوره التي بناها في القاهرة قائلا انه يشعر بالعار ان يراه أصحاب الدكاكين يمر من أمامهم[١٧]



الشكل ٢٩ : ـ أماكن إنتشار منازل الأمراء في القاهرة في عام ١٧٩٨م



الشكل ٣٠ : ـ قصر(سراية)محمد بك الألفي في حي الأزبكية بالقاهرة. نقلا عن كتاب وصف مصر

وأخيرا كانت الاقليات الدينية (يهود واقباط) تقطن في حاراتها المستقلة (حارة لليهود وسبع حارات للمسيحيين) . حتى منتصف القرن الثامن عشر استوطنت طائفة جديدة من المسيحيين السوريين في منطقة محددة بين حارة الاقباط وحارة الاوربيين على الشاطىء الغربي للخليج[١٨] . ـ انظر خريطة القاهرة المربع G9

يتجلى توزيع الاحياء السكنية في القاهرة في الحدود التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية . فالطبقات الدنيا سكنت الحارات المنتشرة في الضواحي ، واحتلت الطبقات الوسطى والبرجوازية المناطق المحيطة بالوسط التجاري (مركز المدينة) . ومع هذا فثمة حالات شاذة لقاعدة الحلقات المتعاقبة ، ولعل أبرز مثال على ذلك هو حي الازبكية حيث تلاصقت قصور البرجوازية التجارية مع قصور الطبقة الحاكمة . في ضوء هذه الادلة برهنت الحدود الافقية التي تفصل بين الطبقات الاجتماعية على أنها أشد فاعلية من الحدود الهرمية (الشاقولية) التي تفصل بين الطبقة الحاكمة

(الاجنبيـة) وطبقـات الرعية الوطنية . لذلك يتبدى البنيان الأجتماعي للقاهرة بكل وضوح في التوزيع الجغرافي للسكان كما هو ثابت في خريطة المدينة .

كشفت الابحاث التي قام بها جان كلود دافيد في حلب عن وجود ظاهرة مماثلة لظـاهـرة القـاهـرة ، فالخـرائـط المختلفـة التي أعدها هذا الباحث أثبتت أن التوزيع السكـاني ينتظم في حلقـات متعـاقبـة أيضـاً(١٩) . فمنـازل الطبقة البرجوازية (الفئة الثـالثـة والفئـة الرابعة في تصنيف الباحث المذكور آنفاً) ، تنتشر على جانبي كلا من مركـز المـدينـة (الـوسـط التجـاري) والقلعة . يلي تلك الاحياء منطقة انتشار بيوت الطبقة الوسطى (الفئات الاولى والثانية في تصنيف الباحث) .

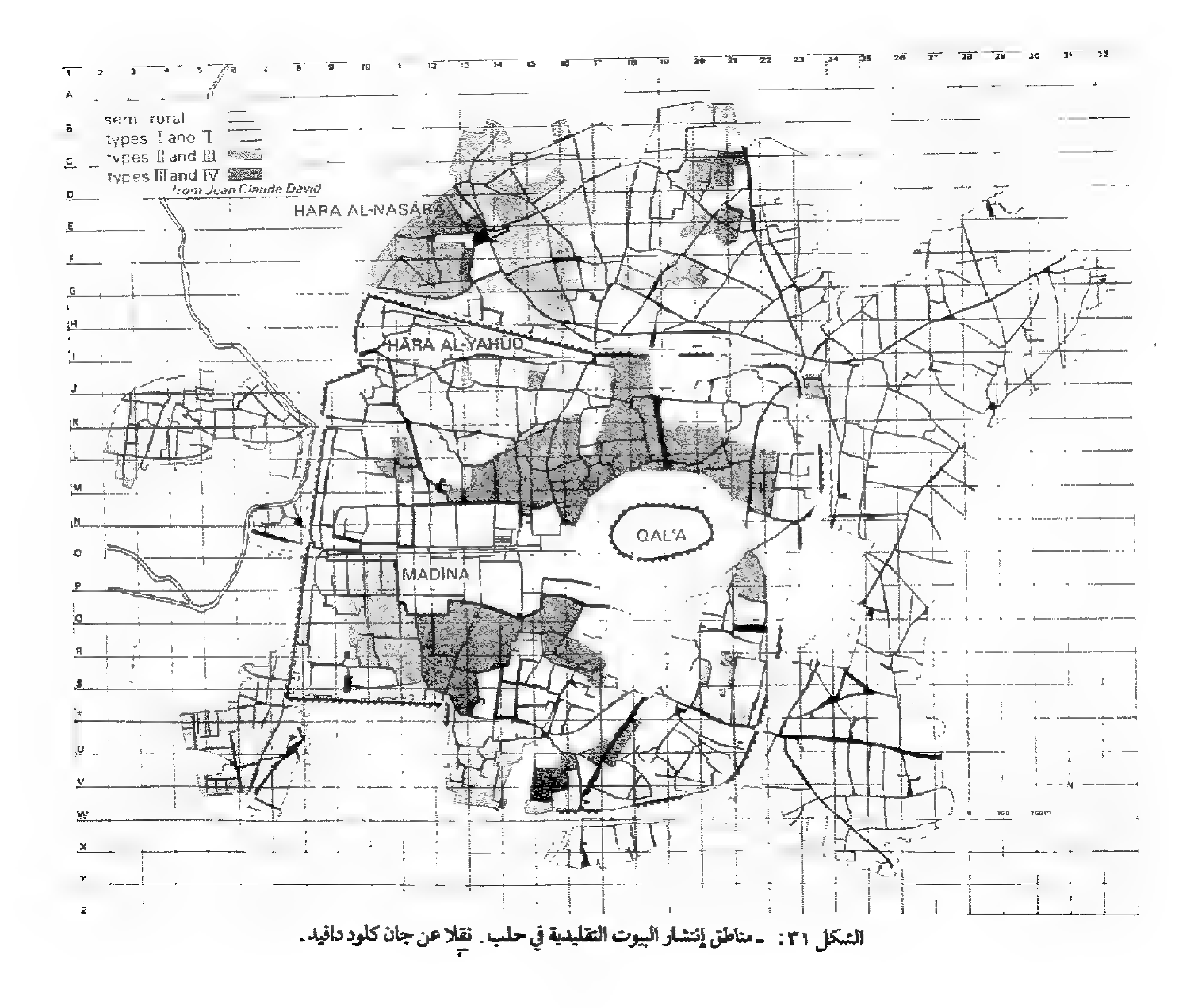
أمـا بيـوت الطبقـة الفقـيرة نصف الـريفيـة فانها تطبع المنطقتين الواقعتين الى الشرق والى الجنوب من المدينة ولا يشذ عن هذه القاعدة الا حي الجديدة البرجوازي الـذي تقطنـه الاقلية المسيحية . فهو يقع في المنطقة الشمالية الغربية من المدينة (انظر خريطة حلب ، المربع F11) .

الاسكان الفردي والاسكان الجماعي

● البيت الفردي :

لقد تفسرت خصائص ما يسمى بالبيت العربي التقليدي أكثر من مرة بحيث صار الـواحـد منـا يتردد في إضـافـة أي جديـد الى التفسيرات السابقة(٢٠) . فالبيت العربي يلبي ، من حيث انغلاقه على نفسه ، المآرب الاجتماعية للمسلمين من جهة ومعتقداتهم الدينية من حيث التطلع التوحيدي من جهة ثانية .

لا أدّعي بأنني أول من يكتشف انفتـاح البيت العـربي على باحته الداخلية ، فالصور الجوية والخرائط العقارية لأيّة مدينة عربية تظهر ذلك بوضوح كامل ، الا انني



الشكل ٣١: ـ مناطق إنتشار البيوت التقليدية في حلب. نقلا عن جان كلود دافيد.

أعتقد من المفيد أن أطرح بعض الملاحظات المتحفظة في هذا المجال . فيما يتصل باصول وطابع هذا البيت ذي الباحة المتوسطة فانه من نافلة القول أن نشير الى أن خصائص البيت العربي هي نفس خصائص المسكن في منطقة حوض البحر المتوسط ، كما ان الاسباب المناخية والحضارية تفسر لنا أسباب انتشاره وشيوعه في أرجاء واسعة . يضاف الى ذلك ان التاريخ يوفر لنا أدلة على وجود هذا النمط من المساكن في بلدان حوض البحر الابيض المتوسط منذ أقدم العصور .

وما من شك أيضاً انه جاء مناسباً لحاجة الاسرة المسلمة الى الخلوة النسبية ، لكننا سنكون قد تمادينا كثيراً إذا اعتمدنا التفسير الديني دون غيره سبباً في تحديد شكل البيت العربي التقليدي .

- فيما يتعلق بوصف هذا النمط من المساكن لا بد من التذكير باستمرار بان معظم المصادر العلمية المتعلقة بتاريخ العمارة تهتم بمساكن الطبقة الثرية دون غيرها وذلك لانها الوحيدة التي تتوفر عنها معلومات تاريخية وأثرية اما دراسة مساكن الطبقات المتوسطة والفقيرة فانها تكشف لنا عن عادات مختلفة . ولقد بولغ في اعتبارها « شاذة عن القاعدة » لا لسبب آخر سوى ان الابحاث تركزت على نوع من المساكن التي لا تعتبر نموذجية الا في أوجه محدودة . لذلك سنكرس اهتمامنا بهذه الظاهرة « الشاذة » ولكننا سنكون قد بالغنا في الامر إذا أخذنا المسألة من وجهة نظر احصائية بحتة .

● المسكن التقليدي :

ان السمة البارزة التي نلاحظها عند انتقالنا من ولاية الى اخرى هي شدة اثر التقاليد المحلية التي ابقت اساليب بناء مختلفة كلياً مستمرة حتى نهاية القرن الثامن عشر على الرغم من وجود القرب الجغرافي أوعلاقات الجوار المتبادلة التي قد ينتج عنها تأثير متبادل . وقد يتراءى لنا أنه خضوع الولايات العربية لسيادة واحدة قد يتمخض عنه اسلوب مشترك في الحياة . لكن يبدو ان تأثير العاصمة العثمانية على الولايات من خلال آلاف الجنود والموظفين الذين استوطنوا ارجاء الولايات اقتصر على التفاصيل



الشكل ٣٢: ـ السقيفة في قصر مصطفى باشا بالجزائر

الانشائية وعلى جوانب معينة من الزخرفة المعمارية، لكنه لم يمس التكوين الاساسي للبيت العربي.

• البيت المغربي

ثمة تشابه ظاهر في تكوين البيت في المغرب (الجزائر والمغرب) ، ويتجلى ذلك في الاهمية التي تتمتع بها « السقيفة » التي كانت دلالة اجتماعية هامة ، وذلك لانها تمكن صاحب الدار استقبال ضيوفه ومنادمتهم من دون أن يدخلوا الى قلب الدار . ولعل تلك الاهمية تفسر لنا أسباب وجود المساطب على الجدران الجانبية والكسوة الزخرفية الثمينة التي تتألف من ألواح المرمر أو من بلاطات القيشاني . يتكون قلب البيت المغربي من باحة سماوية (غالباً ما تكون مستطيلة الشكل في تونس) . وبينما يخلو الجانبان الطويلان من الأروقة ، نجد أن الأروقة تحف بالجانبين القصيرين . تقع الحجرة الرئيسية في الجانب المقابل لمدخل الدار ، وهي تتوسع في الخلف ويطلق على هذا القسم إسم القبو . تأخذ هذه الحجرة شكل حرف تي لاتيني وهي الحجرة الرئيسية للاستقبال في الدار . اما الطابق العلوي فانه لا يحتل إلا جزءا من مساحة العقار .

تتمتع الباحة في البيت الجزائري بشكل مربع وتكتنفها الأروقة من جميع جهاتها . والأروقة نفسها تتكرر في الطوابق العليا مهما بلغ عددها . واذا كان البيت الجزائري ينمو شاقولياً فان مردّ ذلك هو ضيق الاراضي أو أن الطابع المنحدر للارض لايسمح بالامتداد الافقي للعقارات[٢١] .

ان الطراز المعماري الذي ورثته بيوت القاهرة وقصورها من العهد المملوكي لم يتغير الا قليلاً حتى القرن الثامن عشر ، واقتصر التأثير العثماني على النواحي



الشكل ٣٣: ـ دار عثمان بك في تونس في مطلع القرن السابع عشر



الشكل ٣٤: ـ دار بن عبدالله في تونس(القرن الثامن عشر)



الشكل ٣٥: ـ مقطع لمبنى متحف الجزائر. نقلا عن دوتوا



الشكل ٣٦: - باحة جمال الدين الذهبي في القاهرة(١٦٣٧م)

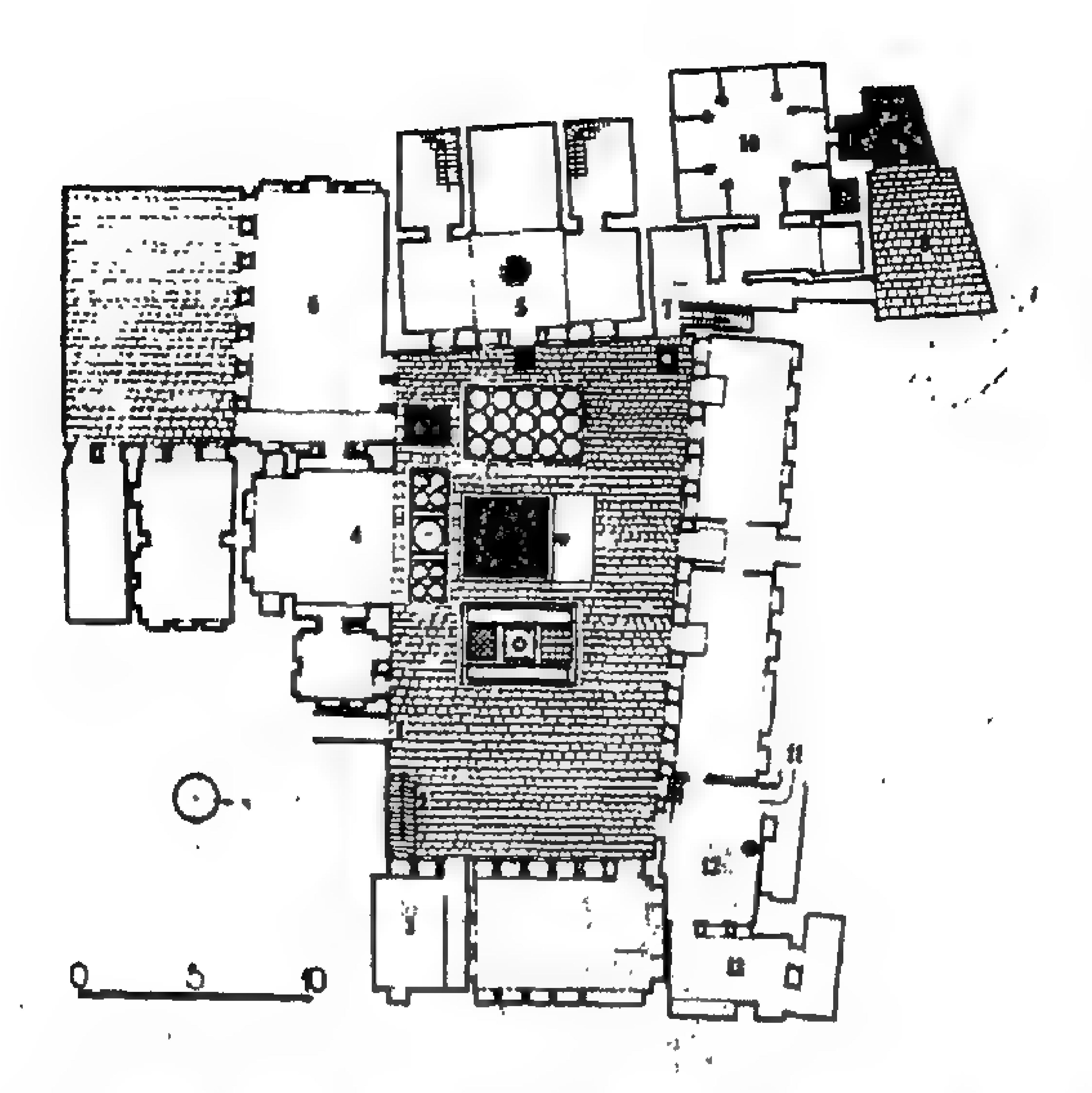
الزخرفية . ويتكون البيت القاهري من دهليز يفضي الى باحة سماوية تطل عليها « المندرة أو التختبوش » (قاعات الاستقبال) في الطابق الارضي . أما في الطابق العلوي فتوجد أروقة « المقعد » الموجهة نحو الشمال . وثمة قاعة كبيرة داخل قسم الحريم في الطابق الثاني وهي غالباً ما تكون حافلة بالزخارف والزينة وتستخدم للاستقبال مثل « المندرة » في قسم الرجال .



الشكل ٣٧: ـ المقعد في دار الجبرتي بالقاهرة. نقلا عن كوست



الشكل ٣٨ ـ قاعة دار في حي خوش قدم بالقاهرة. نقلا عن كوست



الشكـل ٣٩ : ـ مخطـط منـزل غزالـة في حي الجديدة بحلب(القرن السابع عشر) .
إنقلا عن سوفاجيه

يبدو ان النوافذ البارزة ذوات المشربيات الخشبية التي تفسح المجال لاهل الدار بان يروا من دون أن يراهم أحـد ، قد نشأت في الفـترة العثـمانية ، كما تدل على نوع من الانفتاح نحو العالم الخارجي . ويظهر ان المنحى الشاقولي (الطابقي) في العمارة ووجـود عدد من قاعـات الاستقبـال ذوات الاشكـال المتنـوعـة والـوظـائف المختلفـة (تختبـوش ـ منـدرة ـ مقعـد ـ قاعـة) من مميزات العمائر الخاصة ، وقد اتسمت جميع أنـواع مثـل هذه العـمائـر بالانسجام والتجانس[٢٢] . غير أننا لا نعرف أي شيء عن الـدور والمسـاكن الشعبيـة ، فمعظمهـا تهدّم وانـدثر ، كذلك لا نعرف شيئاً عن دور الامـراء والطبقـة الاستقراطية ، فالقصور الملكية كانت موجودة في مناطق « تجددت » كلياً في القرن التاسع عشر مثل حي بركة الفيل وحي الازبكية .

بالمقـارنـة مع تلك العمائر الطابقية ذات المنحى الشاقولي ، والعناصر المتماسكة والمتراصـة نجد ان المسكن السوري يتميز بالامتداد الافقي وباعطاء الاهمية الخاصة



الشكل ٤٠ : ـ بيت إجقباش في حلب ـ حاليا متحف التقاليد الشعبية (القرن الثامن عشر).

للباحة السماوية التي غالباً ما تكون مزينة بالاشجار والنباتات وكأنها حديقة ، فضلا عن وجود نوفرة الماء في وسطها ، والمقاعد الحجرية في أطرافها . ثم هناك الايوان الذي يطل على الباحة بقوس جميل . ويماثل الايوان هذا مقعد البيت القاهري من حيث توجهه نحو الشمال ، ومن حيث استعماله مجلساً في فصل الصيف ، ولا يختلف أحدهما عن الآخر إلا من حيث أن الايوان موجود في الطابق الارضي بينما المقعد القاهري موجود في الطابق العلوي .

ومن مميزات الدور الحلبية وجود السرداب الأرضي الذي يستخدم مستودعاً للمؤونة أوملاذاً في فصل الصيف . ووجود السرداب لا يقتصر على الدور الشعبية بل ويشمل الدور الهامة والقصور في بعض الاحيان .

تمكننا الدراسة الميدانية التي اجراها جان كلود دافيد في حلب من اظهار الفروق الموجودة بين المسكن الغني والمسكن الاعتيادي . صنف الباحث دافيد أنواع الدور الحلبية الى أربعة أصناف وجميعاً تتمتع بباحة سماوية ، فأصغرها (الصنف الاول) تبلغ مساحته المتوسطة ٨٣ م٢ ، منها ٣٤ ٪ للباحة ، والاكبر حجماً (الصنف الثالث) تزيد مساحته عن أربعمائة متر مربعاً منها ٣٨ ٪ للباحة وهناك الصنف الرابع الذي تصل مساحته الى ٩٠٠ م٢ (٢٣) .

تقطن البرجوازية التجارية في الدور الكبيرة ، لكن التجار والحرفيين وأفراد الطبقة الوسطى تسكن أيضاً في الدور الاصغر حجماً أما الطبقات الدنيا فمساكنها متواضعة .

ان دراسة ميدانية مثل هذه ترينا أن أية دراسة على المساكن التقليدية لن تكون وافية إذا اقتصرت على دور الاثرياء دون غيرها .

● الاصناف الشاذة :

اهتم الباحثون في الآونة الاخيرة بأصناف من المساكن التي لا تخضع لشروط « البيت التقليدي العربي » . وفيما يلي سنعرض بعض الأمثلة عن هذه الاصناف الشاذة التي ستزودنا ابحاث المستقبل بمزيد من أنواعها المختلفة .

عندما درست الباحثة تيللي حنا مدينة القاهرة لفتت الانتباه ـ وهي محقة في ذلك ـ الى مساكن طبقة اجتماعية تتراوح مكانتها بين الطبقة البورجوازية التي تقطن في الدور الفخمة المذكورة آنفاً ، والطبقة الوسطى التي تقطن في « الربع » الذي سنتحدث عنه بعد قليل . تتمتع هذه الطبقة باهمية بالغة من الناحية العددية . لا سيما وأنها تضم غالبية أصحاب الدكاكين والحرفيين وشيوخ الحارات . قامت السيدة

حنـا بدراسـة منهجيـة لمسـاكن هذه الطبقة المتوسطة بين طبقتين . يزودنا النوع الاول الـذي تنـاولته في دراستها (البيت الاسطنبولي) بفكرة دقيقة عن تلك المساكن(٢٤) . فهو لا يتمتع بباحة داخلية وذلك لاسباب اقتصادية ماثلة ، فالمالك يريد استغلال كل شبر من أرض العقـار لبنـاء أكـبر عدد من الغـرف . وإذا تصـادف وجـود باحة فهي موجـودة في خارج الـدار ، ومشتركة بين دارين متلاصقتين . يتألف البيت من ثلاث الى خمس وحـدات سكنيـة موزعـة في عدة طوابق ولهـا مداخـل تجتمع حول أدراج أو سلالم . إن هذا النـوع من البيـوت كثير العدد في القاهرة وموجود في وسط المدينة وفي الحـارات ، وهـو يتمتع بخصائص تتنافى كلياً مع مبادىء وأسس « البيت العربي » ، على وجه العموم .

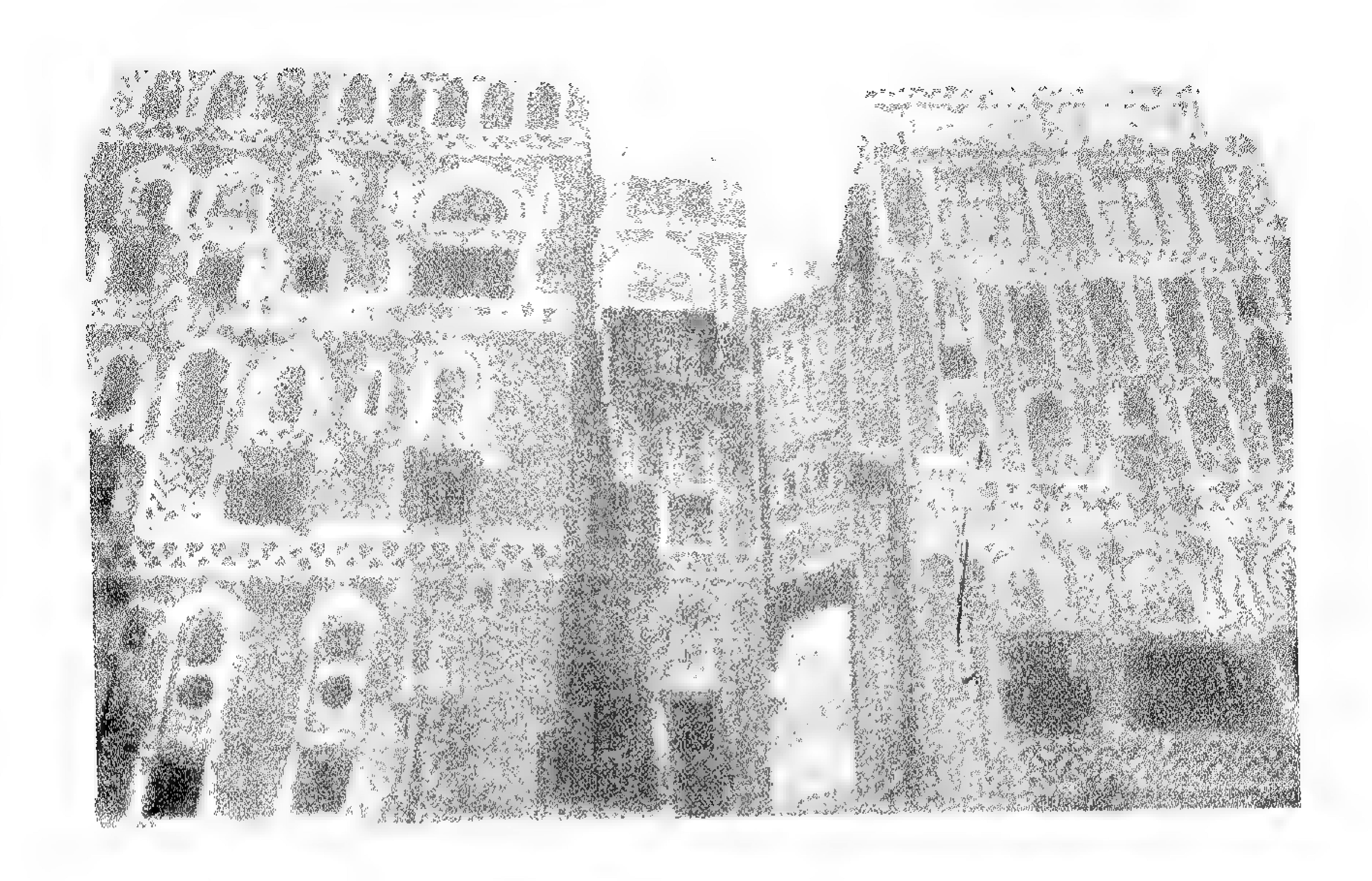
لا تقل البيوت التي تناولتها دراسات كل من آ . ليزين A. Lézine وعبد التـواب(٢٥) . في بلدة الـرشيـد بمصر ، دلالة عن « البيت الاسطنبولي » وهذا النوع من البيوت معروف في السابق ، فالباحثة فيفان دينون Vivant Denon ذكرت منذ القـرن الثـامن عشر ان تلك البيوت أقـرب الى بيـوت القـرن الرابع عشر في الغرب منه الى البيـوت الشـرقيـة . ولعل مظهرها « الغريب والمثير » هو السبب في انها لم تنل إلا قسطاً ضئيلاً من الدراسة (كما يقول الباحث هرتز Herz) كما ان الباحثين ترددوا في استخـراج الاستنتـاجات التي صاغوها فيما يتصل « بالمسكن العربي » . تتمتع بيوت الـرشيـد بمظهـر خارجي بديع يعتمد على حسن توزيع المشربيات وعلى التناغم بين اللون والشكل الناتج عن التفنن في استخدام الآجر . وقد يصل ارتفاع البيت الواحد الى أربعة طوابق ، لكن جميعها لا يتمتع بباحة داخلية بل مجرد منور يمتد على ارتفاع جدار مشـترك . يصـل النور والهواء الى جميع الغرف المخصصة للمعيشة من الشارع مباشرة ، لا سيما وان للبيت الواحد واجهتين أو ثلاث واجهات تطل على الشارع . سيكـون من باب التضليـل إذا صرفنـا المشكلة التي يطـرحهـا هذا النـوع من البيوت بمجـرد اعتبـارهـا مستمـدة من أصـول تركيـة . وعلى الـرغم من عدم نكران التأثير الـتركي وبخـاصـة في الناحيتين الزخرفية والانشائية ، إلا أننا نواجه ـ على الارجح ـ طرازاً معمارياً محلياً أو طراز دلتا النيل كما يسميه الباحث ليزين A. Lézine .

ان مثـل هذه المسألـة ليست مطـروحـة بالقياس الى البيت اليمني الذي درسه مؤخراً كل من لوسيان غولفان Lucian Golvin وسيرجان Serjeant (٢٦) . فهذا



الشكل ٤١ : ـ أحد بيوت بلدة الرشيد في مصر

البيت يتمتع بالخصائص التالية : ـ زخرفة طاغية في الواجهات ، قوالب زخرفية ناتجة عن رصف الاجر والطلاء الكلسي ، فتحات ونوافذ بارزة ، تخريم وزجاج معشق ، منحى شاقولي للبناء يصل الى عدة طوابق ، غرف تطل باتساع على الشارع من خلال تنسيق ذكي لمواضع الشبابيك والاكشاك ، وبالطبع الانعدام الكلي للباحة الداخلية .



الشكل ٤٢ : ـ منازل في صنعاء. نقلا عن سولانج أوري

إذن هنـاك اختـلاف شامل بين البيت اليمني والبيت العربي التقليدي ، وهذا ما حدا بالبـاحث غولفـان الى إستعـارة مقـولـة الباحث جورج مارسيه بان البيوت في اليمن تفرد أجنحتها للشارع كما أن هدف المهندس هو خلق الجاذبية والتأثير الباذخ في الواجهات الخارجية للتأكيد على غنى وثراء صاحب الدار .

يمكننا سحب هذا الوصف على بيوت جدة في المملكة العربية السعودية التي أبانت الابحـاث والـدراسـات الاخـيرة خروجها عن قواعد البيت العربي التقليدي وتماثلها الصارخ مع بيوت الرشيد في دلتا النيل من جهة ، ومع بيوت صنعاء في اليمن من جهة ثانية(٢٧) .

بنـاء على ذلـك فان البيت ذا البـاحـة الـدخليـة أقـرب الى ان يكـون مختصا بالبلدان المطلة على البحر الابيض المتوسط منه الى اختصاص بالمنطقة الاسلامية ،



الشكل ٤٣ : ـ إحد منازل جدة بالمملكة العربية السعودية

كما انه لا يمثل الا وجهاً واحدا (وهو الوجه العام) من اصل وجوه متعددة ومختلفة ما تزال بحاجة الى دراسة وبحث .

● المسكن الجماعي :

وأخيراً نجد لزاماً علينا أن نضيف أهمية ثانية الى المسكن الجماعي وان نعترف بأهمية الدور الذي لعبه هذا النوع من الاسكان في المدن العربية .

ثمة أنواع رئيسية ثلاثة النوع الاول انتقالي (الخان) ، والثاني دائم (الربع) والثالث متواضع (الحوش) .

إننا نعرف أن قسماً هاماً من السكان في معظم المدن العربية الكبيرة كان يقطن في الخانات . ويمكن اعتبار هؤلاء القاطنين من الجماعات « غير المستقرة » ، فالتجار القادمون من الخارج أو من الولايات والمارون بالمدينة ينزلون في الخانات حيث تتوفر غرف المبيت في الطابق العلوي ومساحات لفرد البضاعة أو إيداعها في الطابق الارضي . وقد سبق أن وصفنا بعضاً من أنواع الخانات الموجودة في المدن العربية الكبيرة .

يقطن في الخانات أيضاً العسكريون الذي لا مكان لهم في الثكنات ، وهذا هو سبب ارسال الحكومة الدوريات المسلحة أثناء الازمات لجمع شمل الرجال من جميع الوكالات (الخانات) ، أو إعطاء الاوامر للجنود من حين لآخر لاخلاء الوكالة أو الخان كما كان يحدث في القاهرة على سبيل المثال .

كان الجنود الاتراك ينزلون في الفندق (الخان) وبخاصة في سوق العطارين (انظر خريطة تونس المربع J6) وبالقرب من جامع القصر (انظر خريطة تونس المربع L5)(٢٨) ، لكن الجنود الاتراك لم يجنحوا الى جلب العادات الحميدة الى الخانات فالخانات تتحول أثناء نزولهم فيها الى حانات لشرب الخمر والى مواخير للدعارة ، وغالباً ما كانت السلطة تضطر الى اتخاذ الاجراءات الرادعة أو إلى اغلاق الخانات أو الى هدم بعض منها . لكن يبدو أن السلطة لم تنجح دائماً في تحقيق مرتجياتها . غير أننا نجد في تلك الخانات نزلاء مختلفين قدموا الى المدينة من الولايات واستقروا في العاصمة لفترة طويلة الى حد ما . فالقبائل في الجزائر مثلاً كانت تنزل في

الخانات القريبة من باب الزون (انظر خريطة الجزائر ، المربع B8) ، كما أن أبناء جربة والتواتي والورجيلية الزواوا ينزلون في الوكالات (الخانات) المختلفة في تونس ، ولعل في ذلك أمثلة ذات دلالة على هذا النوع من السكن الجماعي(٢٩) .

كان هذا النوع من السكن موجوداً في حلب أيضاً . فبصرف النظر عن الخانات التي كان التجار يستأجرون فيها غرفة لمبيتهم ومستودعاً لحفظ بضائعهم ، كانت هناك القيساريات التي كانت تستخدم نزلاً للفقراء من الغرباء وللاعراب والبدو(٣٠)

من الصعب ـ طبعاً ـ تقدير نسب السكان الذين كانوا يقطنون في تلك المساكن الجماعية . فنحن نعرف أن بضعة آلاف من الناس كانوا يقطنون في وكالات (خانات) تونس ، وفي نهاية القرن السابع عشر يذكر الرحالة الافرنسي دارفيو D'Arvieux (٣١) . ان في حلب ١٨٧ قيسارية مقابل ٦٨ خاناً ، وكان في القاهرة خلال الفترة العثمانية قرابة ٣٦٠ وكالة (خان) ، وكان بعض منها يتسع لنزول أكثر من مائة شخص . لذلك من السهل علينا أن نتصور الشأن الهام الذي كان للخان في استقبال الافراد . لكن نظراً للطابع المؤقت أو الانتقالي لنزلاء الخانات فانه ليس من المرجح أن نجد لهم أثراً في سجلات المحاكم الشرعية .

ومع هذا استطعنا تحديد منازل ١٧ فرداً من أصل ٣٣٤ فرداً ورد ذكرهم في سجلات المحاكم الشرعية القاهرية بين سنة ١٧٧٦ وسنة ١٧٩٨ م ، أي ٥ ٪ ، وهذه نسبة لا بأس بها ، علماً أن النسبة الحقيقية أعلى من ذلك بكثير .

يضاف الى ذلك ان نصف هؤلاء الخمسة بالمئة كانوا من الاجانب ، وهذا ما يؤكد على أن الوكالات (الخانات) لم تقتصر على الاجانب دون غيرهم . وكان هؤلاء النزلاء من أفراد الطبقة المتوسطة ، إذ بلغت مداخيل كل منهم ٥٣١٢٨ بارة علماً أن متوسط دخل الافراد الـ ٣٣٥ يبلغ مقدار ١٠٩١٠١ بارة .

يتمتع « الرَّبْع » في القاهرة نفسها بأهمية ذات دلالة أكثر من الوكالة (الخان) بالقياس الى المسكن الجماعي . فقد أبانت نتائج الابحاث الجارية حتى الآن أن « الربع » ابتكار مصري بحت ، فهو قديم العهد ، ولو أن الشواهد المادية تثبت وجوده منذ الفترة المملوكية وربما أقدم من ذلك(٣٢) .



الشكل ٤٤ : ـ ربع في حي القبانه بالقاهرة

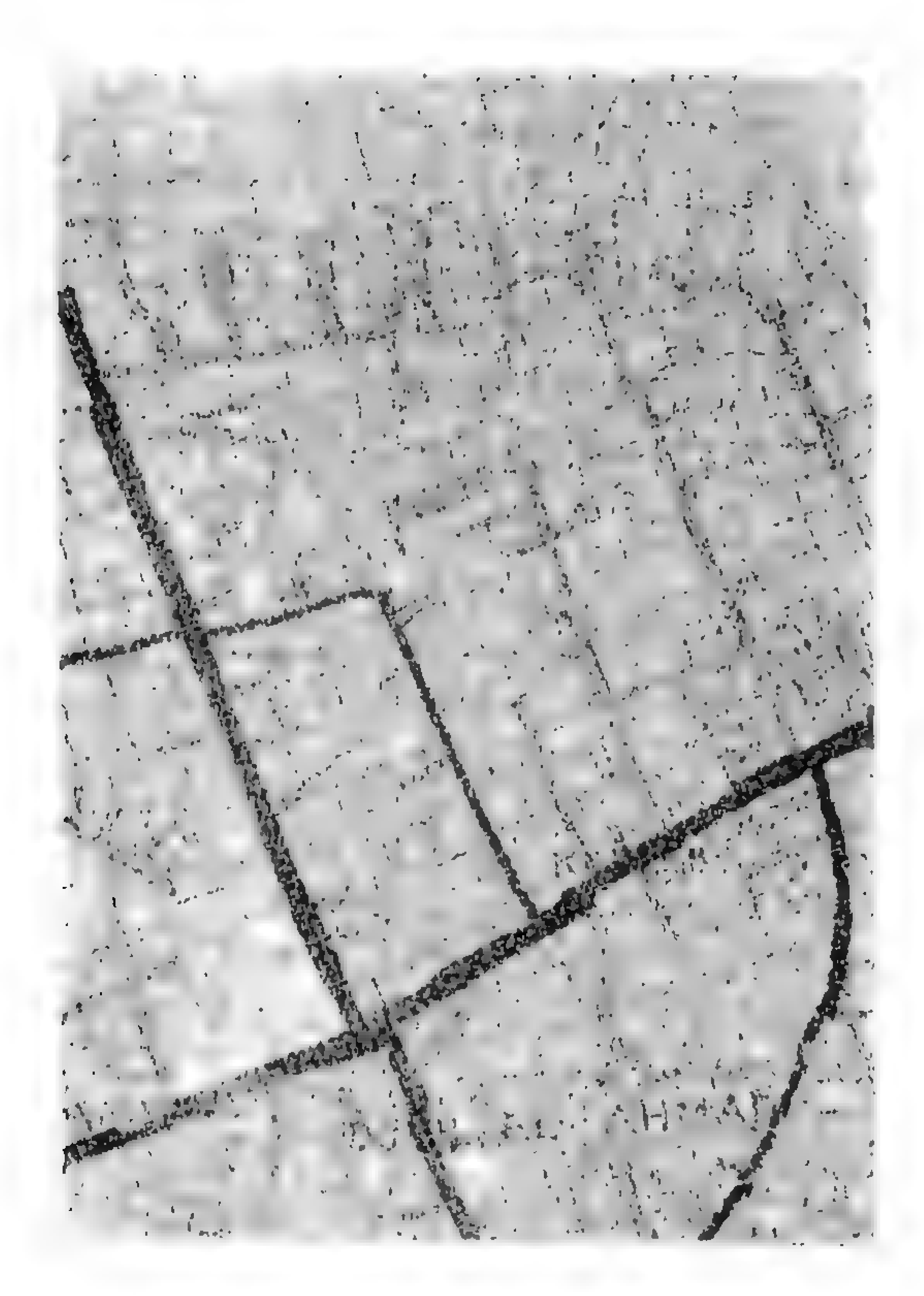
ان معلوماتنا عن « الربع » كاملة ، لا سيما وان السجلات الوقفية توفر لنا وصفاً دقيقاً لها كما أن الباقي منها ماثل للعيان حتى الان ويمكن دراسته بعناية وامعان(٣٣) .

ان الـربـع مسكن جماعي للايجـار ويظهر في شكلين « الربع » المستقل ويتألف من ١٥ شقـة موزعـة في طابقـين فوق طابق ارضي من الدكاكين والمخازن . « والربع الـوكـالـة » ويتألف من عشـرين شقـة موزعة في الطابقين أو الطوابق الثلاثة التي تعلو الـــوكـالـة (الخـان)، لكن من غير أن يكن للربـع أي اتصـال مـباشـر مع الـوكـالـة (الخـــان) . غير ان المبـادىء الانشـائيـة تبقى واحـدة في كلا الشكلين ، فالشقق السكنية تنتظم شاقولياً في طابقين أوثلاثة طوابق ، ولكل منها غرفة استقبال ورواق ، وادراج ، أودهـاليـز مشـتركـة تقـود الى الشقق . فضـلاً عن وجود سطح في الاعلى ويبلغ متوسط المساحة الطابقية مقدار ٣٠ م٢ .

استطعنا تحديد مواقع ٤٦ ربعاً تنتشر ، بوجه عام ، في منطقة الوسط التجاري وبالقرب من القصبة ، ويقطنها صغار الحرفيين وأصحاب الدكاكين ممن يصل متوسط دخلهم الى ٢٢٦٤٦ بارة (١٧٧٦ ـ ١٧٩٨ م) . فهذه الطبقة المتوسطة من سكان القـاهـرة لم تكن تملك الـدخـل الكـافي لامتـلاك أو استئجـار منزل قريب من الوسط التجـاري (مركـز المـدينة) ، بل شراء او استئجار شقة في مثل تلك المساكن الجماعية « الـربـع » . بيـد أنـه من الصعب تقـدير النسبة من السكان الذين كانوا يقطنون في الـربـع ، فكثـير من وكـالات (خـانات) القاهرة البالغ عددها ٣٦٠ كان يحتوي على ربع ، لذلك لا بد أن عدد الربع كان يتجاوز المائة ، وكل ربع كان يتسع لايواء أكثر من مائة شخص .

خلال الـدراسـة المتأنيـة لسجـلات المحـاكم الشرعية المذكورة اعلاه كان ٢٩ شخصا من ٣٣٤ شخصا وردت اسماؤ هم في السجلات ، يقطنون في الربع ، اي ما يعادل ١٠ ٪ واذا اعتبرنا ان ١٧٣ من اصل ال ٣٣٤ كانوا من سكان المدينة القديمة في القـاهـرة نجـد ان ٢٤ شخصـا من هؤلاء كانـوا يقطنـون في الربع ، اي ما يعادل ١٣,٩ ٪ . بنـاء على ذلـك فان السكن في الـربـع كان من الظواهر الشائعة جدا في القاهرة ، ومن الممكن ان ١٥,٠٠٠ الى ٢٠,٠٠٠ شخص من اهالي القاهرة كانوا يقطنون في هذا النوع من المساكن الجماعية(٣٤) .

من المساكن الجماعية الواسعة الانتشار في العالم العربي نذكر الحوش الذي يرد ذكـر وجـوده في كل من القـاهـرة وحلب ، فقـد وصفه جومار (Jomar) في كتاب « وصف مصر La Discription de'l Egypt » بانه نزلٌ كبير مؤلف من باحة



الشكل ٤٥ : ـ أماكن إنتشار الحوش في حي قارلق في حلب .

سماوية (حوش) وعدد كبير من الاكواخ التي تغص بالناس الفقراء الذين يعيشون مع دوابهم[٣٥] .

على الرغم من انه لا نملك معلومات اكثر من ذلك الا اننا استطعنا تحديد مواقع ٣١ حوشاً ورد ذكرها في كتاب وصف مصر المنوه عنه أعلاه ، وهذا ما يجعلنا نستطيع فهم طبيعة هذا النوع من المساكن الجماعية الفقيرة فهماً أفضل ، فمعظم الاحواش تنتشر في منطقة الحارات الشعبية (بعيداً عن مركز المدينة) .

ان ما نعرفة عن الحوش في سورية يتفق تماماً مع الوصف ، فالكلمة تعني فعلاً وجود باحة سماوية متوسطة تكتنفها غرف متواضعة جداً وتقطنها اسر مختلفة .

تصف وثيقة وقفية تعود الى القرن السادس عشر حوشاً في حارة اليهود بدمشق كالتالي : ـ يحتوي الحوش القائم جميعه قرب باب شرقي على باحة سماوية واسعة وتحيط البيوت بجوانبها الاربعة . . . وفي الباحة بئران للشرب وثمانية مغاسل ولكل بيت باب يطل على الباحة(٣٦) .

ولا بد ان كان حوشاً ذلك النزل الجماعي الذي اعتبره الرحالة الانكليزي راسل Russel قيسارية في حلب أثناء مروره بها في سنة ١٧٥٠ م .

فهو يصف كالتالي : « ثمة نوع من المنازل ملائم بشكل عام لنزول الطبقة المتواضعة من الغرباء كالاعراب والاكراد او الاتراك الغرباء والارمن . يتألف ذلك النزل من باحة واسعة محاطة بعدد من البيوت المتواضعة المؤلف كل منها من غرفتين او ثلاث غرف . والباحة مشتركة بين الجميع وهي مبلطة بطريقة غير منتظمة عدا في مقدمة الباب الرئيسي للنزل حيث زرعت بعض الاشجار .

لا تحتوي الباحة (الحوش) على بركة ماء بل ثمة عدد من الابيار ، ومن هذه القيسارية عدد كبير منتشر في قلب المدينة وفي اطرافها على السواء(٣٧) .

اننا نشارك الباحث انطوان عبد النور رأيه بأن هذا التوع من المنازل لم يكن الشكل المتدهور للمنازل الراقية بل الشكل الريفي المتلائم مع المدينة ، ولعل هذا الامر يفسر لنا اسباب انتشاره في أطراف المدن ، ووجود المواشي في بعض الاحيان ، مع أصحابها في الداخل .

ان هذا النزل يتفق وخطة المساحة المعمّرة ، « فلما كان الفقراء غير قادرين على امتلاك حوش فقد خططوا المساحة الانشائية بطريقة تضمن لهم باحة سماوية (حوش) مشتركة (مشاعية) داخل بناء ينتظم مع ابنية المدينة وخططها ، ولعلهم فعلوا ذلك بطريقة تلقائية ومن غير تصميم مسبق »(٣٨) .

لا تتوفر لدينا أدلة أثرية على هذا النوع من المساكن (الحوش) ، لكننا نعتقد ان خط الشارع في حي الفارلق في شمال شرقي حلب ، ربما يكون بقية من طراز هذا السكن الجماعي الفقير .

● الاستنتاج :

في ضوء تلك الحقائق سيكون من الهراء التعميم بان هيمنة البيت ذا الباحة المتوسطة في العالم العربي المطل على البحر الابيض المتوسط ، حقيقة لاتقبل الجدل .

وفي ملاحظاتنا السابقة اردنا لفت الانتباه ، من جهة ، الى الابعاد المحدودة للنظرية التقليدية المتعلقة بالمسكن الفردي : ـ ان تعمية العوامل الاقليمية والجغرافية ، والتاريخية ، والفكرية (في منطقة البحر المتوسط) لصالح المسألة الدينية من دون غيرها ، فيها جنوح لعرض المدينة كنتاج جغرافي للنظرة الاسلامية الى الكون تلك النظرة التي لم تحدد طرائق تطبيقها على الحقائق العمرانية تحديدا وافيا . ومن جهة اخرى اردنا الاشارة الى ضرورة عدم الاكتفاء بدراسة النماذج الشاذة من المساكن ، كالقصور مثلا ، بل يتوجب دراسة المسكن دراسة شاملة ومتكاملة ، وذلك بالقدر الذي تسمح به الوثائق التاريخية والادلة الاثرية .

ان مثل هذه الدراسة التي هي قيد التحقيق في الوقت الحاضر ، على كل من القاهرة ودمشق وحلب ، ستبين لنا ، من غير شك ، كم كانت متنوعة المسكن والمنازل العربية التقليدية وكيف سيكون من غير المعقول اعتبار اشكال واسعة الانتشار من المساكن الجماعية والفردية ، شاذة وخارجة عن قوالب البيت العربي التقليدي(٣٩) .



هوامش الفصل الثالث

1. See the books of Jacques Revault, *Palais et demeures de Tunis*, 4 vols. (Tunis, 1967–1978); and, for Cairo, the publications of the French research group: Alexandre Lézine, *Trois palais d'époque ottomane au Caire* (Cairo, 1972); Jacques Revault and Bernard Maury, *Palais et maisons du Caire* (Cairo), vol. I (1975), vol. II (1977), vol. III (1979) (with the collaboration of Mona Zakariya); Jean-Claude Garcin, Bernard Maury, Jacques Revault, and Mona Zakariya, *Palais et maisons du Caire, I, Epoque mamelouke* (Paris, 1982); Bernard Maury, André Raymond, Jacques Revault, and Mona Zakariya, *Palais et maisons du Caire, II, Epoque ottomane* (Paris, 1983).

2. Alexandre Lézine, *Deux villes d'Ifriqiya* (Paris, 1971), 159–162. See the remarks of Antoine Abdel Nour on this point in *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe–XVIIIe siècle)*, (Beirut, 1982), 48–52.

3. Research in progress by Nelly Hanna: see her article, "Bayt al-Iṣtambullī: An Introduction to the Cairene Middle Class House of the Ottoman Period," *Annales Islamologiques* 16 (1980).

4. André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle*, 2 vols. (Damascus, 1974), II, 374: one *ḥuḍarī* (seller of vegetables), 145 paras in 1703; one coffee merchant, 8,849,660 paras in 1735. All these figures are expressed in Egyptian paras of constant value (see *Artisans*, I, liii–lv).

5. A. Abdel Nour, *Introduction*, 165.

6. Antoine Abdel Nour, "Types architecturaux et vocabulaire de l'habitat en Syrie," in Dominique Chevallier, ed., *L'Espace social de la ville arabe* (Paris, 1979), 82–83.

7. About the police of the suqs in Tunis see Etienne Buthaud, "Le gardiennage des souks de Tunis," *Revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes, (IBLA)* 5 (1942).

8. Jacques Weulersse, "Antioche. Essai de géographie urbaine," *Bulletin d'Etudes Orientales (BEO)* 4 (1934).

9. I. W. J. Hopkins, "The Four Quarters of Jerusalem," *Palestine Exploration Quarterly* 103 (1971).

10. André Raymond, "Les quartiers de résidence des commerçants syriens et palestiniens au Caire," in the forthcoming *Mélanges Berque* (Paris, 1984).

11. J. Revault, *Palais*, II, 401.

12. G. Marty, "A Tunis: éléments allogènes et activités professionnelles," *IBLA* 11 (1948).

13. J. D. Latham, "Contribution à l'étude de l'émigration andalouse," and Slimane Mostafa Zbiss, "Présence espagnole à Tunis," in M. de Epalza and R. Petit, eds., *Etudes sur les Moriscos andalous en Tunisie* (Madrid, 1973). See also J. Revault, *Palais*, I, 43; II, 401; Robert Brunschvig, "Quelques remarques historiques sur les medersas de Tunisie," *Revue Tunisienne* 6 (1931), 281.

14. A. al-Ǧabartī, *ʿAǧāʾib al-āṯār*, 4 vols. (Būlāq, 1879), II. 3.

15. C. Niebuhr, *Voyage en Arabie*, 2 vols. (Amsterdam, 1776), I, 88.

16. André Raymond, "Essai de géographie des quartiers de résidence aristocratique au Caire au XVIIIème siècle," *Journal of Economic and Social History of the Orient (JESHO)* 6 (1963).

17. A. al-Ǧabartī, *ʿAǧāʾib*, IV, 40.

18. A. Raymond, "Essai de géographie des quartiers de résidence."

19. Jean-Claude David, "Alep, dégradation et tentatives actuelles de réadaptation," *BEO* 28 (1975). My map is deduced from David's figure 12.

20. In the *Encyclopédie de l'Islam*, 2d ed. (Leyde-Paris, 1965), II, 116, art. "dâr," Georges Marçais gives a description that is so classic that it deserves to be quoted at length: "The laying-out of a central empty space, surrounded by habitable rooms, does not, admittedly, belong exclusively to the Arab world. The same arrangement is characteristic of the primitive Roman house, with its atrium, and of the Hellenistic house, with its peristyle. . . . But this type of domestic architecture seems to offer Moslem life an ideal setting. It is naturally adapted to the patriarchal conception of the family. . . . It favours the secrecy with which the Moslem surrounds his private life. . . . The Moslem home, even when rich, presents a plain exterior, bare walls . . . and narrow and rare windows. . . . The main interest of this domestic architecture is the interior empty space. The courtyard is practically the main room of the house."

21. Georges Marçais, *L'Architecture musulmane d'Occident* (Paris, 1954), 437–445, 474–481, and "La maison Nord-Africaine," *Cahiers des Arts et Techniques d'Afrique du Nord* 7 (1974); and, for Tunis, J. Revault, *Palais*.

22. See the various publications of A. Lézine, J. Revault, B. Maury, M. Zakariya, J.-C. Garcin, and A. Raymond, already mentioned (note 1). More especially see Jacques Revault, "L'Architecture domestique au Caire à l'époque ottomane," in Bernard Maury et al., *Palais et maisons du Caire, II, Epoque ottomane*.

23. Jean-Claude David, "Les paysages urbains d'Alep," thesis, University of Lyon II, 1972, and "Alep, dégradation," 20–32, pl. 12. This typology was first defined for Tunis by G. Cladel and P. Revault in *Medina, approche typologique* (Tunis, 1970).

24. N. Hanna, "Bayt al-Isṭambullī."

25. Alexandre Lézine and A. R. Abdultawab, "Introduction à l'étude des maisons anciennes de Rosette," *Annales Islamologiques* 10 (1972).

26. Lucien Golvin, "Quelques aspects de l'architecture domestique en République Arabe du Yémen," in P. Bonnenfant, ed., *La Péninsule Arabique d'aujourd'hui* (Paris, 1982); R. Lewcock and R. D. Serjeant, "The Houses of Ṣanʿāʾ" in *Ṣanʿāʾ* (London, 1983)

27. See Talal M. Kamel Kurdi, "Influence of Arabian Tradition on the Old City of Jeddah," in Ismail Serageldin and Samir El-Sadek, eds., *The Arab City, Its Character and Islamic Cultural Heritage* (N.p., 1982).

28. See, in Cairo, the events of 1105/1694 ("Kitāb al-Tarāğim," ms. Cairo, DK t. 2269, 860; "Zubda," ms. London, B. M. add. 9972, 26a); and, in Tunis, the incidents of 1743 (Ḥammūda b. ʿAbd al-ʿAzīz, "al-Kitāb al-Bāšī," ms. Tunis B.N., Or. 351, p. 462).

29. Claude Antoine Rozet, *Voyage dans la Régence d'Alger*, 3 vols. (Paris, 1833), II, 16, 67; René Lespès, *Alger* (Paris, 1930), 181, 182; Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* (Paris, 1963), 164; and, for Tunis, G. Marty, "A Tunis: éléments allogènes," 165–170, and "Les Algériens à Tunis," *IBLA* 11 (1948), 309–326.

30. J. Sauvaget, *Alep*, 222.

31. L. d'Arvieux, *Mémoires*, 6 vols. (Paris, 1735), VI, 434, 437.

32. Laila ʿAli Ibrahim, "Middle Class Living Units in Mamluk Cairo," *Art and Archaeology Research Papers (AARP)* (1978).

33. On the *rabʿ* see M. de Chabrol, "Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte," in *Description de l'Egypte*, Etat Moderne, vol. II-2 (Paris, 1822), 516–517; Edward W. Lane, *Manners and Customs of the Modern Egyptians*, rev. ed. (London, 1954), 21; Marcel Clerget, *Le Caire*, 2 vols. (Cairo, 1934), I, 316–317; Mona Zakariya, "Le *rabʿ* de Tabbāna," *Annales Islamologiques* 16 (1980); André Raymond, "The *rabʿ*: A Type of Collective Housing," publication no. 4 of *The Aga Khan Award for Architecture* (1980).

34. In her study of the *ḥāra* of Sukkariyya, "The Concept of the Ḥāra," *Annales Islamologiques* 15 (1979), Nawāl al-Messiri Nadim remarks that the 25 flats of the *rabʿ* could accommodate 35 families (171 individuals) out of 117 families (639 individuals) for the whole *ḥāra*.

35. E. F. Jomard, "Ville du Caire," in *Description de l'Egypte*, Etat Moderne, vol. II-2 (Paris, 1822), 662, 696. See R. Dozy, *Supplément aux dictionnaires arabes*, 2 vols. (Leide-Paris, 1927), I, 336.

36. A. Abdel Nour, *Introduction*, 132.

37. A. Russell, *The Natural History of Aleppo*, 2 vols. (London, 1794), I, 36.

38. A. Abdel Nour, *Introduction*, 133–134.

39. See the significant remarks of Clerget on the *rabʿ* after a precise description of its structure and a correct appraisal of its importance in Cairo: "Le rab est une dérogation aux coutumes de l'Islam et à l'adaptation au milieu physique" (*Le Caire*, I, 317).

الفصل الرابع

الفن السلطاني والتراث المحلي

- مدخل :

اسلفنا ان الباحثين في كل مكان لم يكتفوا بعدم اعطاء الفترة العثمانية في البلاد العربية حق قدرها بل حطوا من شأنها ايضا . فقد اعتبروها فترة حكم اجنبي ، وفي بعض الاحيان فترة « استعمارية » . وكانت احكامهم سلبية بصورة رئيسية . لذلك لم تنل تلك الفترة حظها من العناية والاهتمام(١) . ولعل اقسى الاحكام هي التي صدرت في المجالات الفكرية والفنية . دعونا نقرأ عليكم ماكتبه باحث افرنسي متعمق في الفترة العثمانية هو مارسيل كولومب Marcel colombe (٢) .

« بعد ان شهدت الآداب والفنون والعلوم في القاهرة فترة من الاشعاع في الماضي ، خبا بريقها وتاهت في الظلام بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر ، فالفكر الاصيل صار نادرا ولم يكتب الا النذر اليسير ، ولم يُعمّر الا القليل ولم يُرمم من مبان وعمائر الا عدد ضئيل ، وفي غالب الاحيان تتحول الابنية التاريخية المتهدمة الى ركام . . . وقد بدا وكأن مصر قد غطت في سبات عميق » .

اما الباحث ادموند بوتي Edmond Pauty الذي اكتشف الكثير من اوجه الفترة العثمانية في البلاد العربية ، وبخاصة في مصر ، فيبدو وكأنه يأسف على اهتمامه الشديد بالمباني المصرية التي نشأت خلال الفترة العثمانية ، اذ انه يقول :

« علينا الاعتراف ان نوعا من سوء السمعة قد لازم هذا الفن فهو لايتمتع بالاصالة المحلية الكاملة ، كما ان جاذبيته الجمالية مثار جدل وشك »(٣) .

ثمة اسباب موضوعية لقلة الاعتبار الذي نالته الاعمال المعمارية التي انتجتها الفترة العثمانية في البلاد العربية . بيد انه يمكن تفسير قلة الاعتبار هذه بضحالة المعلومات المتوفرة عن تلك الفترة . فالعمائر العثمانية لم تدخل الى سجلات المباني التاريخية المحمية في دوائر السلطات المعنية في الدولة الا منذ نهاية القرن الماضي ، كما ان درجات النجاح متفاوتة بين بلد عربي واخر . يضاف الى ذلك ان المتبقى من تلك العمائر لم ينل إلاقسطاً ضئيلاً من الدرسة والبحث العلميين والمنشور من تلك الدراسات والابحاث نادر وقليل ، وغالبية تلك الدراسات المنشورة لا تحتوي على المعلومات المعمارية الاساسية ، فالمختصون في الدراسات التركية اهتموا اهتماماً ثانويا بالاثار المعمارية واعتبروها بقايا فن ريفي خال من كل خلق وابداع . ولعل هذه النظرة تفسر لنا اسباب بعض الاخطاء الفادحة في الابحاث المنشورة(٤) ، اما المختصون في الفن والعمارة العثمانية في البلاد العربية فقد اعتبروا هذه الفترة مجردة من الاصالة ولاتتمتع اثارها بالفخامة ، بحيث لم يهتموا بها الا اهتماما قليلا ، وجنحوا ، في الغالب ، الى اطلاق صفة (العثماني) على المباني التي لاتدين الابالقليل، لتأثير العاصمة اسطنبول وللفن « التركي » .

أن معارفنا متفاوتة حسب المنطقة، فمصر - مثلاً - من الاقطار التي حظيت بدراسة اوفر من غيرها ، فبعد الدراسات الطليعية التي قام ، بها كل من بوتي Pauty وهوتكور Hautecoeur وفيت Wiet (٥) . ظهرت دراستان جددت الاهتمام مؤخرا بالمباني العثمانية في القاهرة ، وهما الدراسة التي نشرها ج . أ . وليامز في ١٩٦٩ (J . A. Williams) ، والدراسة التي اصدرها مايكل روجر في ١٩٧٨ (Michel Rogers)(٦) ، ولايسعنا إلا ان نأمل بان يستمر هذا التطور المحدث ويشمل اقطارا عربية اخرى . وان تجديد الاهتمام بالعمائر العثمانية لامر ضروري وملح ، لاسيما وان عددا كبير من تلك العمائر لايحمل الصفه الدينية (حانات ، دور ، حمامات ، سبل ، وبرك مياه) وبالتالي فهي معرضة للتصدع والانهيار السريعين ، وهذه ظاهرة ملحوظة في التراث المعماري في معظم الاقطار العربية بوجه عام .

لعبت الفترة العثمانية ، في الحقيقة ، دورا واسعاً في تحديد المظهر العمراني للمدن العربية ، فقد خلفت لنا تلك الفترة عددا ملحوظا من العمائر . فمن الناحية العددية يكفي الاشارة الى ان عدد المباني والاوابد العثمانية المسجلة في الدوائر الاثرية في القاهرة يبلغ ١٩٩ بناء ، وهو عدد هام اذا ماقورن بعدد المباني المملوكية البالغ ٢٣٣ بناء ، علما ان الفترة المملوكية في مصر دامت ٢٨١ سنة بينما لم تدم العثمانية اكثر من ٢٥٧ سنة .

وبوجه عام تعتبر المدن العربية « التقليدية » التي نعرفها مأثرة « الفترة العثمانية » التي دامت ، تبعا لكل قطر ، ثلاثة او اربعة قرون وتركت بصمات راسخة على النسيج العمراني للمدن العربية . يضاف الى ذلك ان الدراسة المتعمقة لعمائر هذه الفترة ترينا ان المجال كان طليقا في وقت واحد امام التيارات الفنية الاجنبية وامام التراث الفني الوطني ، وهذا مايفسح المجال امام الباحث للخروج باستنتاجات ذات دلالة عن خصائص الحكم العثماني والطريقة التي أثّر فيها هذا الحكم على الفعاليات الفكرية والفنية في البلدان الخاضعة له(٧) .

• الفن « السلطاني » :

أذا أخذنا بعين الاعتبار الاهمية العددية للعمائر الناشئة خلال الفترة العثمانية (قرابة ٢٠٠ بناء مسجل في القاهرة واكثر من ١٠٠ بناء قائم حتى الان في حلب وقرابة الخمسين في بغداد)(٨) فان الظاهرة التي تثير الانتباه على الفور هي ان العدد الفعلي للعمائر التي يمكن اعتبارها ذات اسلوب « عثماني » محدود جدا . فمن اصل الجوامع الموزعة في العواصم العربية ليس هناك الا خمسة عشر جامعا اقتدت في تصميمها المعماري بنماذج سلطانية في اسطنبول أو في تركيا .

● التصنيف الزمني :

دعونا نصنف تلك العمائر تصنيفا زمنيا وسنرى ان لمثل هذا التصنيف دلالة هامة جدا .

ـ ان جامع سليمان باشا ، الذي اقامه هذا الوالي في قلعة القاهرة في سنة ١٥٢٨ م ، يتمتع باسلوب عثماني بحت ويتبدى ذلك في الصحن وفي الحرم الذي يأخذ شكل حرف تي لاتيني وفي المئذنة ، وقد طابق الباحث غودوين Goodwin مخططه مع مخطط جامع فيروز بك في بلدة ميلاس بتركيا والمؤرخ بسنة (١٣٩٤) . غير أن زخرف الجامع مصري الطابع وبخاصة زخرف المحراب (انظر خريطة القاهرة ، المربع S 2)[٩] .

يعتبر جامع الخسروية الذي صممه المهندس السلطاني الكبير سنان وتم بناؤه بأمر من والي حلب خسرو باشا في سنة ١٥٤٤ م ، من اقدم العمائر العثمانية في مدينة حلب ، كما ان الرواق الذي يعلوه خمس قباب ويتقدم الحرم يشبه نظيره في جامع مانسية بتركيا ، ويكرره المهندس سنان باشا نفسه في اكثر من جامع اخر (مثل جامع ابراهيم باشا المؤسس في اسطنبول سنة ١٥٥١) م .

واذا كانت بعض الاخطاء الفنية ظاهرة في الخسروية فان مرد ذلك يعود للنقص في دراية المشرف على تنفيذ البناء وقتذاك (انظر خريطة حلب، المربع Q 16)[١٠]

ـ ينتمي جامع العادلية الذي بناه الوالي محمد باشا في حلب سنة ١٥٥٥ الى زمرة جامع الخسروية مع فارق ان الرواق الامامي مزدوج ، وهذا ابتكار اصيل سبق ان استخدمه المهندس سنان باشا في تصميم جامع المحرمة في ضاحية اوشكودار باسطنبول في حوالي عام ١٥٤٨ (انظر خريطة حلب ، المربع Q 14)[١١] .

ـ تعتبر التكية والمدرسة السليمانية اللتان امر ببنائهما في دمشق السلطان سليمان في سنة ١٥٥٤ و ١٥٦٦ ، من العمائر ذات الطابع العثماني البحت ، وهما صورتان

مصغرتان عن العمائر الفخمة التي صممها المهندس العثماني الكبير سنان باشا في اسطنبول . غير أن التراث الفني الوطني في هاتين العمارتين السلطانيتين لايظهر الا في التفاصيل الزخرفية(١٢)

- اعتمد جامع سنان باشا في بولاق بمصر (سنة ١٥٧١ م) على تصميم معماري « عثماني » ، غير ان الرواق الواسع الذي يتقدم الاضلاع الثلاثة للصحن وواجهة الجامع متأثرة تأثيرا شديدا بالتراث المملوكي . ومع هذا يعتبر هذا الجامع من انجح الاعمال المعمارية في القاهرة العثمانية بحيث ان محمد علي باشا قام بمضاعفة حجم الجامع أي لصقه بنسخة ثانية(١٣) .

- ان جامعي مراد باشا ودرويش باشا المتزامنين تقريبا ، والواقعين في محاذاة سور مدينة دمشق من الخارج يجمعان بين التصميم العثماني (القباب) والواجهات المنفذة بأسلوب دمشقي مأثور ، وفي حين ان التأثير المملوكي ظاهر في مئذنة المرادية نجد ان الطابع العثماني هو السائد على مئذنة الدرويشية (انظر خريطة دمشق المربع C4 . D8)(١٤) .

- يذكرنا جامع البهرمية الذي بناه الوالي بهرام باشا في حلب سنة ١٥٨٣ بجامع علي باشا في بلدة توكات بتركيا (١٥٧٣) مع فارق ان قبة جامع بهرام باشا جاءت اصغر حجما من قبة الجامع القدوة وذلك لصعوبات انشائية . كذلك تذكرنا الحنية الواسعة بنظيرة لها في اقدم جامع تركي (جامع محمد آغا المؤسس سنة ١٥٨٥)(١٥) .

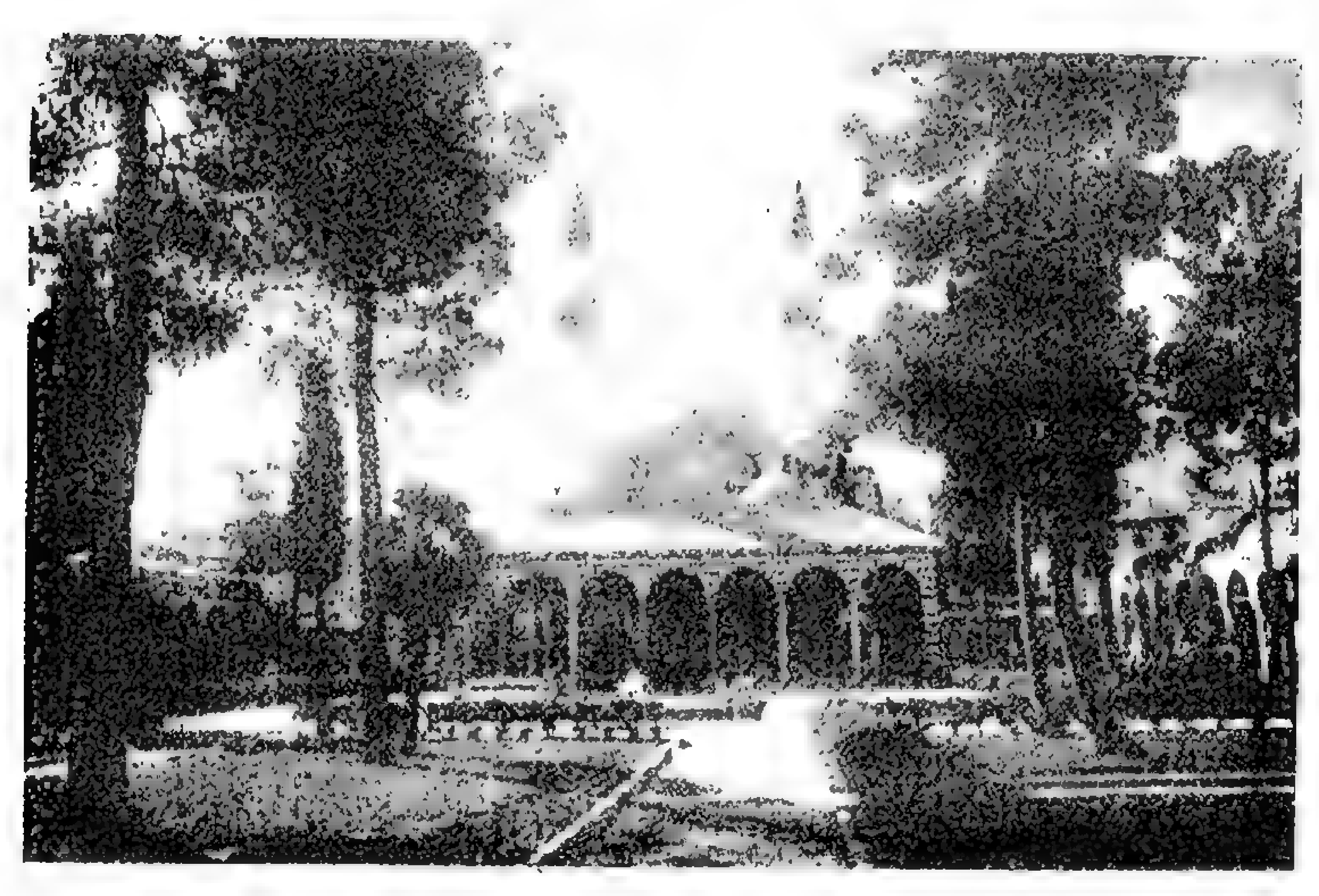
- كذلك يبدو ان جامع سنان باشا في دمشق (١٥٩٠ م) قد تأثر بطراز جامع علي باشا في توكات في تركيا (١٥٧٣ م) ، غير أن مئذنة سنان باشا الملفحة بالخزف الأجري الاخضر تنفرد باصالتها ، كما أن التراث المملوكي واضح في واجهة الجامع نفسه من الناحيتين المعمارية والزخرفية وذلك مثلما هي الحال في الجوامع التي تأسست في ١٥٧٢ و ١٥٧٤ م(١٦) .

- بنى عثمان باشا دار السعادة في القاهرة جامع الملكة صفية في سنة ١٦١٠ م ثم نسب الجامع الى السلطانة صفية حرم مراد الثالث ووالده محمد الثالث .

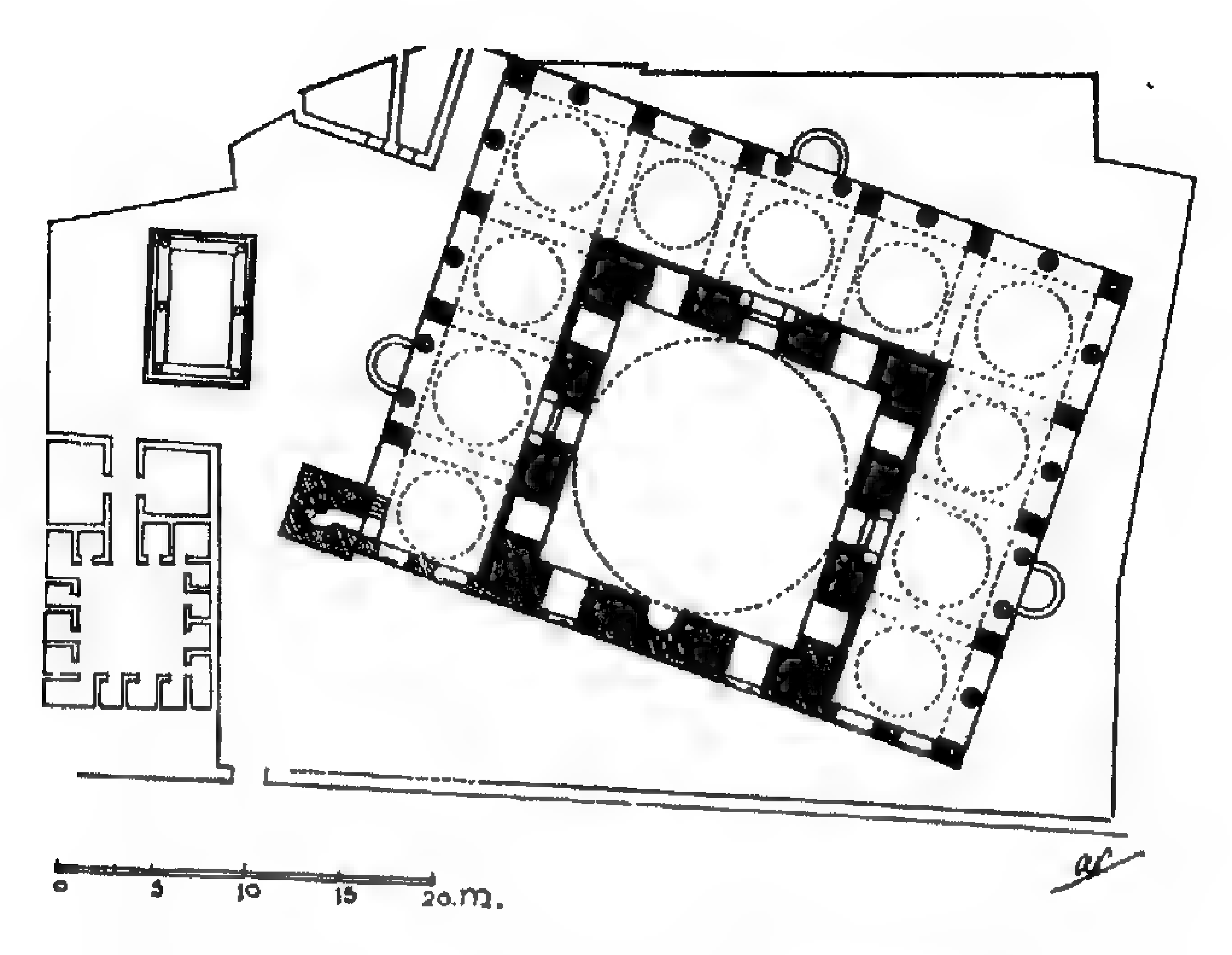
ويحمل هذا البناء كل الصفات السلطانية « العثمانية » ويتميز عن بقية العمائر العثمانية في القاهرة كلها . فمخططه نسخة طبق الاصل عن كثير من المباني الدينية في



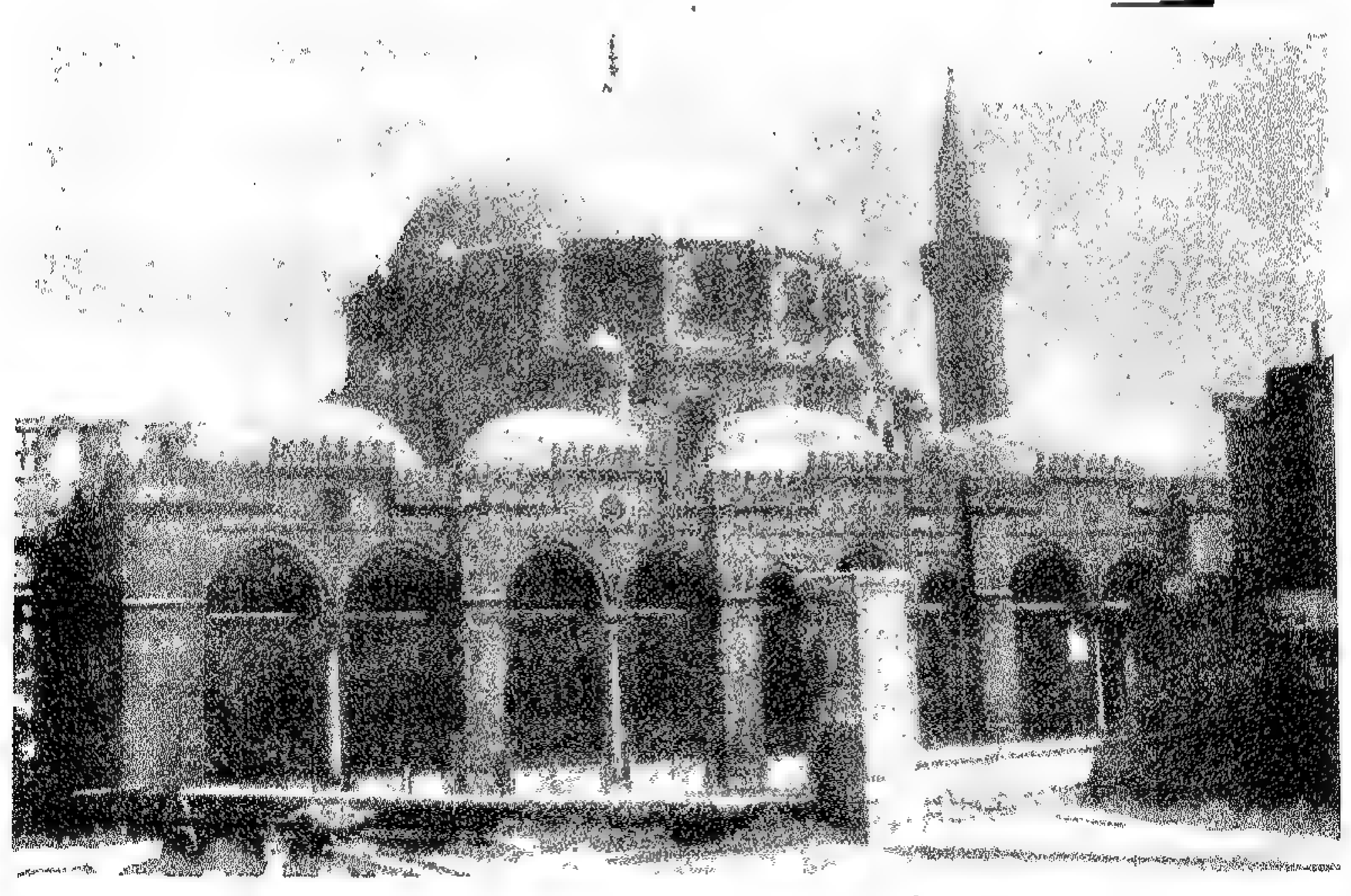
الشكل ٤٦ : ـ جامع الخسروية في حلب



الشكل ٤٧ : ـ التكية السليمانية في دمشق



الشكل ٤٨ : ـ مخطط جامع سنان باشا في بولاق بمصر. نقلا عن بارتيكولو



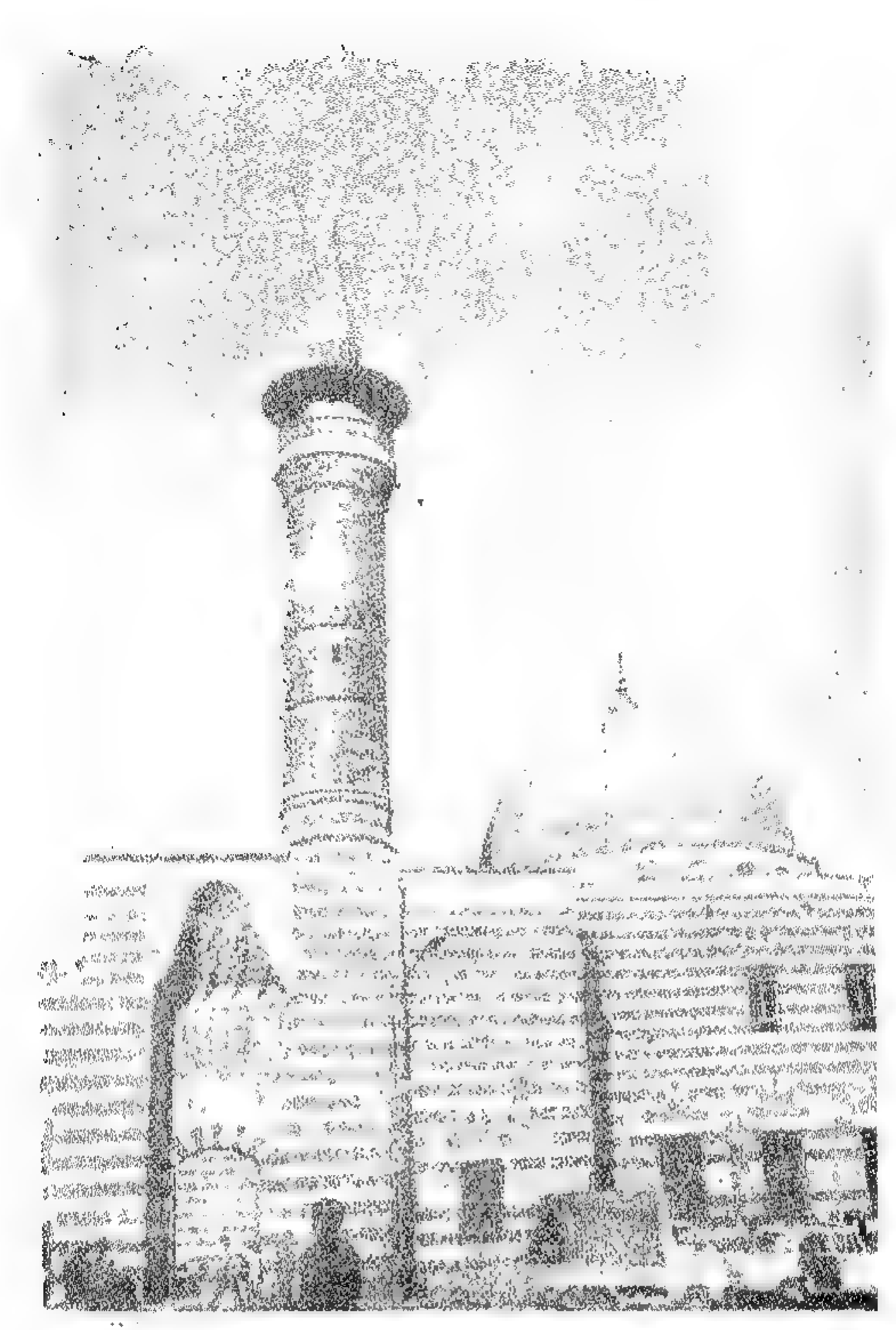
الشكل ٤٩ : ـ جامع سنان باشا في بولاق بمصر



الشكل ٥٠ : ـ جامع درويش باشا في دمشق

اسطنبـول وبخـاصـة جامـع الجـراح باشـا (١٩٥٤ م) وجـامـع السليمية في إدرنـة (١٥٧٥ م) ، مع فارق الحجم فقط . يتألف جامع الملكة صفية من صحن داخلي تكتنفه الاورقة المغطاة بقباب صغيرة ، وفي الخلف يقوم حرم على هيئة حرف ـ تي لاتيني في مخططه . اما المدرجات نصف الدائرة التي تعود الى صحن الجامع وتسهم في اصـالـة طابعه ، فانها تذكرنا بالمدرجات المستطيلة في جامع يني وليد باسطنبول (قبل ١٦٠٣ م) ، كما ان المخخطط العام متشابه في كلا الجامعين (انظر خريطة القاهرة ـ المربع O 8)[١٧] .

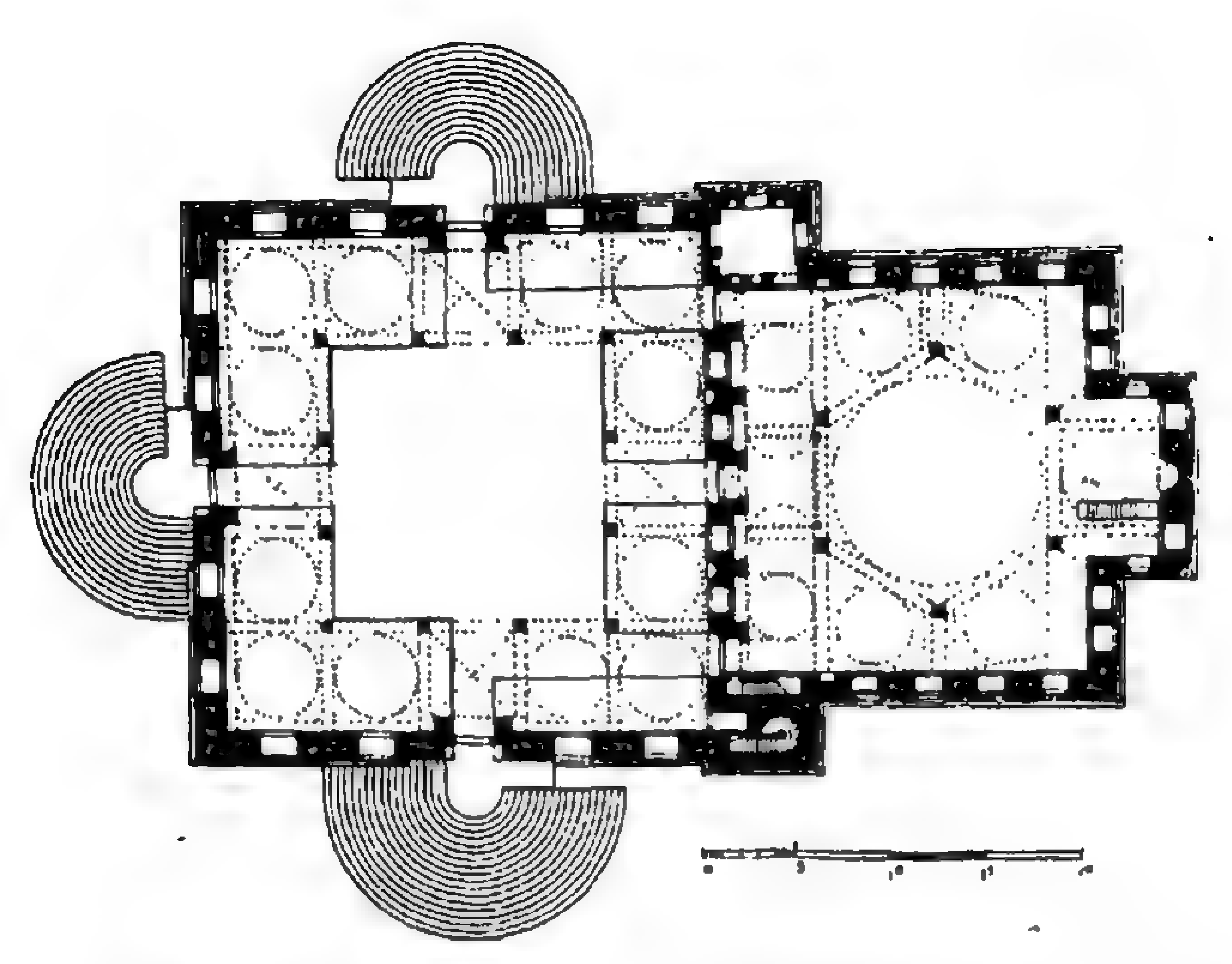
ـ بمبـادهـة من اوجـات (العسكـر) في الجزائر تم في سنة ١٦٦٠ م بناء جامع الجـديـد (جامـع السمكيـة) لصـالـح المـذهب الحنفي . وفي حين ان قبته المركزية والقباب الموزعة في الزوايا الاربع تضفي على البناء مسحة عثمانية ، نجد ان المخطط العام بعيد عن أي طابع عثماني . يحاول الباحث الافرنسي, جورج مارسيه مقارنة هذا



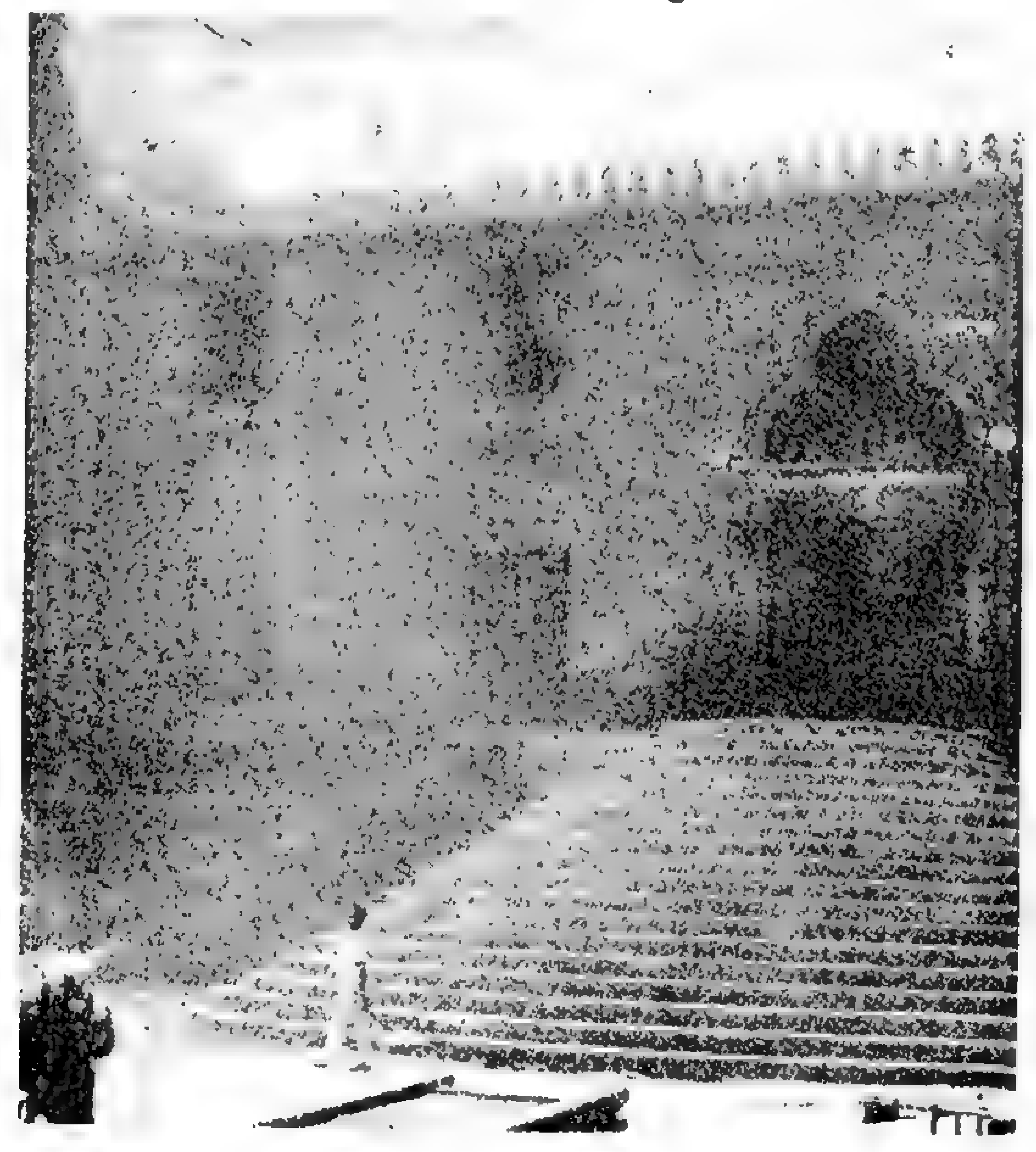
الشكل ٥١ : ـ جامع سنان باشا في دمشق

الجامع بجامع كيليسية بتركيا . اما الباحث دوكالي فيماثل مخططه مع مخطط الكنائس المسيحية الأولى ويقارنه ايضا بجامع اولو في بروسة . بيد ان مئذنة الجامع الجديد تحمل كل صفات المآذن المغربية (انظر خريطة الجزائر ، المربع F 8)(١٨).

- بنى محمد بك في تونس جامع سيدي مهزر في سنة ١٦٩٦ م ولا يوجد أي شك حول اصول هذا الجامع . فتوزيع القباب فوق الحرم (قبة مركزية تتصل بها اربعة انصاف قباب ، ثم اربع قباب صغيرة في الزوايا) مماثل تماما لتوزيع القباب في جامع السلطان احمد في اسطنبول (١٦١٧ م) ، ولو كان لهذا الجامع التونسي مآذن



الشكل ٥٢ : ـ مخطط جامع ملكة صفية في القاهرة. نقلا عن بارتيجوبو



الشكل ٥٣ : ـ جامع ملكة صفية فى القاهرة

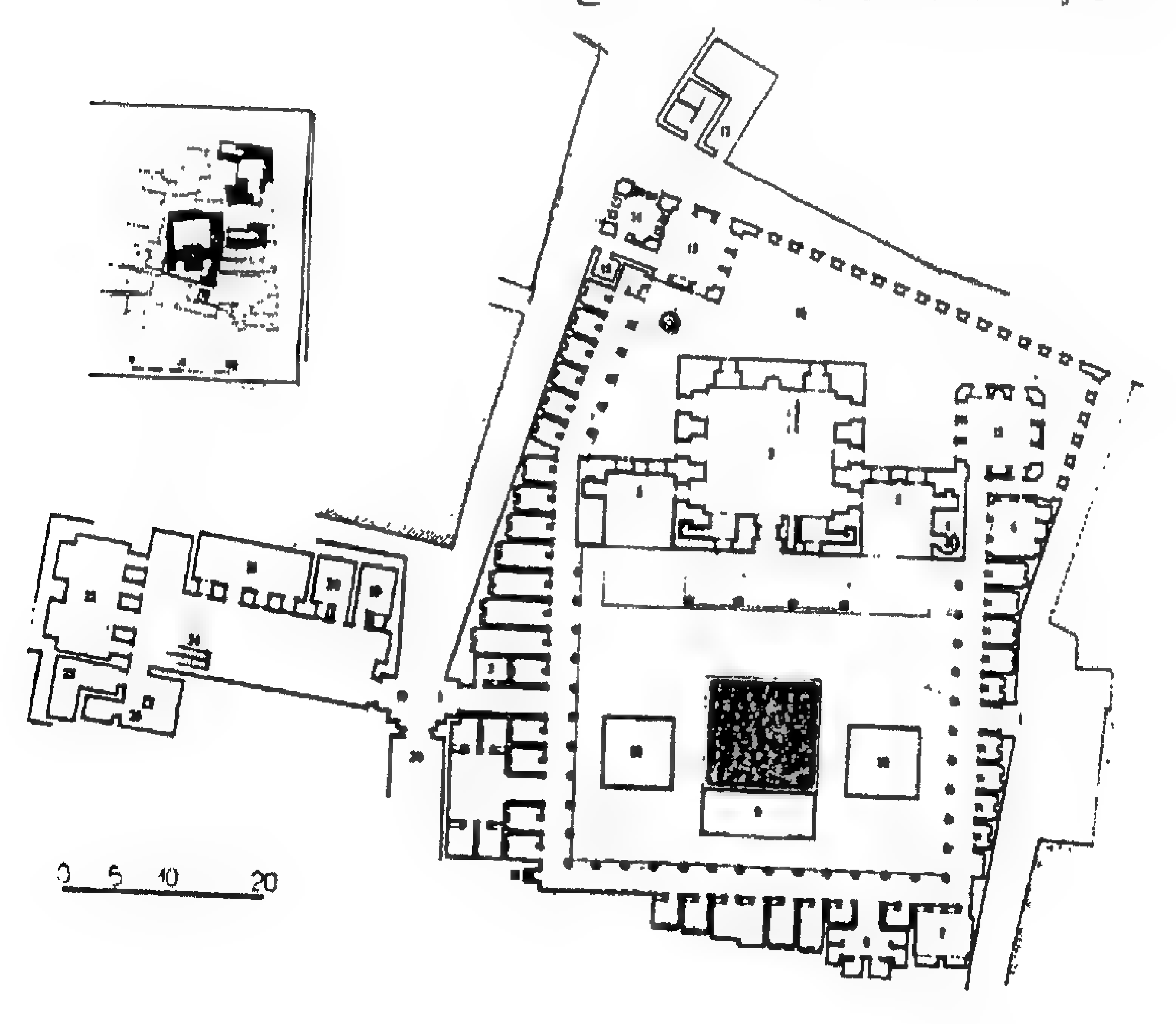


الشكل ٥٤ ـ جامع الجديد في الجزائر



عثمانية الطراز ، ولو لم تكن الاروقة التي تكتنف صحنه « تونسية » المظهر ، لكان عثماني الطابع من ألفه الى يائه (انظر خريطة تونس ، المربع B 4)[١٩] .

ـ تتمتع المدرسة العثمانية التي أمر ببنائها في حلب الوالي عثمان باشا الدر سنة ١٧٣٠ بطابع عثماني صارخ مماثل للتكية والمدرسة السليمانية اللتين نشأتا قبل قرنين في دمشق . غير ان المئذنة مثال سوري كامل لنموذج انتشر استعماله انتشارا واسعا خلال الفترة العثمانية . وعلى الرغم من ذلك كله فان وجود ايوان في كل جانب من جانبي الرواق ذي القباب الثلاثة يضفي على البناء مسحة وطنية ، لاسيما وأن الصحن الواسع والمحاط ب ٤٢ حجرة يذكرنا بالبيوت السورية ذات البركة والاشجار المثمرة في باحاتها (انظر خريطة حلب ، المربع I 17)[٢٠] .

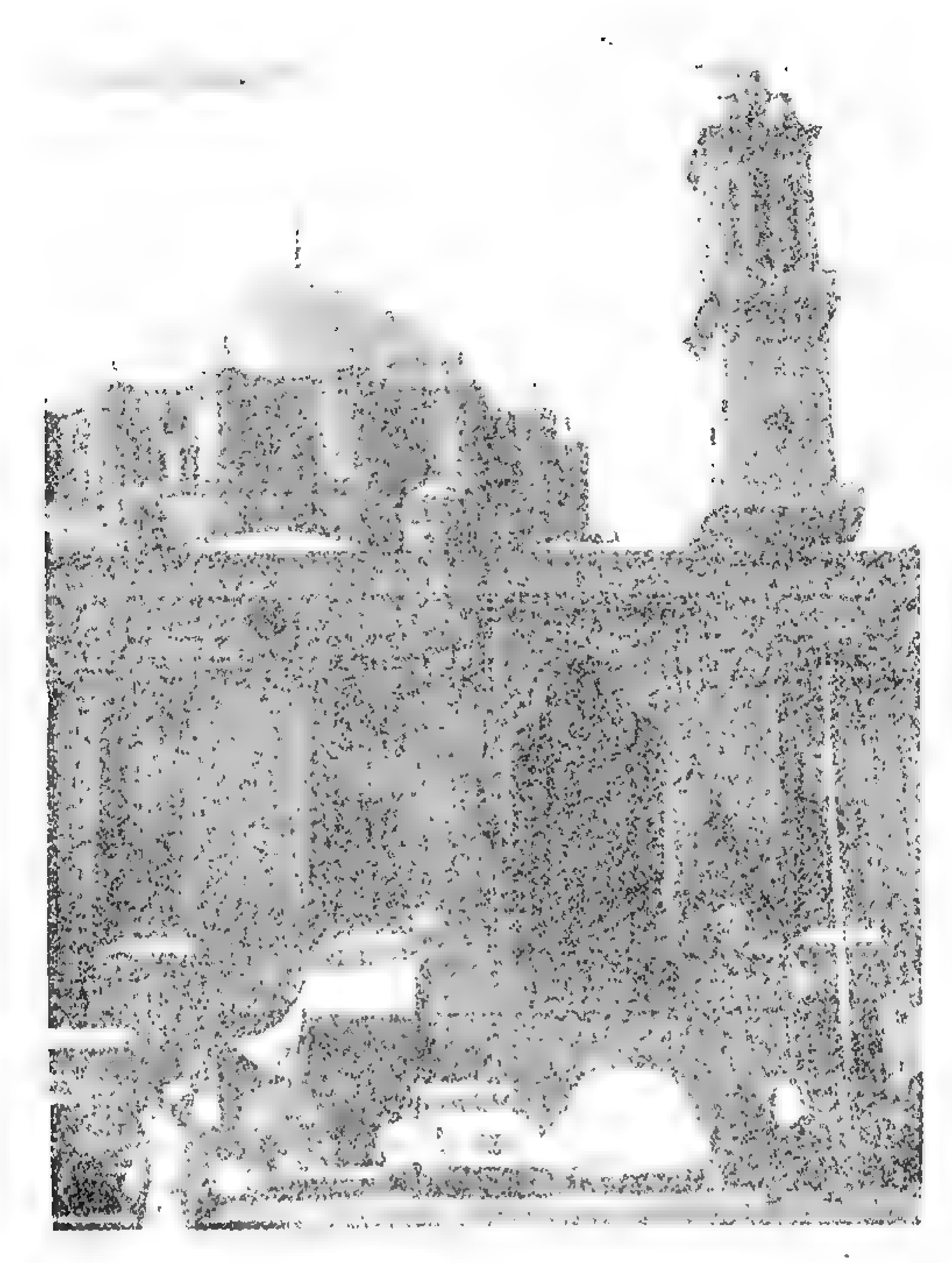


الشكل ٥٦ : ـ مخطط المدرسة العثمانية في حلب . نقلا عن سوفاجيه وخالد معاذ



الشكل ٥٧ : ـ جامع القيمرية في دمشق.

ـ يتمتع جامع القيمرية ، الذي اسسه احد وجهاء دمشق المدعو فتحي افندي الدفتردار في دمشق سنة ١٧٤٣ مثالا كاملا على بناء ذي مخطط عثماني اصيل (رواق ذو قباب صغيرة يتقدم حرما مغطى بقبة ضخمة) . غير ان الزخارف متأثرة بالتراث السوري المملوكي (التناوب اللوني الابيض والاسود والترابي في مداميك



الشكل ٥٨ . ـ جامع محمد بك أبو الذهب في القاهرة

الحجـارة) ، وهـذا الثـراء اللوني المحـلي يطغى على الطابع المعماري المستورد (انظر خريطة دمشق ، المربع H3)[٢١] .

ـ بنى محمـد بك ابـو الـذهب الـذي حكم مصـر بين ١٧٧٢ و ١٧٧٥ م ، في وسـط القاهرة جامعا في مواجهة جامع الازهر . وهذاالجامع نسخة طبْق الاصل عن جامـع سنـان باشـا في بولاق الذي نشأ قبل ذلك بقرنين من الزمان . والفارق الوحيد بين الجـامعيـين موجـود في المئـذنة ، فشكلها المستطيل وطبقاتها الاربع تذكرنا بمئذنة الغـوري القـريبـة منهـا . ولشـدة التشـابـه نجـد انفسنا نتصور بان مهندس البناء أو

مؤسسه قد قصد التأكيد على السمات المملوكية المصرية في بناء ذي طابع عثماني صارخ (انظر خريطة القاهرة ، المربع K 5)[٢٢] .

● الشخصية الفنية :

في الحقيقة ان بعضا من العدد الهام من عمائر القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر التي زالت ، كانت « عثمانية » بحته . ففي الجزائر كانت حصيلة الاحتلال الافرنسي دمار اوتشويه عدد من الجوامع الهامة التي نشأت خلال الفترة العثمانية . وفي اماكن اخرى كان التحديث سببا في ضياع الكثير من العمائر . ففي القاهرة ، مثلا ، نعرف ان مئذنة جامع اسكندرباشا (١٥٥٥ م) كانت تتمتع باسلوب «عثماني» كامل، لكن الجامع هدم كلياً في نهاية القرن التاسع عشر،[٢٣] وحسب المعلومات المتوفرة لدينا حتى الان نستطيع الافتراض بان النتاج « العثماني » ليس الا جزاء يسيرا من اصل مئات العمائر الدينية التي نشأت في الولايات العربية بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر .

غير ان هذه الظاهرة لا تثير الدهشة ، فعلى الرغم من ان الفئات التركية كانت صاحبة الشأن في الامبراطورية العثمانية الا ان الحكومة السلطانية سمحت بوجود درجة عالية من الحكم الذاتي في الولايات الخاضعة لها ، وبخاصة في المجال الثقافي ، فالحكومة المركزية في اسطنبول لم تبذل اية محاولة جدية لفرض طريقة الحياة التركية على الولايات العربية . كما ان الاحترام الذي كان الاتراك يكنونه للغة العربية وثقافتها لعلاقتها بالدين الاسلامي ، يفسر لنا اسباب غياب أي نوع من انواع « الاستعمار الثقافي » . وقد كان لمثل هذا الموقف نتائج مثيرة للدهشة : فعلى الرغم من ان اعضاء المؤسسات الحاكمة كانوا من الاتراك اويتكلمون التركية ، وعلى ارغم من ان العاصمة اسطنبول هي التي تعين القضاة ، نجد ان سجلات « القسمة العسكرية » في محاكم القاهرة مسطرة كليا باللغة العربية وذلك منذ القرن السادس عشر . يضاف الى ذلك انه نادرا ما نجد ان اللغة التركية قد لعبت دورا في

النقـوش الكتابية في الاقطار العربية ، وامعانا في عدم التفكير بفرض الثقافة التركية على مصـــر اراد السلطـان سليم على ما يظهـر ـ ان يزين احـد المبـاني في اسطنبـول باسلوب مملوكي فاستقـدم فنـانـين مصـريين واستقدم معهم بعض العناصر الزخرفية المملوكية من عمائر في القاهرة(٢٤)، لذلك فان تأثير الاسلوب الشائع في اسطنبول على العمائر في الولايات العربية كان ذا طابع متقطع ، ويبدو جليا انه لم تكن هناك سياسة منهجية في هذا الخصوص .

في ضوء العدد المحدود نسبيـا يبدو ان التسلسل الزمني والتوزيع الجغرافي للعمائر ذات الطـابـع « العثماني » يتمتعان بدلالة خاصة فمن اصل الخمسة عشر مبنى الانفة الـذكـر هنـاك تسعـة مؤرخة بالقرن السادس عشر وثلاثة فقط من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر .

وتتفق هذه النسب المتباينة مع تمايز فترتين :

الفـترة الاولى التي من المـرجـح ان الحكـومـة السلطـانيـة في اسطنبول وولاتها المحليين ارادوا خلالها ترسيخ السلطة العثمانية .

والفـترة الثـانيـة هي فترة انحطـاط الامـبراطـوريـة العثـمانية . اما فيما يتعلق بالانتشـار الجغـرافي لتلك العـمائـر فاننـا نلاحظ وجود تباين بين نسبتها الكبيرة في كل من سوريـة (اربـع عمائـر في حلب وخمس في دمشق) ومصـر (اربـع عمائـر في القـاهرة ونسبتهـا الضئيلة في المغـرب (بنـاء واحـد في كل من تونس والجزائر) ويظهر بشكل جلي ان كمية العمائر « العثمانية » ترتبط بمدى القرب من العاصمة اسطنبول ، وبدون شك أيضـاً ، بمـدى قوة الـوجـود العثـماني في هذه الـولايـة أو تلك. لذلـك لم يتأثـر الجنوب العربي النائي عن العاصمة اسطنبول بحركة العمران والانشاء كالتي شملت سورية القريبة من العاصمة .

ان غياب العمائر السلطانية في بغداد يدعو للدهشة والاستغراب ، فالعثمانيون قاتلوا الصفـويـين الايـرانيـين طويلا حتى تمكنوا من ضم العراق اخيرا الى خلافهم بحيث نتـوقـع ان عمـدوا الى تأكيد سلطانهم وذلك في البدء ببناء عمائر فخمة حسب الطـراز «الـرسمي». غير أن شيئـاً من هذا القبيـل لم يحدث، ولعـل التفسـير الوحيد لهذا الامـر الغـريب يكمن في قوة التقـاليد المحلية وفي عمق جزور التراث الحضاري في العراق نفسه ومع هذا لابد من الاعتراف بان الحكم ألعثماني لم يترسخ الا خلال القرن السابع

عشر. هذا القرن الذي بدأ خلاله انحسار العمائر المشيدة باسلوب «عثماني» في الولايات العربية الاخرى.

● الدوافع السياسية للمشاريع المعمارية

تكشف الملاحظات السابقة ـ على ما يظهر ـ عن هيمنة الطابع السياسي لتلك العمائر المنفذة باسلوب يمكننا نعته بـ «السلطاني» لذلك تجدر الملاحظة بان جميع تلك العمائر الدينية الضخمة التي يذكرنا اسلوبها بالوجود العثماني ، نشأت بأمر من ممثلي الباب العالي (تسعة مبان في الولايات من اصل /١٥/ مبنى سلطاني في كافة ارجاء الدولة العثمانية) اوبأمر من السلطان نفسه او افراد حاشيته (بناءان من اصل ١٥ بناء) . ويتجلى ذلك بشكل صارخ في الجوامع الكبيرة الثلاثة التي نشأت في حلب خلال القرن السادس عشر ، ففيها نلمس التجسيد المادي للسيادة العثمانية . ان المآذن والقباب العثمانية تحدد حتى الان منظور المدينة القديمة في حلب ، وهي المدينة الكبرى في سورية الشمالية وثاني اكبر مدينة في سورية قاطبة .

وعلى النحو ذاته علينا ان نأخذ بعين الاعتبار العمائر « السلطانية » الكبرى التي اقيمت خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر خارج اسوار مدينة دمشق ، وبالتحديد الى الغرب منها فالتكية والمدرسة السليمانية تعبران بشكل صارخ عن اهتمام السلطان بالحج الذي كانت دمشق محطة رئيسية له الى جانب القاهرة . كما ان مساجد الباشوات الثلاثة الذين توالوا على حكم دمشق كل من مراد ودرويش وسنان ، تجسد سلطان العثمانيين عند مداخل المدينة . وما من شك ان القيمة الرمزية نفسها مجسدة في جامع سليمان باشا الذي اقيم في قلب قلعة القاهرة سنة ١٥٢٨ ، وقد تم اختيار موقعه قبالة مدرسة السلطان حسن (التي اصبحت ـ بطريقة ما ـ ترمز الى سلطة المماليك المندحرة) ، كذلك فان جامع سنان باشا في بولاق ـ الميناء الرئيسي للقاهرة فيما يتصل بعلاقة مصر بالبحر المتوسط أو بتركيا وممتلكاتها الخارجية . يعتبر اول دليل منظور للوجود العثماني بالقياس الى القادم الى القاهرة

اما جامع الملكة صفية القائم بالقرب من باب الزويلة فانه يحمل نفس الدلالة بالقياس الى القادم من الطريق الجنوبية .

اذا كان الدافع السياسي واضحا في عمائر القرن السادس عشر ، اي في الفترة التي كانت الدولة العثمانية تؤسس اركانها وترسخ اقدامها فانه من البادى ان القصد السياسي يكمن ايضا في عمائر الفترة اللاحقة ، وغالبا ما يمكننا تفسير دلالاتها على اساس انها نوع من اظهار الولاء الى الدولة المركزية من جانب الولاة الذين يتمتعون بالاستقلال الذاتي تقريبا . فالجامع الجديد في الجزائر اقيم في سنة ١٦٦٠ بأمر من اوجاق لصالح المذهب الحنفي بعد فترة وجيزة من تمرد ١٦٥٩ الذي استطاع العسكر اثناءه تجريد الباشا من جميع سلطاته لذلك فان بناء مسجد على الطراز « السلطاني » يمكن اعتباره نوعا من التأكيد على السيادة العثمانية على الجزائر . اما في تونس فان جامع سيدي مهرز قد بناه محمد بك الذي كان اوجاق الجزائر قد نجحوا للتوفي اعادته الى سدة الحكم (١٦٨٦م) ، ثم اكد السلطان في اسطنبول على سلطة ولايته في ١٦٩١م .

ان جامع سيدي مهرز الذي نشأ بين ١٦٩٢ و ١٦٩٩ يتمتع بمظهر عثماني واضح ويمكننا اعتباره نوعا من اظهار الولاء للسلطان العثماني في اسطنبول لا سيما وان ازدياد المصاعب مع الاوجاق في الجزائر قد اعقب ارسال حملة سلطانية ثانية على تونس في ١٦٩٤ م . وهذا مادفع الاسرة المرادية الى تامين دعم الحكومة السلطانية أوعلى الاقل ضمان موقفها الحيادي .

يمكننا على النحو نفسه فهم القصد الذي رمى محمد بك ابو الذهب من وراء تجديده جامع سنان باشا في بولاق في سنة ١٧٧٤م ، فالأمير المصري هذا خلف لتوه علي بك وقد ساعده محاولته الاخيرة للتخلص علانية من الوصاية العثمانية. فعلى الرغم من ان محمد بك نفسه يطمح الى تثبيت سلطته كاملة على مصر الا انه كان مستعدا للتظاهر بالولاء للباب العالي . لذلك فان بناءه جامعا على الطراز « العثماني » في مكان مهيب يعني في الوقت نفسه اظهار الولاء للسلطان والتأكيد على قرارات مشابهة وهي : العودة الى النقود المسكوكة باسم السلطان والوعد باستئناف دفع الخراج ، واستقبال باشا جديد استقبالا لائقا في ١٧٧٣م بعد فترة طويلة من الغياب .

وتأسيسا على ذلك فان للجامع دلالة المقصود منها ان يفهمها الشعب المصري من جهة ، وممثلوا الحكومة العثمانية من جهة اخرى .

● حجم وابعاد العمائر :

ان حجم تلك العمائر ذوات الطراز « العثماني » يستحق بعض الملاحظات . انها مبان ذوات ابعاد متواضعة اذا ما قورنت بالجمل المعمارية الباهرة التي نشأت في اسطنبول خلال الفترة الزمنية نفسها . ويكمن التفسير الرئيسي والاول في الاموال المحدودة التي كانت مخصصة لولاة كانوا معنيين بوجه عام بتحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب من مناصبهم اكثر مما يعنيهم ترك آبدة تذكارية في نهاية ولا يهتم التي كانت قصيرة العمر عادة . لهذا كانت عمائرهم اصغر حجما من عمائر السلطان وادنى فخامة من عمائر حكام الاسر السابقة الذين اقاموا مباني مجدت شخصياتهم (مثل عمائر المماليك في القاهرة) ، وبالرغم من تواضع المبالغ المحصلة الا ان الخراج السنوي الواجب ارساله الى الخزينة السلطانية في اسطنبول كان له نفس الاثر ، فالباحث الانكليزي مايكل روجرز يجعل العامل الاقتصادي سببا رئيسيا للنجاح الذي حققته سبل الماء في القاهرة خلال الفترة العثمانية ، لاسيما وان انشاء بنيان بهذا الحجم المتواضع يحقق عملا خيريا ويترك أثرا تذكاريا للمتبرع في المدينة باقل قدر من التكاليف(٢٧) .

بيد انه من الممكن ايضا ان يكون للاسباب الفنية (التقنية) دور في ذلك العدد القليل من العمائر وفي صغر حجمها في آن واحد . فالنمو الاقتصادي زاد في حدة التضخم السكاني في قلب المدن بحيث لم يعد هناك أي متسع لاقامة عمائر ضخمة الحجم متسعة المساحة . ولعل ذلك العامل قد وقف حائلا دون بناء عمائر على « الطراز العثماني » ، فهي تتطلب مساحة واسعة من الارض ورقعة منتظمة الابعاد . على النقيض من ذلك نجد ان التقاليد المعمارية العريقة في مصر علمت البنائين المصريين كيف يوائمون العمائر الفخمة ذات الطراز المملوكي في قلب المدينة المزدحم ، ولعل هذا الامر يفسر لنا اسباب استمرار التقاليد المعمارية المملوكية محبوبة طيلة الفترة العثمانية ، وبخاصة بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر(٢٨) ، لذلك

اذا كانت معظم العمائر « العثمانية » قد نشأت خارج حدود مراكز المدن العربية ، ويستثنى من ذلك العمائر العثمانية في حلب ، حيث كان مايزال هناك متسع من الاراضي الخالية في الجزء الجنوبي من وسط المدينة .

● الاصالة :

لانستطيع ان نتوقع وجود اصالة معمارية أوحتى أي طابع تجديدي في تلك العمائر التي نشأت في ارجاء الولايات ، فهي قد اقتدت - بوجه عام - بنماذج انتشرت في العاصمة اسطنبول أو في مدن الاناضول كما انها حافظت على تقاليد كانت، خصائصها الاساسية قد تحددت معالمها . ومع ذلك لانستطيع اعتبارها مجرد صورة طبق الاصل عن عمائر قامت في مدن اخرى . اذ يبدو ان بنّائين اصلاء تركوا بصماتهم ظاهرة في عدد من العمائر كالمهندس الشهير سنان (الخسروية في حلب والتكية والمدرسة العثمانية في دمشق) .

ومن ناحية اخرى يدهشنا جنوح البنّاء الى تطعيم مثل تلك العمائر بتفاصيل فنية تشهد على حيوية التراث المحلي وعلى قدرة المهندس والصانع المحليين على التوفيق بين تلك التفاصيل المحلية مع الاطار المعماري الغريب .

ففي معظم العمائر التي أتينا على ذكرها يظهر التراث المحلي على هيئة لمسات خفية . مثل وجود الايوان السوري في المدرسة العثمانية في بحلب ، وتغليف جامع مهرز في تونس بالاورقة ، والمآذن المحلية في جامع الجديد بالجزائر وجامع محمد بك في القاهرة، والواجهات ذات الهوية «الوطنية» في جوامع دمشق وفي جامع سنان باشا في بولاق . بناء على ذلك نجد ان الفن « الرسمي » فتح الباب على مصراعيه امام الاساليب الفنية الاقليمية ، وان صمود هذه الاساليب الوطنية طيلة اربعة قرون من الحكم العثماني لظاهرة مثيرة للاعجاب والاكبار .

● استمرارية التقاليد الفنية المحلية

بعد ان لاحظنا استمرار التقاليد الفنية المحلية في العمائر المشيدة باسلوب « سلطاني » سنجد ان التقاليد نفسها مستمرة ايضا في جميع العمائر ذات الاسلوب « المحلي » علما ان مثل هذه العمائر تشكل القسم الاعظم من الانتاج المعماري في الولايات العربية التابعة للخلافة العثمانية . تتبدى تلك الغلبة العددية للعمائر التي يظهر فيها التراث الفني الوطني ، بالذات في الاماكن التي شهد فيها الاسلوب « السلطاني » ذروة انتشاره . ففي حلب لاتشكل العمائر « العثمانية » إلا نسبة ضئيلة من الجوامع التي نشأت بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر (استطعنا تحديد قرابة ثلاثين منها) . اما في القاهرة فان الجوامع الاربعة التي أتينا على ذكرها تقارن مع ما مجموعه /٣٤/ جامعا نشأوا بين / ١٥١٧ و١٧٩٨ م / واصبحت الان في سجل المباني التاريخية في دوائر السلطات الاثرية في مصر. يضاف الى ذلك أن الغلبة العددية تظهر أشد وضوحا في الولايات الأبعد مسافة عن العاصمة السلطانية .

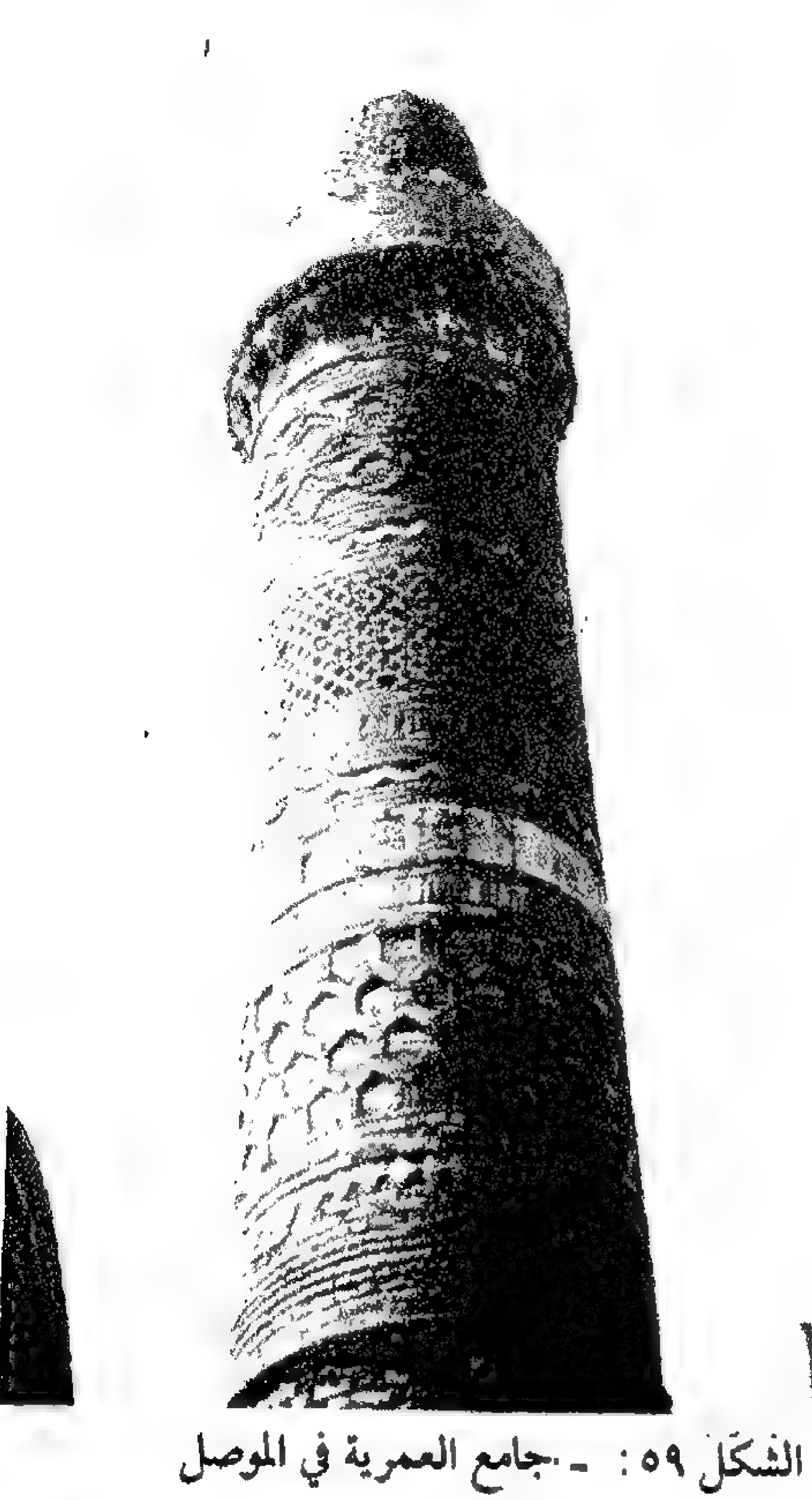
● مثال العراق :

يعتبر العراق مثالا صارخا على غياب الاسلوب « السلطاني » في العمائر هناك . فطيلة أكثر من قرنين من الزمان نما الفن الديني طبقاً للتقاليد الفنية الوطنية غير ان تلك التقاليد المحلية تختلف في الموصل عنها في بغداد بحيث يمكن تصنيفها الى تقاليد « رافدية شمالية » وتقاليد « ايرانية » . ففي الموصل كان الانتاج المعماري يعتمد ـ الى حد كبير ـ على الافراد العاديين حتى في ظل حكم الجليلي . ولعل لهذا الوضع الاستثنائي دور في صمود العمارة الدينية التي من ابرز خصائصها استعمال الآجر في تزيين المآذن ، وذلك طبقا لتقاليد عريقة في القدم ، وتجلى ذلك في الجامع النوري الكبير (١١٧٠ م) .

ويظهر هذا التقليد المحلي في الزخرفة في جميع المباني المتواضعة التي نشأت في الموصل خلال الفترة العثمانية باكملها . ففي جامع العمرية المؤسس في ١٥٦٣ م (انظر خريطة الموصل ، المربع W 16) ، وفي جامع حزام المؤسس قبل سنة ١٥٧٧ م ، وفي جامع شهر سوق (١٦٨٢ م) ، نجد ان الزخارف الاجرية قد تحلت بخلفية من الخزف الفيروزي اللون . وقد استمر هذا التقليد الفني خلال القرن الثامن عشر مع جنوح الى نوع من الوتيرة الواحدة في التنفيذ كما يتجلى ذلك في جامع الاغوات (١٧٠٢م)- انظر خريطة الموصل المربع M 02 -وفي جامع باب البياض (١٧٧٩م).

لاشيء آخر يختلف عن هذا الفن الرافدي الشمالي غير الاسلوب المعماري الذي ظل مفضلا في بغداد طول قرنين من الزمان، حيث تواجه عمارة تستخدم البلاطات الفخارية في تزيين القباب والمآذن بطريقة تعيد الى اذهاننا التأثير الفارسي على الرغم من أن الامرين بالبناء كانوا دوما من الباشوات العثمانيين الاقحاح. وان استمرارية واصالة هذه الزخارف يمكن التماسها من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر كل من جامع المرادية (١٧٥٠)، وجامع الوزير (١٥٩٩)، وجامع الخاصكي (١٥٦٥٨)- أنظر خريطة بغداد، المربع K 24 -، وجامع حسن باشا (١٧٠٤م) وجامع علي أفندي (١٧١١م)، والعادلية (١٧٥٤م)، والنعمانية (١٧٧١م) والاحمدية (١٧٩٦) والحيدرخانة (١٨٢٦) - انظر خريطة بغداد، المربع N 17

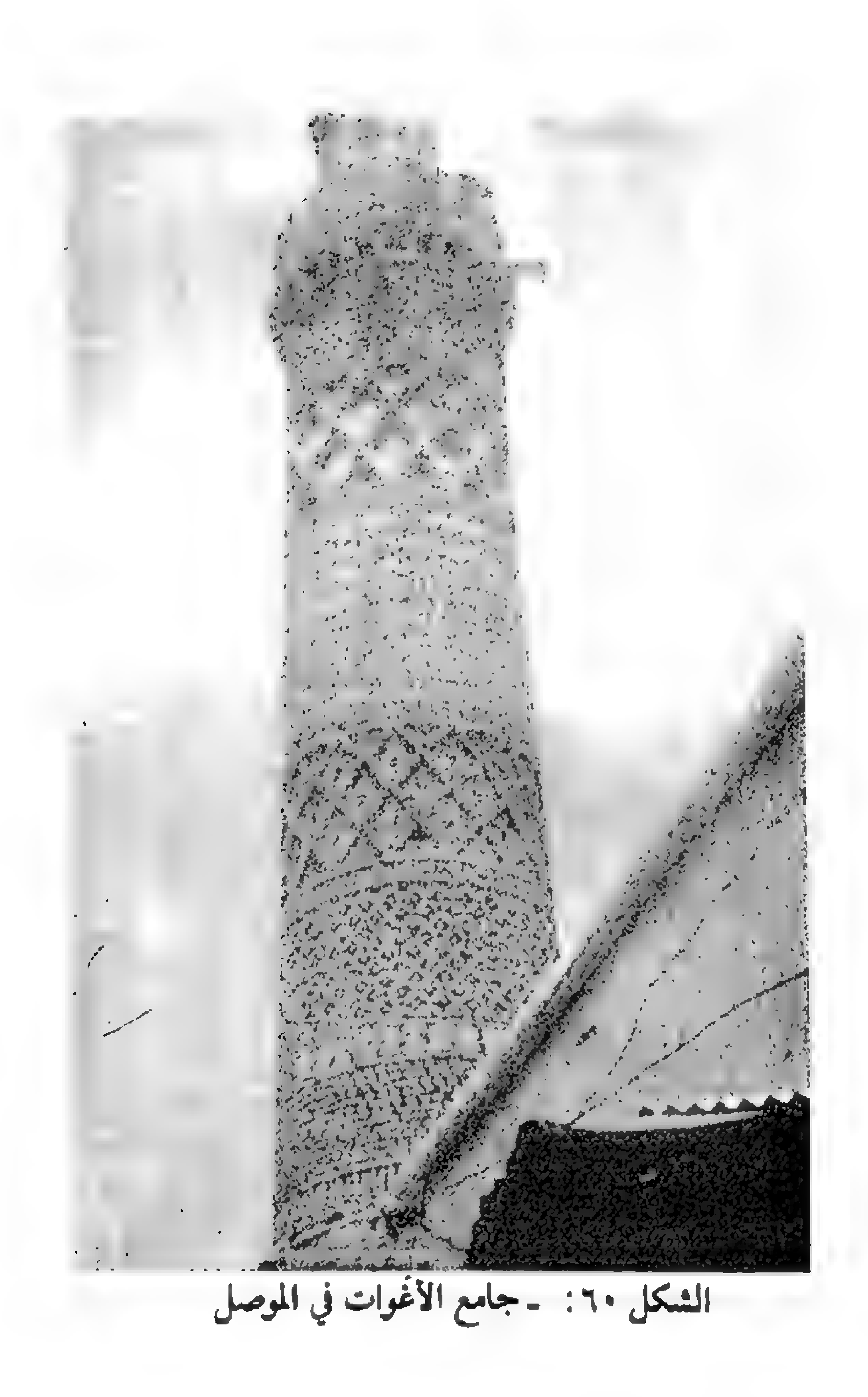
ان استخدام الخزف ووجود الزخرفة الكتابية واستمراريتها في المباني بوجه عام يدعوان للاعجاب. ومهما كان نوع الحكم (باشوات عثمانيون ام حكام مماللك)، وعلى الرغم من استمرار التوتر السياسي مع ايران، فقد ظلت بغداد تبدو وكأنها جزءا من الساحة المعمارية الايرانية .



الشكل ٥٩ : - جامع العمرية في الموصل

• التراث المملوكي في القاهرة :

اذا كنا ركزنا على بقاء التراث المحلي في عمائر القاهرة فان ذلك طبيعي بسبب الاصالة الفنية التي ترسخت جذورها في الفترة المملوكية وفرضت نفسها على الفاتحين



الشكل ٦٠ : ـ جامع الأغوات في الموصل

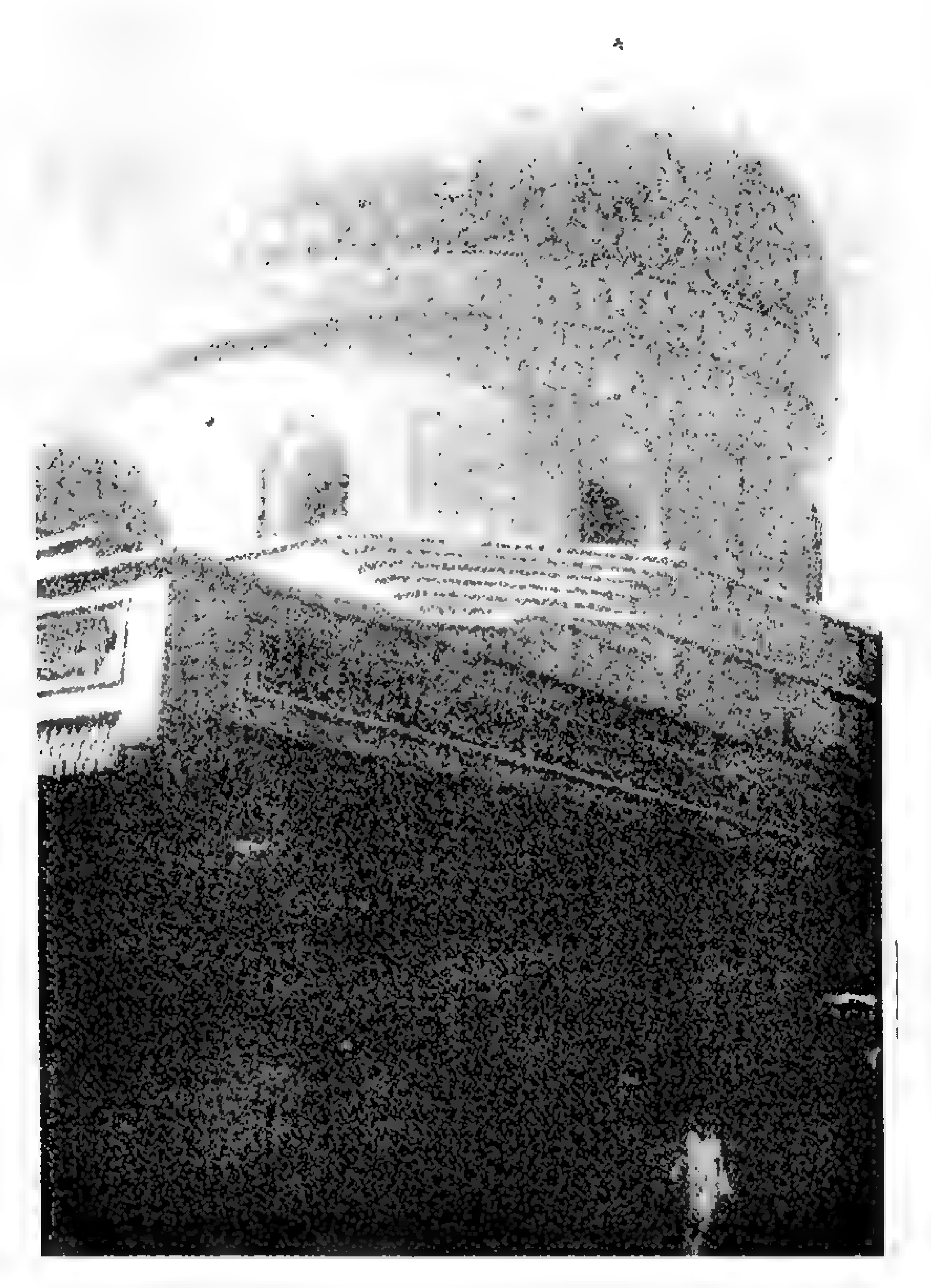
العثمانيين من جهة ، ولان البحث العلمي المتقدم في القاهرة قد مكننا من الخروج باستنتاجات حول هذه المدينة اكثر دقة من اية مدينة اخرى .

ظل الفن الديني ينمو في القاهرة طيلة ثلاثة قرون متوافقا مع تراث معماري



الشكل ٦١ : ـ جامع الخالصكي في بغداد

ملأ المدينة بروائع العمائر والابنية . وفيما عدا بعض الاستثناءات فقد بنى الباشوات أو الامـراء عمائر بأسلوب يمكن تسميته «بالمملوكي المحدث»(٢٩) . فالمخطط المملوكي [illegible] حتى [illegible] القرن الثامن عشر [illegible] المبسطة [illegible] المملوكية [illegible]



الشكل ٦٢ : ـ جامع حيدر خانه في بغداد

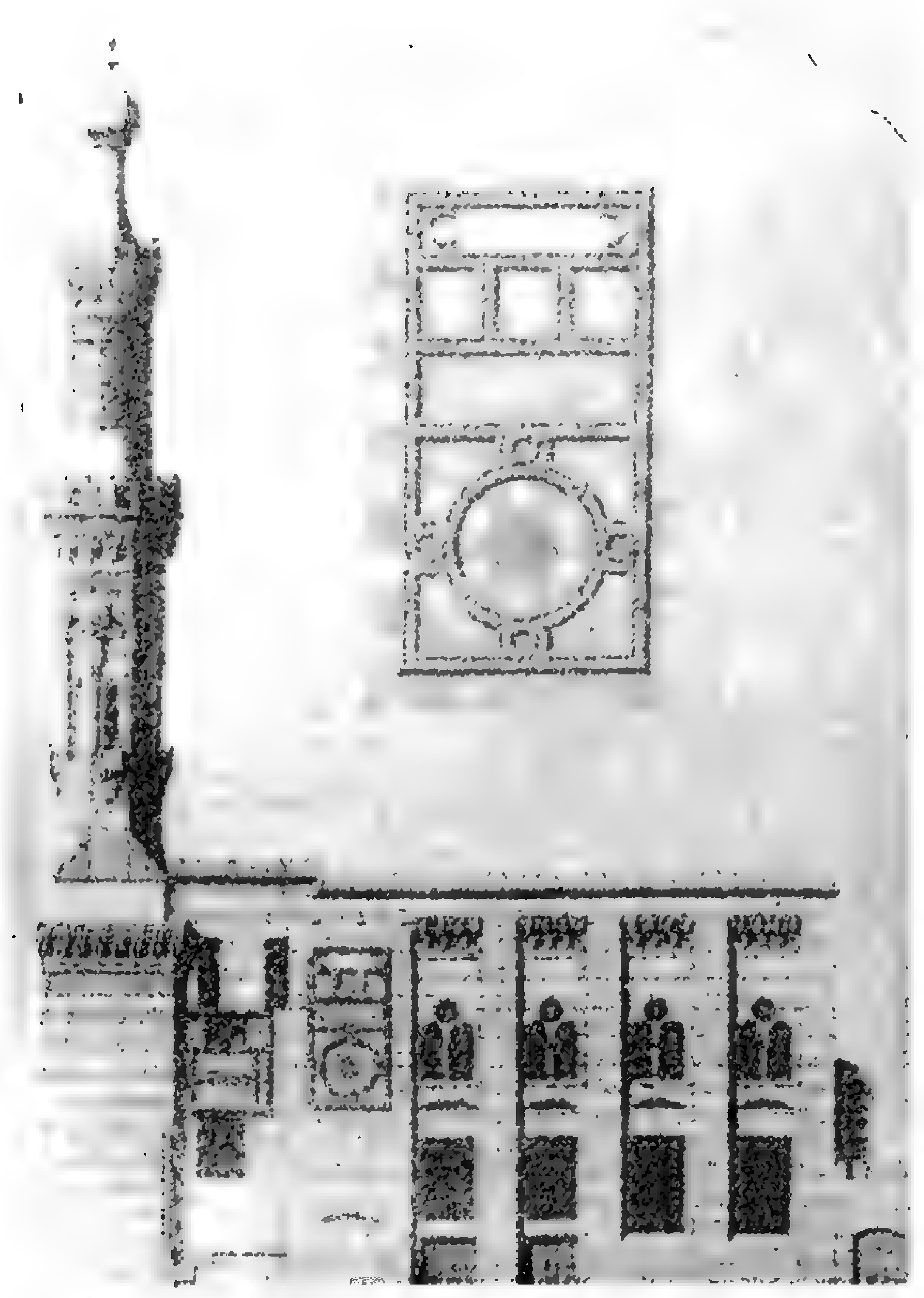
وأسباب ذلك تكمن في أن الصناع القاهريين اعتادوا على تلك المهارات والمواد الفنية من جهة ، ولان الناس اعتبر وا هذا الفن فنا وطنيا كاملا وكانوا يتذوقونه على هذا الاساس(٣٠)



الشكل ٦٣ : ـ جامع المحمودية في القاهرة

سنقتصر على سرد امثلة قليلة على الولع بالعمارة المملوكية والوفاء الخالص لها :

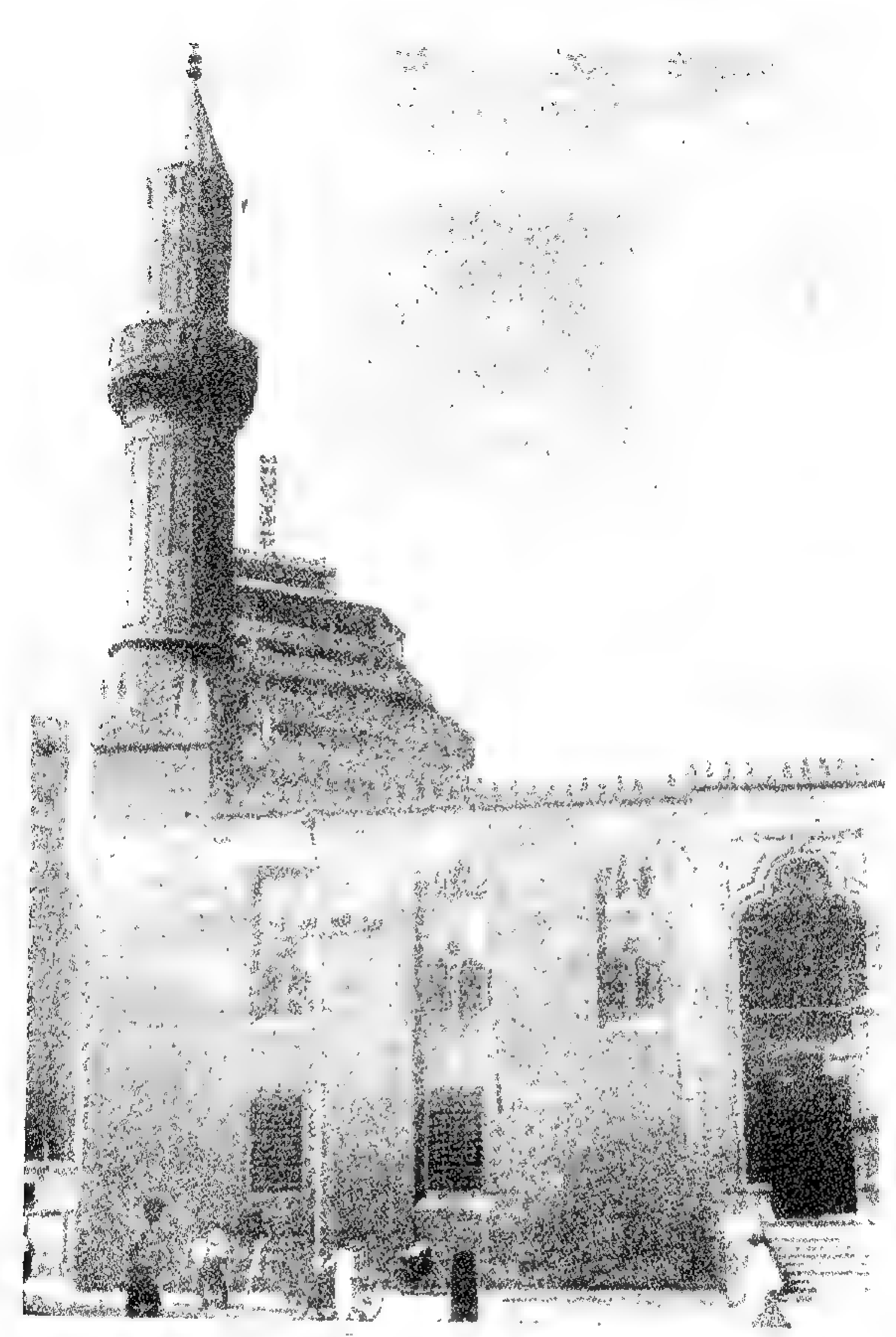
ـ جامع المحمودية بناه محمود باشا في سنة ١٥٦٨ بين قلعة القاهرة ومدرسة السلطان حسن . يتمتع هذا الجامع بمخطط مملوكي كامل (يذكرنا بمخطط المدرسة المملوكية المجاورة له والمؤسسة في سنة ١٣٥٦ م) . وفيما عدا المئذنة فان الزخرفة



الشكل ٦٤: ـ جامع البرادني في القاهرة. نقلا عن بريس دافين

مملوكيـة بكـل تفـاصيلها (يبدو واضحا انها مستوحاة من زخارف جامع قنباي السيفي المجاور والمؤسس في سنة ١٥٠٣ م) ـ انظر خريطة القاهرة ، القاهرة S5)[٣١]

ـ جامع البرديني تم بناؤه بين ١٦١٦ و ١٦٢٩ وهو على نقيض صارخ مع جامع الملكة صفيـة المجـاور والمعـاصر له (١٦١٠ م) ، وقد اسلفنا ان الجامع الاخير من اخلص النماذج العثمانية التي قامت في الولايات العربية .



الشكل ٦٥ : ـ جامع عثمان كاتخدا في القاهرة

يرينا جامع البرديني مدى رسوخ التراث المملوكي في القاهرة بصورة صارخة. فهو بناء يمكن نسبة تاريخه، على اساس مظهره، الى ايام قايتباى لولا مظاهر الانحطاط في بعض زخارفه وبخاصة زخارف المحراب. اما المئذنة فانها نسخة موفقة من مآذن فترة المماليك البرجية، فهي تتألف من ثلاث طبقات متعاقبة: مربعة



الشكل ٦٦ : ـ جامع يوسف شربجي(الخياطين)في القاهرة

ومثمنة واسطوانية وشرفة مؤذن محمولة على قواعد مرصنة(٣٢) ـ انظر خريطة القاهرة المربع 7 O -

ـ جامع عثمان كتخدا قزدغلي بناه رئيس الانكشارية وامير القاهرة قرب بركة الازبكية في سنة ١٧٣٤ م . يتحلى هذا الجامع ايضا بطابع مملوكي فهو يتألف من

صحن مكشوف وحرم تقليدي تخترقه ثلاثة صفوف الاعمدة الموازية لجدار القبلة .
كذلك ترتدي الواجهة كسوة مملوكية رغم حدة خطوطها . ان المئذنة والعناصر الزخرفية القليلة (الخزف والسقف الخشبي المدهون بالرسوم الملونة) وحدها تجعل الناظر الى الجامع بنسبه الى الفترة العثمانية(٣٣) ـ انظر خريطة القاهرة، المربع K 13-

كان خليفة عثمان المدعو عبد الرحمن كتخذا (المتوفي سنة ١٧٧٦ م) من اكبر الشخصيات التي خلفت آثارا معمارية في القاهرة ، وهو ايضا قد تأثر بالتيار الفني الوطني في كل عمل معماري أمر ببنائه(٣٤)

ـ في جامع يوسف الشربجي (١٧٦٣ م) عودة الى تقاليد المخطط المتصالب ، ويصفه الباحث الافرنسي هوت كور haute coeur (بالمدرسة المتقلصة) وبالتالي يذكرنا تصميمه بمقبرة الخلفاء . ان تأليف واجهته وبوابته مملوكي ، غير ان الثراء الزخرفي يفصح لنا عن ارتقاء محمود بالمقارنة مع الامثلة اللاحقة(٣٥) ـ انظر الخريطة القاهرة ـ المربع R 11 .

لم يتوقف الايحاء الفني المملوكي حتى نهاية القرن الثامن عشر وكان الوفاء لهذا الاسلوب فاضحا الى حد انن' سف احيانا حائرين امام عمائر مشيدة خلال الفترة العثمانية ونتساءل عما اذا كنا امام بناء مملوكي مجدد أم مرمم . فجامع محمود محرم مثال صارخ على ذلك : مظهره مملوكي ولايتوفر لدينا دليل على ان هذا التاجر قد جدد هذا البناء في ١٩٧٢م طبقاً لنموذج موروث(٣٦) ـ انظر خريطة القاهرة، المربع G 5 .

يتبدى التأثير المملوكي في القاهرة بشكل فاضح في سبل الماء التي تعتبر من اكثر المنشأت المعمارية انتشارا في الفترة العثمانية(٣٧) . وان اقدم سبيل ماء انشأه والي القاهرة خسرو باشا في ١٥٣٥ م ، ويعتبر هذا السبيل صورة مصغرة عن سبيل الغورى القريب منه والذي تأسس قبل سنوات قليلة من الاول (١٥٠٣ ـ ١٥٠٤) . ويتجلى التقليد في الزخرفة وفي النقوش الكتابية ، ومع هذا يبقى سبيل خسرو باشا نموذجا رفيعا يستحق الاعجاب من ناحية موقعة ومن ناحية انجازه(٣٨) .انظر خريطة القاهرة ، المربع H 6 ـ .

كان انشاء هذا السبيل فاتحة لسلسلة طويلة من السبل التي ظل التأثير المملوكي ملتصقا بها دونما انقطاع حتى حوالي ١٧٥٠ م على الرغم من تنوع اشكالها واختلاف حجومها . فسبيل عبد الرحمن كتخدا (١٧٤٤ م) يعتبره الباحث

الانكليـزي مايكــل روجرز[٣٩]، نسخة مملوكية غاية في الاتقان على الرغم من اصالة زخارفه ـ انظر خريطة القاهرة ، المربع G 6 ـ وقد سبق ان نوهنا بان الوفاء للتقاليد الفنية المملوكية شمل العمائر السكنية والعمائر التجارية (الخانات والوكالات) على السواء[٤٠].

● الابتكار والابداع :

ان استمـرار التأثـير المحـلي في العـمائـر المشيدة خلال الفترة العثمانية موجود في امـاكن اخـرى غير القـاهـرة . غير ان هذا الامـر لايعني ان الخلق الفني توقف عنـد الاشكــال « الــوطنيـة » وان قطـاعـا صغـيرا فقـط اعتمـد على الفن « العثماني » المستورد . فقد اسلفنا ان البنائين والصناع برعوا في نسج اشكال ونماذج زخرفية موروثة في ثنـايـا ووجـوه العـمائـر « العثمانية » ومن جهة اخرى فان العمارة في المدن العربية في سياق تطورها خلال الفترة العثمانية استمدت عناصر [illegible] عثمانية واغنت بالتالي الثروة الفنية الوطنية . ولكن في الوقت نفسه كانت هناك [illegible] نحو ابداع اشكال جديدة في الزخرفة وفي العمارة .

غير ان حصيلة ذلـك التفـاعـل مثيرة للجدل في بـعض الاحيان ، ومع هذا لانستطيـع تجاهـل وجـود ارتقاء نحو التحام مقارن لعناصر مستمدة من التراث الفني الوطني مع عناصر فنية مستوردة .

● تمثل العناصر العثمانية :

يتجلى تمثل العناصر العثمانية في شيوع المئذنة ذات الطراز العثماني ، فانتشارها اعطى المدن العربية في نهاية المطاف واحدا من ابرز خصائص مظهرها[٤١] ولعل الواحد منا يريد ان يعرف الاسباب الجمالية والفكرية الكامنة وراء هذا النجاح . ومن دواعي الدهشة ان اصل الجوامع الاربعة المذكورة [illegible] في القاهرة والمستوحاة من نماذج مملوكية



الشكل ٦٧ : ـ سبيل خسرو باشا في القاهرة

اقدم عهدا ، لها مئذنتان عثمانيتان (جامع محمود باشا وجامع عثمان كتخدا) وهذه الظاهرة واسعة الانتشار في القاهرة بحيث نقتصر على ذكر الشواذ بدلا من سرد الامثلة ، ومن جملة تلك الشواذ جامع محمد بك (١٧٧٤ م) .

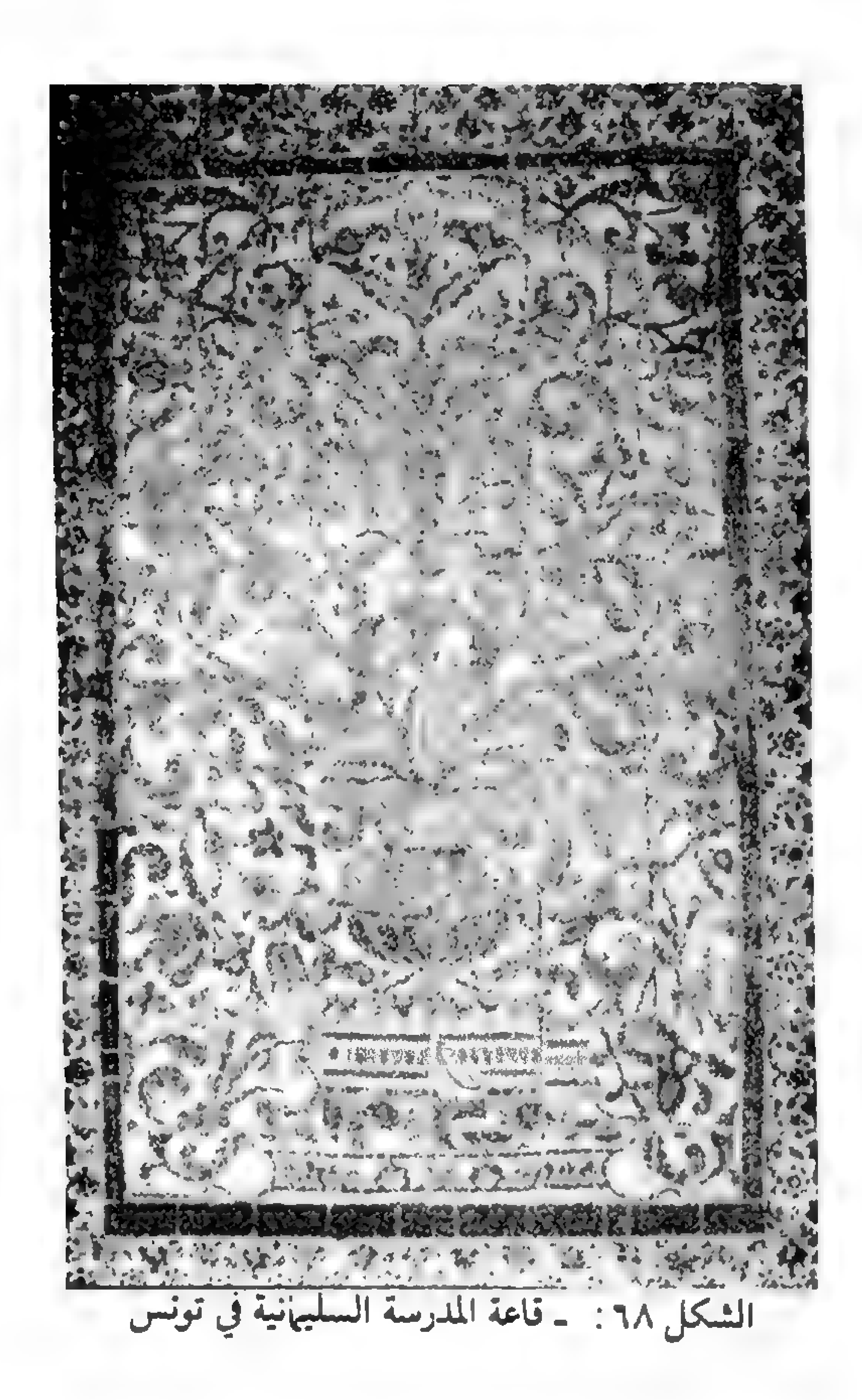
امـا المجـال الفني العثـماني الثاني الذي استمد منه التراث المعماري الوطني فهو مجال الـزخـرفـة ، ويتجلى ذلـك في استخـدام البلاطات الخزفية في تغطية المساحات الـداخليـة . وكـانت تلك البـلاطـات اما تستورد مباشرة من تركيا أو أن يتم تقليدها محليا ، والامثلة على ذلك لاتحصى ، لكننا سنقتصر على ذكر تونس حيث امتزجت المؤثـرات الخـارجيـة مع الثـروة الفنية المحلية . فالصانع المحلي كان قادرا على صنع اعـمال فنيـة تتفق مع الـذوق الفني الراهن انذاك كالمدرسة السليمانية (١٧٥٤ م) ، كمثـال على العمـائـر الـدينيـة (**انظر خريطة تونس، المـربـع K7**) ودار عثـمان بك (١٦١٠ م) ودار الحسين (نهاية القرن الثامن عشر) ، كمثالين على المباني السكنية التي لا حصر لها .

ويمكننـا ايضـا ذكر القيروان ومثال الزخارف المدهشة في جامع البربر (القرن السابع عشر) . امـا في القاهرة فقد استخدم الخزف بافراط حيث اننا نجده في سبل المـاء وفي الـواجهات ، وعلى جدران غرف توزيع الماء (سبيل محمد كتخذا المؤسس سنـة ١٦٧٧ م) . غير ان اشهـر مثـال على ذلـك موجـود في جامـع اقسنقـر (١٣٤٧ م) ، حيث جرى تغطيـة جدار القبلة بكـاملة ببـلاطات خزفية ذوات نوعية ثانية مستوردة من دمشق ، خلال تجديد الجامع من قبل ابراهيم اغا في سنة ١٦٥٢ م .

أمـا ضريـح ابـراهيم آغـا نفسـه فقـد تمت تغطيتـه ببـلاطـات خزفيـة رفيعـة الصنعة[٤٢] .انظر خريطة القاهرة ـ المربع P 5

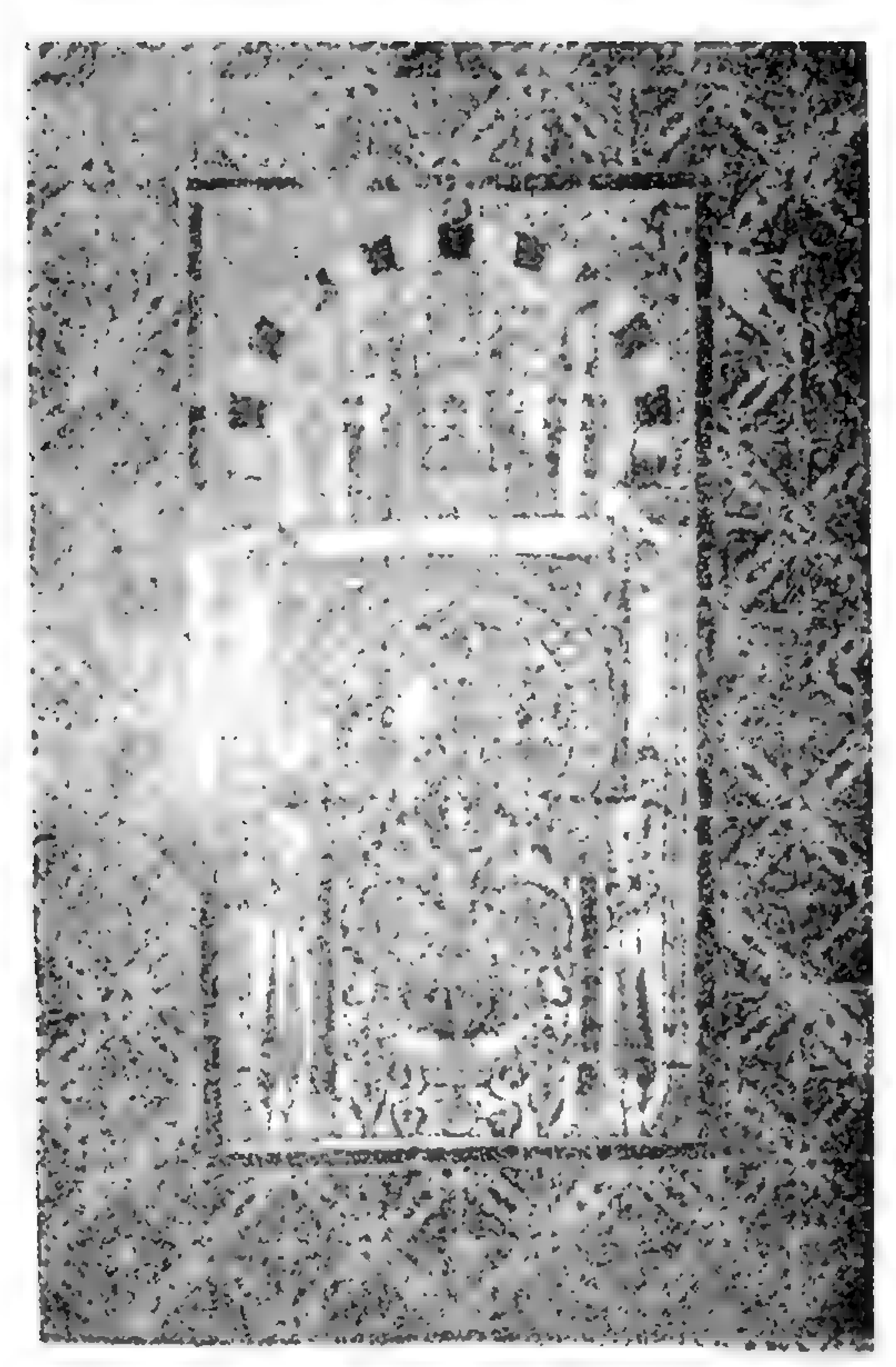
• تطور الاسلوب الزخرفي :

شهدت الولايات العربية خلال الفترة العثمانية اسلوبا زخرفيا مفرطا في التنميق ويدين بالكثير انكاثر للمؤثرات المتنوعة التي قدمت من اسطنبول ومن اوربا ايضا ، وبخاصة من ايطاليا ، التي كانت الاقطار العربية تستورد منها كميات كبيرة من العناصر الزخرفية المصنوعة من الزجاج او الخشب او المرمر . نشأ عن تلك المؤثرات



الشكل ٦٨ : ـ قاعة المدرسة السليمانية في تونس

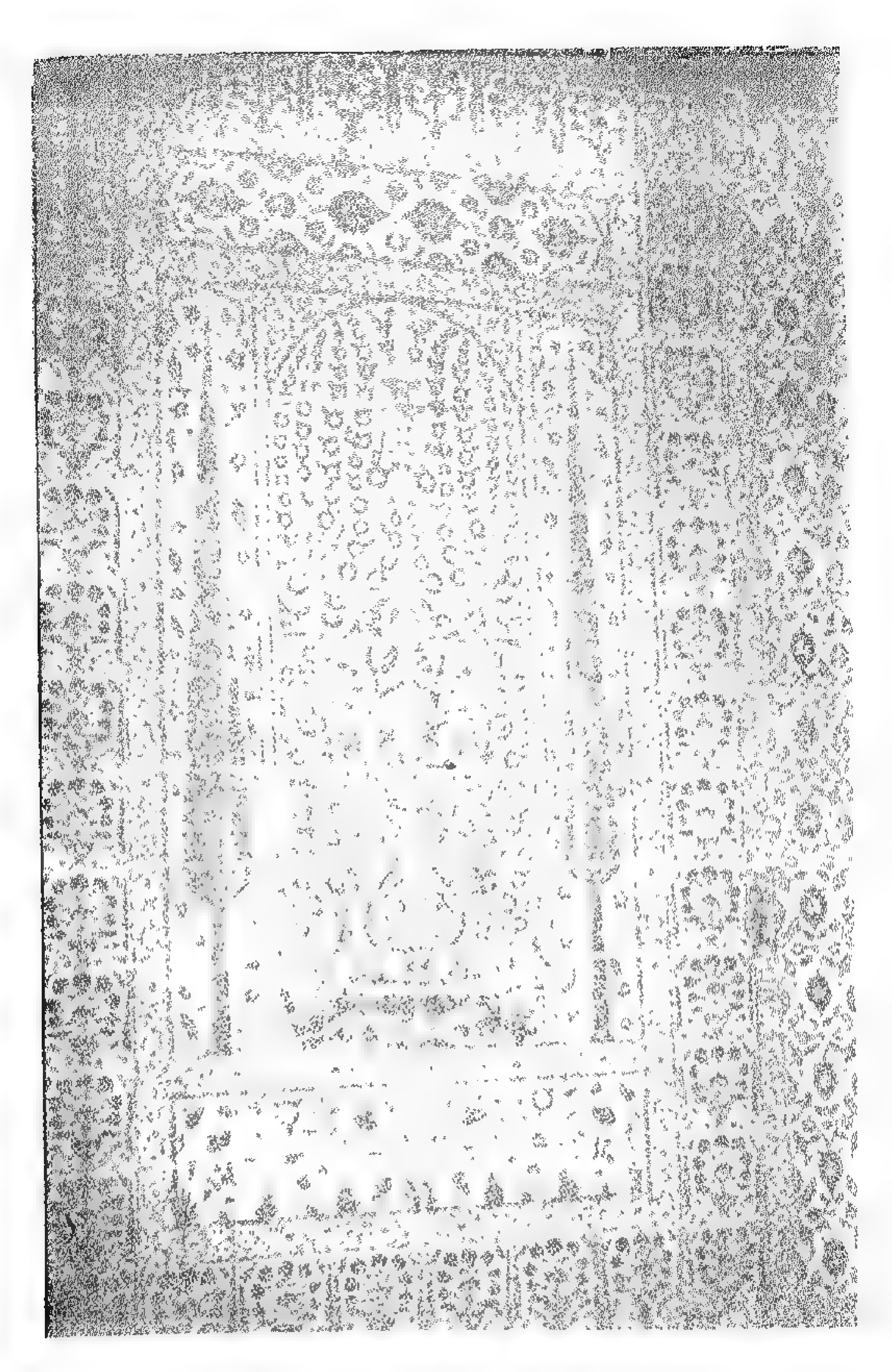
اسلوب يتصف بالترف المفرط ويُذكر باسلوب الباروك في اوربا ، وقد اتخذ هذا الاسلوب اوجها متنوعة في الاقطار العربية المختلفة . ويكفي ان نذكر ، على سبيل المثال ، العناصر الخزفية الحجرية التي حققت نجاحا باهرا في حلب منذ القرن السابع عشر (بيت غزال وبيت اجقباش) ، او الزخرفة الباروكية (التنميق المفرط)



الشكل ٦٩ : ـ دار حسين في تونس

في جامع البربر في القيروان . يتبدى هذا الجنوح نحو الافراط الزخرفي في المحراب المملوكي المحدث في القاهرة ، غير انه يفصح في بعض الاحيان عن ذوق مختلف لعل مرده النوعية السيئة للمواد والتنفيذ الفني غير المتقن ويظهر ذلك بوضوح في زخارف

أما في زخارف الواجهات فيظهر هذا التطور في الثراء الزخرفي الفاضح في سبيل علي بك الدمياطي (١٧١٠م) . بيد انه توجد اعمال اقل افراطا وذلك في تفاصيل



الشكل ٧٠: ـ جدار القبلة في جامع أقسنقر في القاهرة

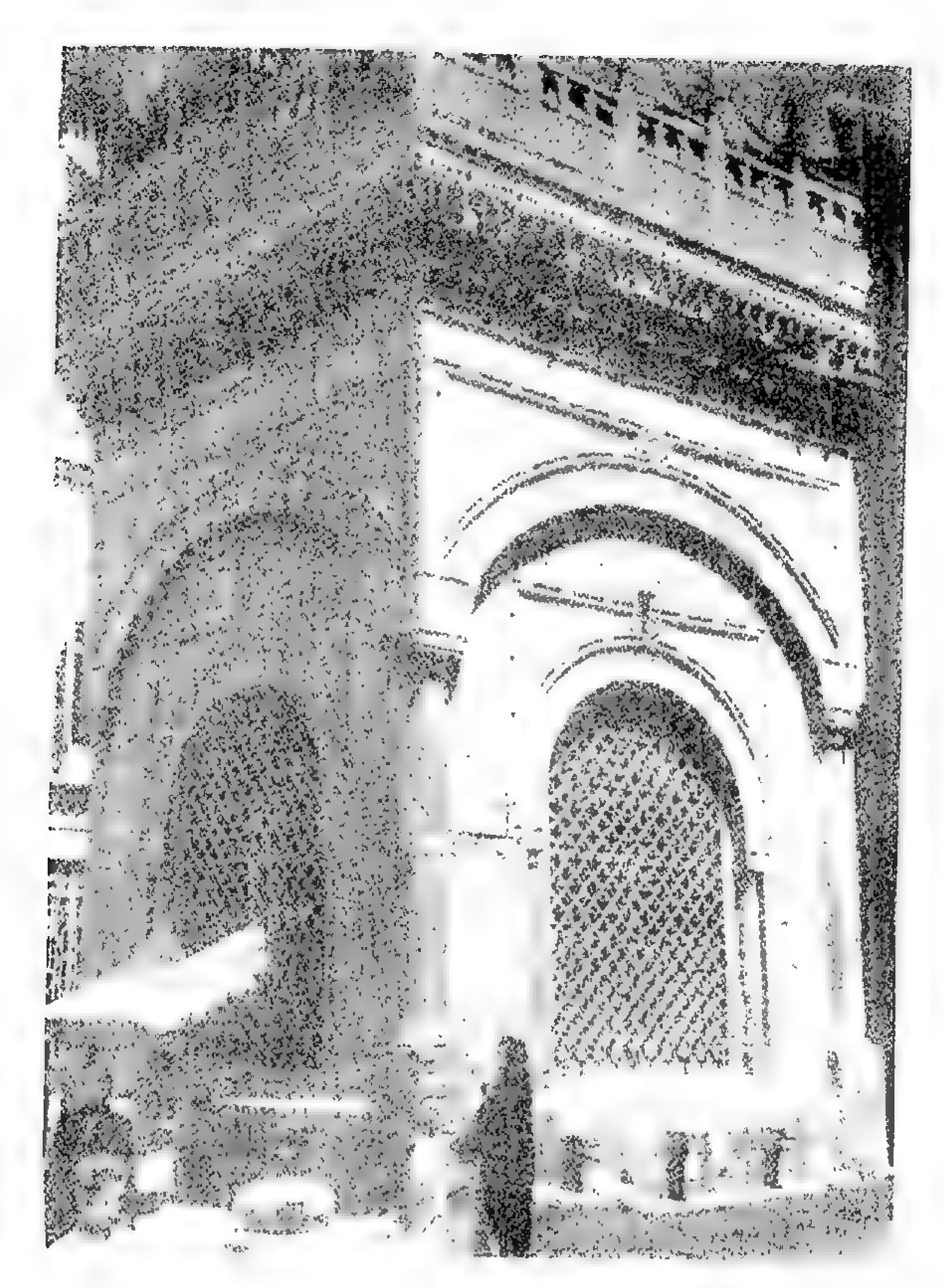
جدار القبلة في جامع البرديني ، حيث نلمس قلة المهارة في التنفيذ ، وفي جامع ألتي برمك (١٧١١م)(٤٣)حيث تتصف الزخارف بطابع بربري حقيقي .

زخارف واجهات جامع يوسف الشربجي (١٧٦٣م). حيث نلمس توازنا بين ـزخرف مستورد والزخرف المملوكي الموروث. كما نلمس التوازن نفسه في العمائر التي شيدها عبد الرحمن كتخدا مثل الزاوية (١٧٥٤ م) بجامع الشواذلية



الشكل ٧١: ـ سبيل علي بك الدمياطي في القاهرة

(١٧٥٤ م) ، وسبيل ومكتب جامع المطهر (١٧٤٤ م) وشارع النحاسين (١٧٤٤ م) ففي مثال جامع المطهر نجد ان النسخة المملوكية مجرد خلفية لعناصر زخرفية اصلية في القاهرة آنذاك وتبدو من اصل عثماني في تفاصيلها . ان المزج بين تلك العناصر اضفى الاصالة على ذلك الجامع الذي يعتبر من مفاخر الانجازات المعمارية العثمانية وغير العثمانية في القاهرة عامة(٤٤)



الشكل ٧٢: ـ سبيل عبد الرحمن كاتخدا في القاهرة

● الابتكار والابداع في تونس والقاهرة :

لم يقتصر الابتكار في المجال المعماري خلال الفترة العثمانية على العناصر الزخرفية وسنعرض مثالين على ابواع العمائر التي نشأت خلال تلك الفترة في كل من

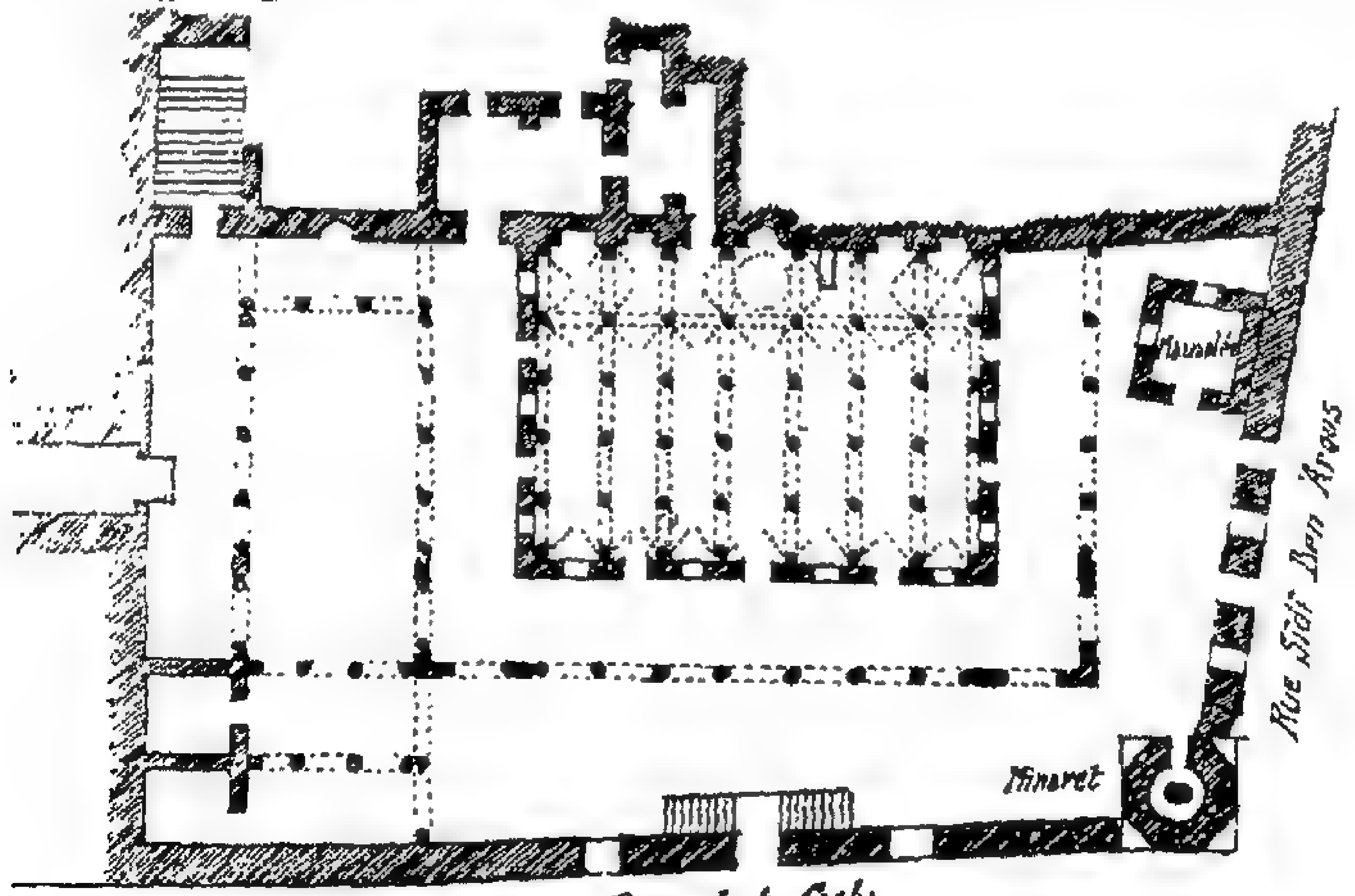


الشكل ٧٣ : ـ جامع وتربة يوسف داي في تونس

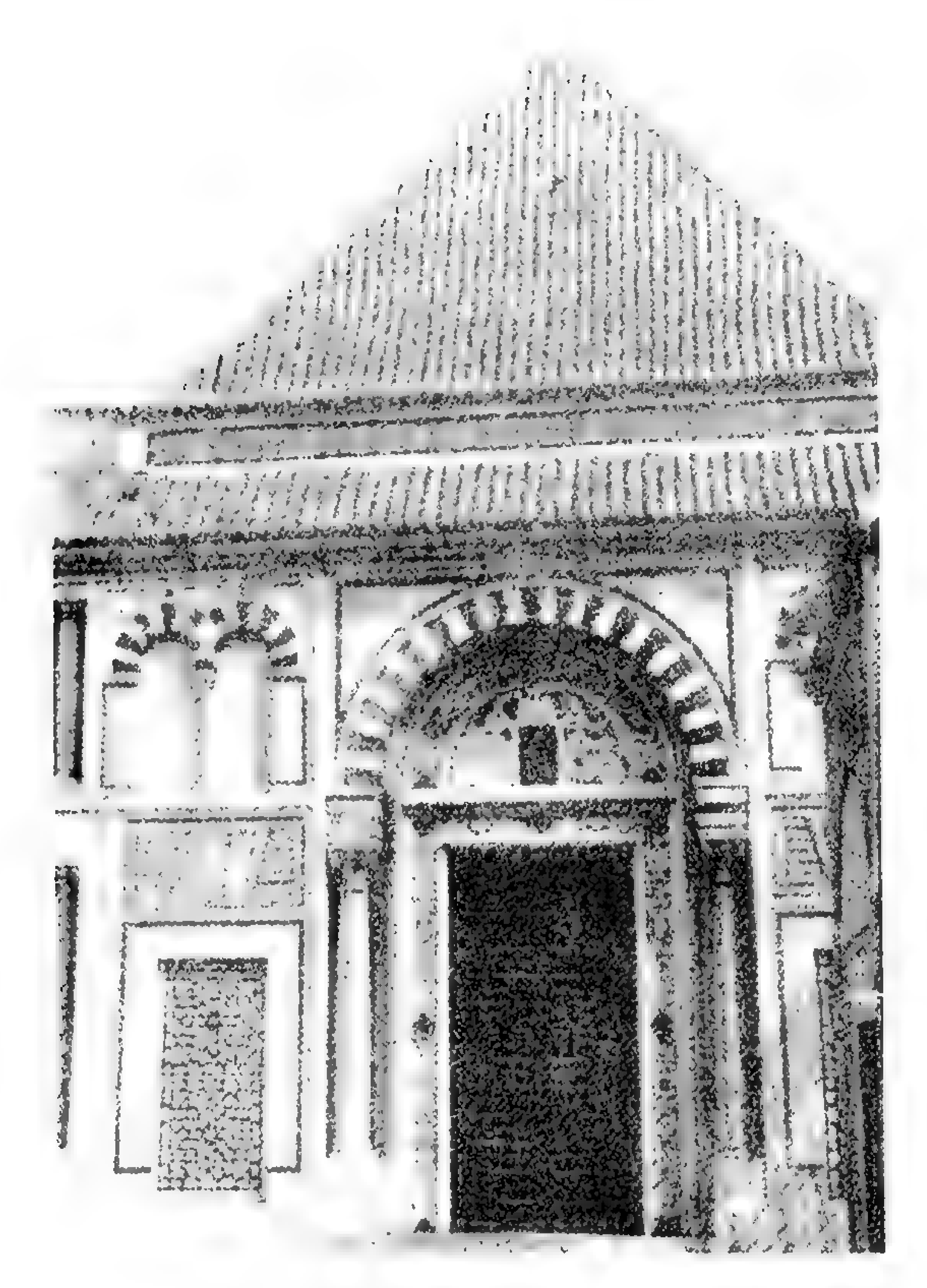
تونس والقاهرة ولقد تم اختيار المثالين في ضوء المعلومات الراهنة التي توفرت حتى الآن.

ـ إن ظهور نوع جديد ن مساجد المقابر في تونس له علاقة بالطابع الاممي الذي ساد القطر التونسي في القرن السابع عشر ، فالقوميات المتعددة التي تألفت منها الطبقة الحاكمة حلت معها تأثيرات فكرية . وما من شك ان الدراسة الشاملة لتلك

التأثيرات ستمكننا من تحديد معالم وشخصية الفن في تلك الفترة . فإلى جانب التيار المغربي (الاسرة الحفصية) انضمت بعد عدة اجيال ، تيارات قادمة من الشرق (الاتراك) ومن الغرب (الاندلسيون) ومن شمالي حوض البحر المتوسط (الجماعات التي دخلت في الاسلام وجلهم من اصل ايطالي) ، وقد نجم عن تلك التيارات نشوء فن هجين لكنه اصيل في نفس الوقت ، فجامع وضريح يوسف الداي (١٦١٠ - ١٦٣٧ م) صممهما مهندس من اصل اسباني في سنة ١٦١٦ م واسمه ابن غالب . يتألف حرم هذا الجامع من ثمانية صفوف وفي كل صف ستة اعمدة ، والبلاطة المتوسطة واسعة ورحبة . ولاجدال في ان طابعه مغربي ، فالصحن الذي يكتنف الحرم من ثلاث جهات ووجود رواق في الجانب الشمالي من خصائص التصميم المعماري الذي طورها الحفصيون على مايبدو، فهويجمع بين مخطط جامع الخالق (١٣٧٥ م) ومخطط جامع باب الاقواس (مطلع القرن الخامس عشر) ، وقد يكون متأثرا ، من ناحية اخرى ، بالتصميم المعماري السلطاني الذي يعتمد على المساحات الرحبة . يضاف الى ذلك ان المئذنة ذات القاعدة المربعة والجذع المثمن تذكرنا بالمآذن العثمانية لكن شكل القلنسوة محلي وأصيل . أما الضريح المربع الشكل



الشكل ٧٤ : ـ مخطط جامع حمودة باشا في تونس. نقلا عن مارسية



الشكل ٧٥ : ـ تربة جامع حموده باشا في تونس

والمغطى لسقف هرمي تكسوه البلاطات الخزفية الخضراء فإنه يعيد إلى أذهاننا أشكال العمارة الأندلسية (عمائر الحمراء مثلا) . كما أن زخارف هذا الضريح بقايا صور لزخارف قصر عثمان الداى(٤٥) الذى نشأقبل سنوات قليلة من تاريخ الضريح(أنظر خريطة تونس المربع5J).يعتبر جامع حموده باشا المؤسس في سنة١٦٥٥م ، تطويرا لجامع يوسف الداى في مختلف عناصره : ـ فحرمه مغربى الطابع لكنه يتالف من سبع

بلاطات بدلا من تسع، كذلك يلتف الصحن حول الحرم لكن الأروقه موجوده على الجهات الثلاثة بدلا من جهة واحدة وهي الشمال.

أما المئذنة، فعلى الرغم من طولها الممشوق إلا أنها توأم لمئذنة جامع الداى. والضريح أيضا مستوحى من ضريح يوسف الداى لكن زخارفه تحتوى على أشكال ايطالية [٤٦] - أنظر خريطة تونس، المربع I16 - كان لهذين البنائين الأصليين والمتجانسين أثر دائم على العمارة الدينية التونسية رغم طابعها المركب. فالاروقة التي تغلف جامع حموده باشا موجودة في جامع سيدي مهزر (١٦٩٦) - أنظر خريطة تونس - المربع B5 - علما أن الجامع الأخير يعتبر عثماني الطراز. كما أن المئذنه وقلنسوتها نسختان كاملاتان عن نظيرتيهما في الجامع الجديد لحسين بن علي (١٧٢٧م). أما جامع الصاحب التابعي المؤسس في سنة ١٨١٤ فإنه نسخة تامه تقريبا عن جامعي حموده باشا ويوسف الداى اللذين يحملان كل خصائص هذه الفترة: فالحرم مغربي (تسع بلاطات) والأروقه في كل الجوانب[٤٧].

إن هذا الطراز الجديد الذي ظهر في تونس في مطلع القرن السابع عشر والذي صهر عناصر مختلفة (تراث محلي، اندلسي، عثماني، باروكي) في بوتقة واحدة وانتج طراز أصيلا وجذابا، صار قدوة للعمائر التي نشأت فيما بعد.

حدث في القاهرة تطور مشابه منذ ١٧٥٠م وشمل معظم الأنشأات المتميزة في هذه المدينة وفي مقدمتها السبيل. لقد اقتدى السبيل بنماذج مملوكية طيلة قرنين من الزمان. وفي منتصف القرن الثامن عشر توقف ذلك الأقتداء التقليدي مع ظهور طراز جديد لسبيل مستدير الشكل، وفي ضوء نقصان الأدلة القاطعة فأنه من الهام أن أول نموذج لمثل هذا السبيل في القاهرة موهوب لأحد السلاطين العثمانين. في سنة / ١٧٥٠ / بني بشير أغا دار السعادة سبيلا بأسم السلطان محمود، وكان هذا السبيل جزءا من تكتية عثمانية في القاهرة[٤٨]. (أنظر خريطة القاهرة، المربع P9).

إن المخطط المبتكر (واجهة السبيل نصف مستديرة ولها ثلاث نوافذ وفوقها مكتب متعدد الأضلاع)، وأصالة العناصر الزخرفية (أعمدة شبابيك، صماء وعناصر مزهرة) والسقوف (تذكرنا منحنياتها بسقوف سطنبول)، مثير للدهشة والأعجاب فيما لو قورن هذا السبيل بالسبيل التقليدي المشيد قبل سنوات قليلة (١٧١٨م).



الشكل ٧٦: ـ سبيل سلطان محمود في القاهرة نقلا عن كوست

حقق هذا النوع الجديد من السبيل نجاحاً مشهوداً في القاهرة لأنه أصبح منذ منتصف القرن الثامن قدوة للسبل التي شيدت فيها بعد وصارت من أكثر المنشآت جاذبية في المدينة(٤٩).

فعلى الرغم من أن سبيل إبراهيم كتخدا مستحفظان(١٧٥٣م) في حالة متهدمة الأن، ألا أن الرسم الذى تركه لنا الباحث باسكال كوست يتيح لنا فرصة الأستمتاع برشاقته الأصيلته (زخرفة نفرة وبلاطات خزفيه)، ثم هناك سبيل السلطان مصطفى الذي يزهو بكسوة مرمرية متعددة الألوان(١٧٥٩م،) وسبيل رقية دودو(١٧٦٠م). أنظر مخطط القاهرة، المربع Q6). حيث وصلت زخارفه الى ذروة الباروكية، وسبيل نفيسة البيضا المجاور لباب الزوالة(١٧٩٦م) وسبيل جامع جنبلاط (١٧٩٧م)، الذي رسوماتهم موجودة في الكتاب (وصف مصر) وأخيرا وصف سبيل حسين الشعبي الذى يشكل نوعا من ((الأبتذال)) للسبيل نصف المستدير وذلك بسبب إندماجه في التراث المعماري المملوكي (نهاية القرن الثامن عشر).

أنظر خريطة القاهرة ، المربع F6 (٥٠) ـ.



الشكل ٧٧: ـ سبيل رقية دودو في القاهرة

ومع هذا يرينا هذا السبيل أن مهندسي القاهرة كانوا قادرين على ابتكار وتطوير أشكال جديدة وجعلها في نهاية المطاف جزءا من التراث الوطني لقد تغير هذا الوضع



الشكل ٧٨ : - سبيل حسين الشعيبي في القاهرة

قبيل نهاية القرن التاسع عشر، وذلك عندما بدء إستيراد الأشكال الفنية الأجنبية واعتمادها دونما تحوير أو تبديل. فسبل الماء العديدة التي نشأت خلال فترة محمد علي الكبير ليست الا صوراً طبق الأصل عن سبل اسطنبول.

الخاتمة

على الرغم من التقييم السلبي لحصيلة الفترة العثمانية حتى في مجالي الفن والفكر، إلا اننا لانستطيع أن نتجاهل الانجازات التي تمت خلال أربعة قرون من التاريخ العثماني العربي المشترك. كما أن الجوانب السلبية للهيمنة العثمانية وكوارث نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين يجب ألا تجعلنا نحط من شأن الماضي الذي ترك بصمات عميقة على المدن العربية.

ان النمو العمراني الشديد وصل بالمدن العربية الى قمم غير متوقعة، وعلى الرغم من ضآلة الاصالة في الخلق المعماري إلا أن المدن العربية كانت ساحة تفاعلت في رحابها تيارات محلية واسطنبولية ومتوسطية مختلفة وانتجت منها مزيجاً أصيلاً.

كان ذلك خلال القرون الأربعة من التاريخ «الحديث» الذي شهدت فيه المدن العربية نمواً متطوراً، كما تكامل فيها النسيج العمراني والمظهر الزخرفي اللذان يحددان الآن مصطلح النظام العمراني العربي التقليدي.

وقد اكتمل هذ النضوج في الوقت الذي فتحت فيه الاساءات الكبيرة للقرن التاسع عشر والتبدلات الجذرية للقرن العشرين فصلاً جديداً ومختلفاً كلياً في تاريخ ألف العام للمدن العربية. ومن أجل هذه الاسباب وحدها ثمة أهمية لأن ننظر خلفنا ونستعرض الماضي العثماني لتلك المدن.



هوامش الفصل الرابع

1. In his book on the history of the Arabs, Dominique Sourdel devotes only one page (out of 128) to these four centuries of Ottoman history, and one sentence sums up the tone of his appraisal: "The Arab regions subject to Turkish rule knew both an economic and intellectual stagnation that was not to end before the 19th century." Dominique Sourdel, *Histoire des Arabes* (Paris, 1976), 105.

2. Marcel Colombe, *La vie au Caire au XVIIIe siècle* (Cairo, 1951), 1.

3. Edmond Pauty, "Etude sur les monuments de l'Egypte de la période ottomane," *Comité de Conservation* 37 (Cairo, 1933–1935), 295.

4. In his excellent book, *A History of Ottoman Architecture* (London, 1971), G. Goodwin gives for the ʿÂdiliyya of Aleppo (1555) the date of 1517, and he suggests for the Uṯmāniyya (1730) that of the sixteenth century (pp. 213 and 313).

5. From Edmond Pauty, *Les palais et les maisons d'époque musulmane au Caire* (Cairo, 1932), and *Les Hammams du Caire* (Cairo, 1933); especially see the article quoted in note 3 and his "L'Architecture au Caire depuis la conquête ottomane," *Bulletin de l'Institut Français d'Archéologie Orientale* 35 (1936–1937); L. Hautecoeur and Gaston Wiet, *Les mosquées du Caire*, 2 vols. (Paris, 1932).

6. J. A. Williams, "The Monuments of Ottoman Cairo," in André Raymond, M. Rogers and M. Wahba, eds., *Colloque international sur l'histoire du Caire* (D.D.R, n.d.), 453–463; M. Rogers, "Ḳāhira," in *Encyclopédie de l'Islam*, 2d ed. (Leiden-Paris, 1978), IV, 442–461.

7. See the very judicious remark of J. A. Williams, "The Monuments," 453.

8. These figures do not take into account the palaces and houses.

9. Classified with the number 128. See Max van Berchem, *Matériaux pour un corpus* (Cairo and Paris, 1894), 602–603; E. Prisse d'Avennes, *L'Art arabe* (Paris, 1877), 126–127, 272, 276; E. Pauty, "Architecture," 13–14 (plan); L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, I, 342–346; J. A. Williams, "The Monuments," 459; M. Rogers, "Ḳāhira," 455; G. Goodwin, *A History*, 312.

10. Jean Sauvaget, "Inventaire des monuments musulmans de la ville d'Alep," *Revue des Etudes Islamiques (REI)* (1931), no. 66, p. 99; G. Goodwin, *A History*, 202–203 (plan).

11. Kāmil al-Ġazzī, *Kitāb Nahr al-Ḏahab*, 3 vols. (Aleppo, 1342 H.), II, 111.

J. Sauvaget, "Inventaire," no. 63 (he gives the date of 1517, which is accepted by Goodwin).

12. H. Sauvaire, "Description de Damas," *Journal Asiatique* (1896), 253–281; M. Briggs, *Muhammadan Architecture* (Oxford, 1924), 136–137; Jean Sauvaget, *Les monuments historiques de Damas* (Beirut, 1932), no. 71, pp. 78–79; G. Goodwin, *A History*, 256–257, 291; A. Rihawi and E. Ouechek, "Les deux *Takiyya* de Damas" *Bulletin d'Etudes Orientales (BEO)* 28 (1975), 217–225 (plan).

13. A. Patricolo, "Compte rendu, "in *Comité de Conservation* 32 (1915–1919), 176–177 (plan); L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 344–347; G. Goodwin, *A History*, 312; J. A. Williams, "The Monuments," 459; E. Pauty, "Architecture," 15.

14. H. Sauvaire,"Description," 260–261; J. Sauvaget, *Monuments*, no. 77, p. 83; Heinz Gaube, *Arabische Inschriften aus Syrien* (Beirut, 1978), 77, 81, 82.

15. K. Ġazzī, *Nahr*, II, 52; Albert Gabriel, "Les mosquées de Constantinople," *Syria* (1926), 371; J. Sauvaget, "Inventaire," no. 65.

16. J. Sauvaget, *Monuments*, no. 79, p. 86; H. Sauvaire, "Description," 262; H. Gaube, *Arabische Inschriften*, 89; G. Goodwin, *A History*, 300; Jean-Paul Pascual, *Damas à la fin du XVIe siècle* (Damascus, 1983), 33–34, 97–99.

17. Van Berchem, *Matériaux*, 610; A. Patricolo, "Compte rendu," 177–178, 180–181 (plan); M. Briggs, *Muhammadan Architecture*, 139–140; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 342–343; E. Pauty, "Architecture," 16–17; J. A. Williams, "The Monuments," 459; G. Goodwin, *A History*, 312; M. Rogers, "Ḳāhira," 455–456; Hadāya Taymūr, "Ǧāmiᶜ al-Malika Ṣafiya," thesis, University of Cairo, 1977.

18. A. Devoulx, *Les édifices religieux de l'ancien Alger* (Algiers, 1870), 132, 140, 142; G. Colin, *Corpus des inscriptions arabes et turques* (Paris, 1901), 46, 50–59; Georges Marçais, *L'Architecture musulmane d'Occident* (Paris, 1954), 433–434; Pierre Boyer, *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française* (Paris, 1963), 74, 77; R. Dokali, *Les Mosquées de la période turque à Alger* (Algiers, 1974), 39–40 (plan).

19. G. Marçais, *L'Architecture*, 462–463; Slimane Mostafa Zbiss, *La Médina de Tunis* (Tunis, 1981); 20; G. Goodwin, *A History*, 358.

20. Rāġib al-Ṭabbāḫ, *Iᶜlām al-Nubalā*, 7 vols. (Aleppo, 1923–1926); K. Ġazzī, *Nahr*, II, 156–158; J. Sauvaget, "Inventaire," no. 73; A. Ṭalas, *al-Aṯār al-Islāmiyya fī Ḥalab* (Damascus, 1955), 136; J. Sauvaget, *Alep. Essai sur le développement d'une grande ville syrienne, des origines au milieu du XIXe siècle*, 2 vols. (Paris, 1941), Album, pl. LXVIII (plan); H. Gaube, *Arabische*, 22–23; G. Goodwin, *A History*, 313.

21. H. Gaube, *Arabische*, no. 155, p. 82 (with a wrong date: 1106/1695); Karl K. Barbir, *Ottoman Rule in Damascus* (Princeton, 1980), 86–88.

22. A. Patricolo, "Compte rendu," 182–185 (plan); E. Pauty, "L'Architecture," 15; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées*, 344, 347; J. A. Williams, "The Monuments," 459.

23. Pascal Coste made a drawing of this minaret in *Architecture arabe* (Paris 1839), pl. xxxvii.

24. J. A. Williams, "The Monuments," 454, 458.

25. J. A. Williams, "The Monuments," 458.

26. See Abdul-Karim Rafeq, *The Province of Damascus. 1723–1783* (Beirut, 1966) 276, and Daniel Crecelius, *The Roots of Modern Egypt* (Chicago, 1981), 145–

27. M. Rogers, "Ḳahira," 455, 458; J. A. Williams, "The Monuments," 454.

28. J. A. Williams, "The Monuments," 458; M. Rogers, "Ḳāhira," 455.

29. L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées,* 351; E. Pauty, "L'Architecture," 3; J. A. Williams, "The Monuments," 454.

30. M. Rogers, "Ḳāhira," 456.

31. Classified with the number 135. Max Herz, "Appendice," in *Comité de Conservation* 23 (1906), 111, 120; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées,* 344; E. Pauty, "Architecture," 12; J. A. Williams, "The Monuments," 456; M. Rogers, "Ḳāhira," 456.

32. Monument number 201. E. Prisse d'Avennes, *Art arabe,* 128–129, 267–268 (plan); van Berchem, *Matériaux,* 612–613; M. Briggs, *Muhammadan Architecture,* 143–144; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées,* 341, 346; E. Pauty, "L'Architecture," 11.

33. Monument number 264. L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées,* I, 341; J. A. Williams, "The Monuments," 460.

34. André Raymond, "Les constructions de l'Emir ʿAbd al-Raḥmān Katḫudā au Caire," *Annales Islamologiques* 11 (1972).

35. Monument number 259. A. F. Mehren, "Description des Monuments du Caire," ms. (1869), 88–90; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées,* 341; E. Pauty, "Architecture," 11.

36. Monument number 30. ʿAlī Pacha Mubārak, *al-Ḫiṭaṭ al-Ǧadīda,* 20 vols. (Būlāq, 1888), II, 74; V, 110; L. Hautecoeur and G. Wiet, *Mosquées,* 344–345.

37. E. Pauty, "Architecture," 22.

38. Monument number 52. Max Herz, *Comité de Conservation* 19 (1902), 142, 144; M. Rogers, "Ḳāhira," 455; André Raymond, "Les fontaines publiques *(sabīl)* du Caire," *Annales Islamologiques* 15 (1979).

39. Monument number 21. M. Rogers, "Ḳāhira," 455; A. Raymond, "Les fontaines publiques," no. 85, p. 271.

40. J. A. Williams, "The Monuments," 457.

41. See J. A. Williams, "The Monuments," 456–457.

42. J. A. Williams, "The Monuments," 457.

43. M. Rogers, "Ḳāhira," 456.

44. M. Rogers, "Ḳāhira," 455.

45. G. Marçais, *L'Architecture,* 459–462 (plan); S. M. Zbiss, *Médina,* 19, 29, and "Portes, baies et façades datées de Tunis," *Cahiers des Arts et Techniques de l'Afrique du Nord* 6 (1960), 148; J. Revault, *Palais,* I, 93–117.

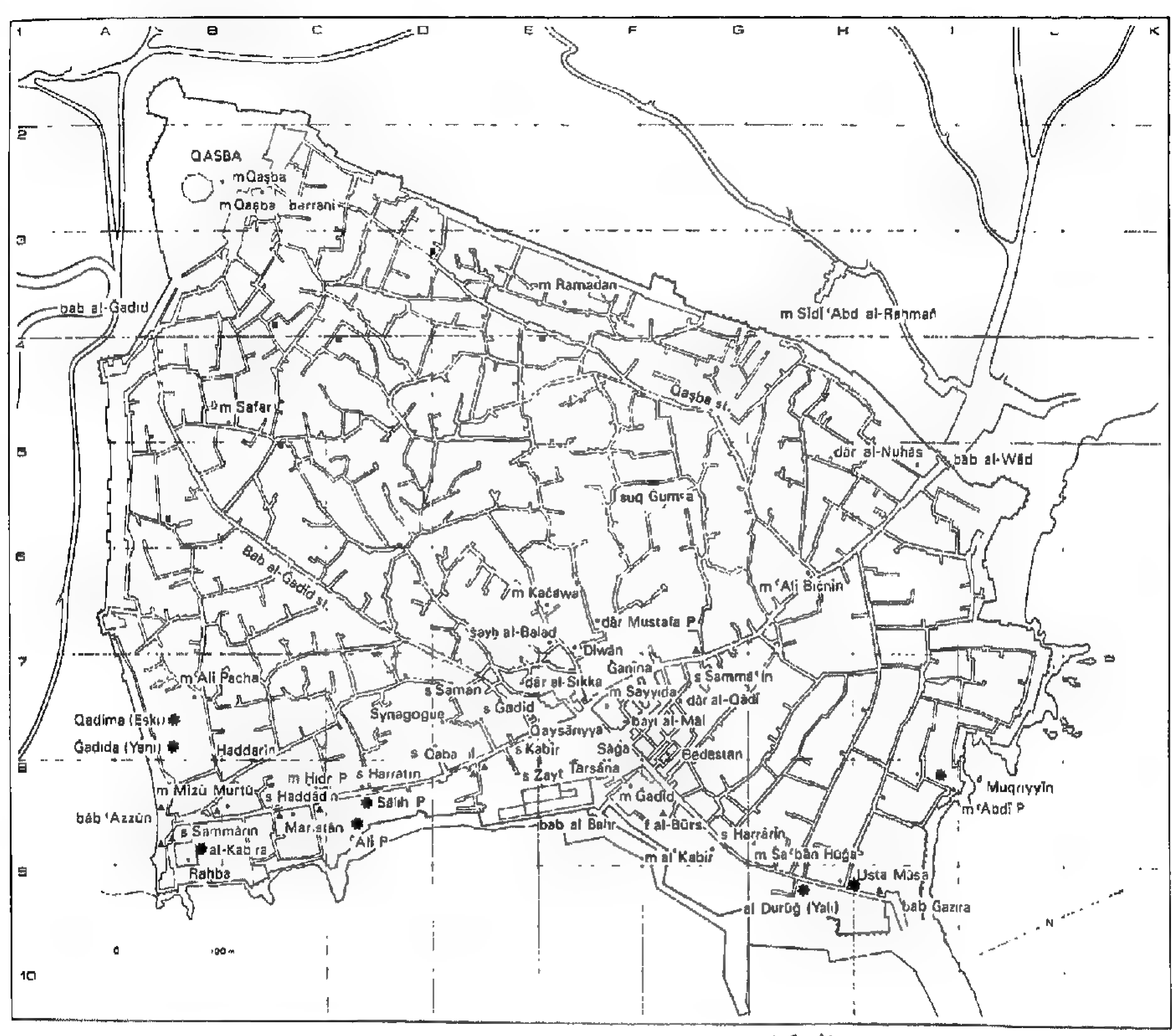
46. G. Marçais, *L'Architecture,* 462–463 (plan); S. M. Zbiss, *Médina,* 20–29, and "Portes," 148.

47. G. Marçais, *L'Architecture,* 464 (plan).

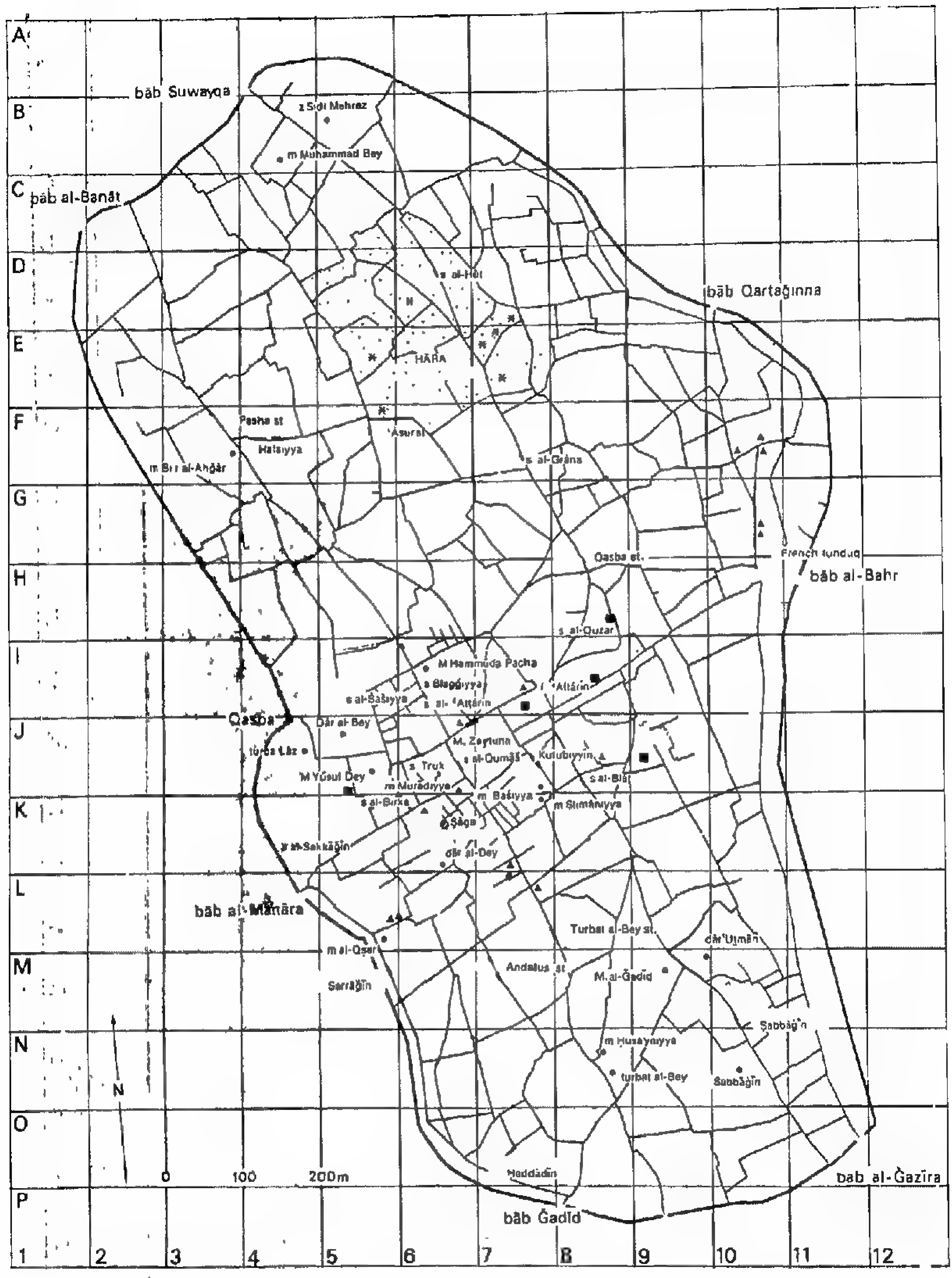
48. Monument number 308. A. F. Mehren, "Description," 56; van Berchem, *Matériaux,* 624; A. Raymond, "Les fontaines publiques," no. 90, p. 273.

49. A total of seven *sabīl* in the new style out of 33 *sabīl* built between 1750 and 1798.

50. See A. Raymond, "Les fontaines publiques," no. 94, p. 275; no. 103, p. 279; no. 105, p. 279; no. 118, p. 284; no. 119, p. 284; no. 120, p. 284.



الشكل ٧٩ : ـ مصور مدينة الجزائر



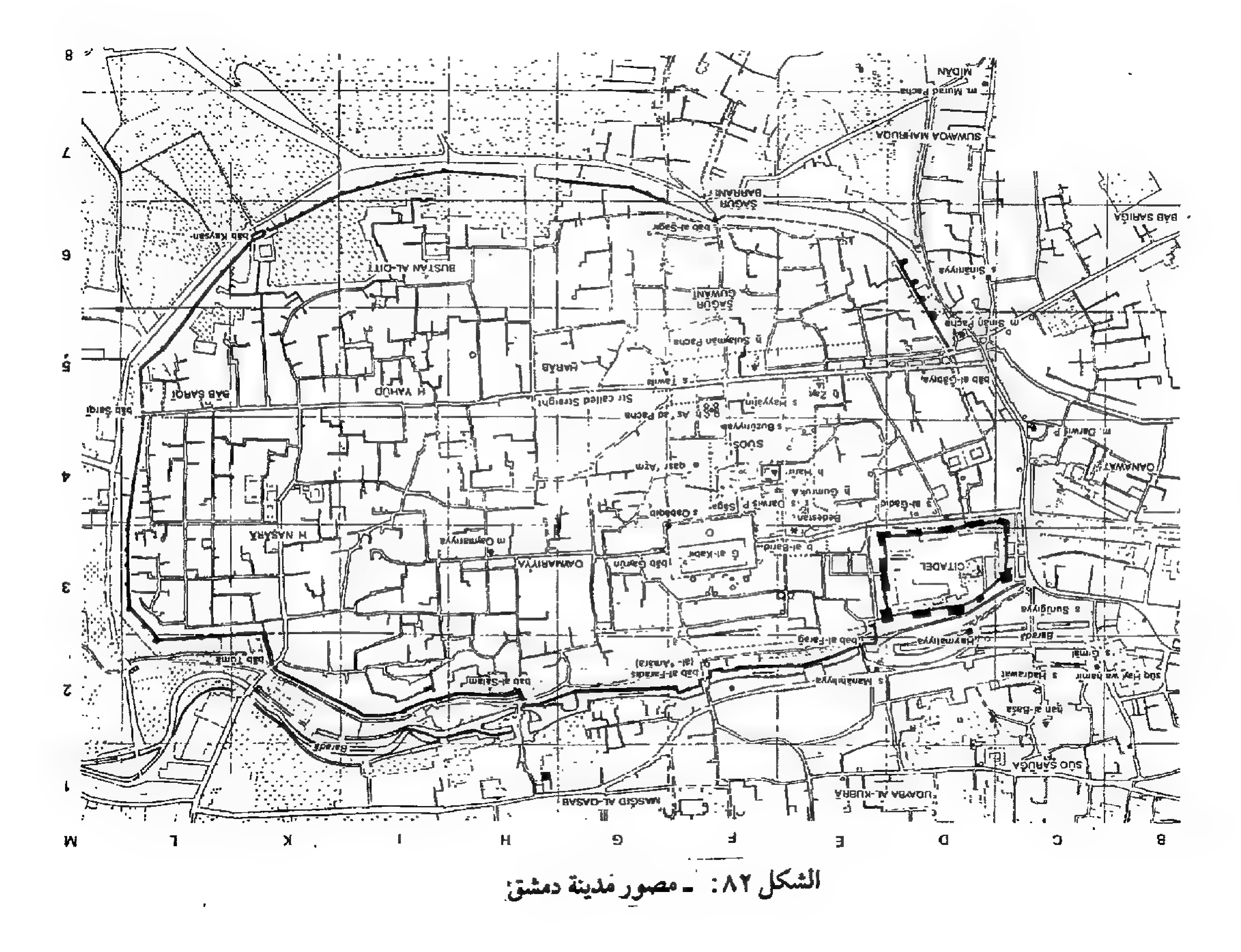
الشكل ٨٠: - مصور مدينة تونس.

الشكل ٨١ : مصور مدينة القاهرة

m. al-Zāhir
b. al-Raṭlī
m. al-Bayyūmī
HUSAYNIYYA
bāb al-Hadīd
bāb al-Futūḥ
bāb al-Baḥr
bāb al-Šaʿriyya
m. al-Ḥākim
bāb al-Naṣr
m. al-Šaʿrānī
Marǧūš
w. al-Ṣābūnī
ʿUTŪF
ḤĀRA AL-NAṢĀRĀ
ḤĀRA AL-NAṢĀRĀ
qanṭara al-Ǧadīda
Ǧamāliyya
Qaṣr Alfī Bey
Ḥurunfiš
QĀHIRA
birka al-Azbakiyya
FRANKISH QUARTER
Qaṣaba
bayt al-Qāḍī
Ḥ. AL-YAHŪD
SĀKIT
maškad al-Ḥusaynī
Ṣāǧa
al-ʿAtaba al-Zarqā
qanṭara al-Muskī
Ḫān Ḫalīlī
Bunduqāniyyīn
Turbat al-Azbakiyya
Ḥ. AL-NAṢĀRĀ
m. al-Azhar
b. al-Fawwāla
FAWWĀLA
Ḥamzāwī
m. al-Ġūrī
Kaʿkiyyīn
Abū Šawārib
q. al-Amīr Ḥusayn
Darb al-Saʿāda
Ḫūšqadam
Ḫalīǧ al-Miṣrī
bāb al-Maḥrūq
m. Muʾayyad
bāb al-Lūq
Ḥ. AL-RŪM
bāb al-Ḫarq
Taḥt al-Rabʿ
bāb Zuwayla
tanneries
Qaṣaba Riḍwān
Darb al-Aḥmar
b. al-Farrāʾīn
AL-MADĀBIĠ AL-QADĪMA
tanneries
al-ʿIdda
ʿĀBDĪN
m. Qawṣūn
Tabbāna
qanṭara Sunqur
m. Āqsunqur
b. al-Nāṣiriyya (al-Saqqāʾīn)
Darb al-Ǧamāmīz
DARB AL-ḤAǦAR
QAWṢŪN
bāb al-Wazīr
birka al-Fīl
ḤAṬṬĀBA
ḤANAFĪ
b. Abū l-Šāmāt
sūq al-Silāḥ
z. al-Rifāʿiyya
m. Sulṭān Ḥasan
Qāsim Bey
q. ʿUmaršāh
Rumayla
CITADEL
ṢALĪBA
ḤABBĀLA
Qanāṭir al-Sibāʿ
Qarāmaydān
m. Ibn Ṭūlūn
sūq al-Ġanam
DARB AL-ḪALĪFA
ʿARAB AL-YSĀR

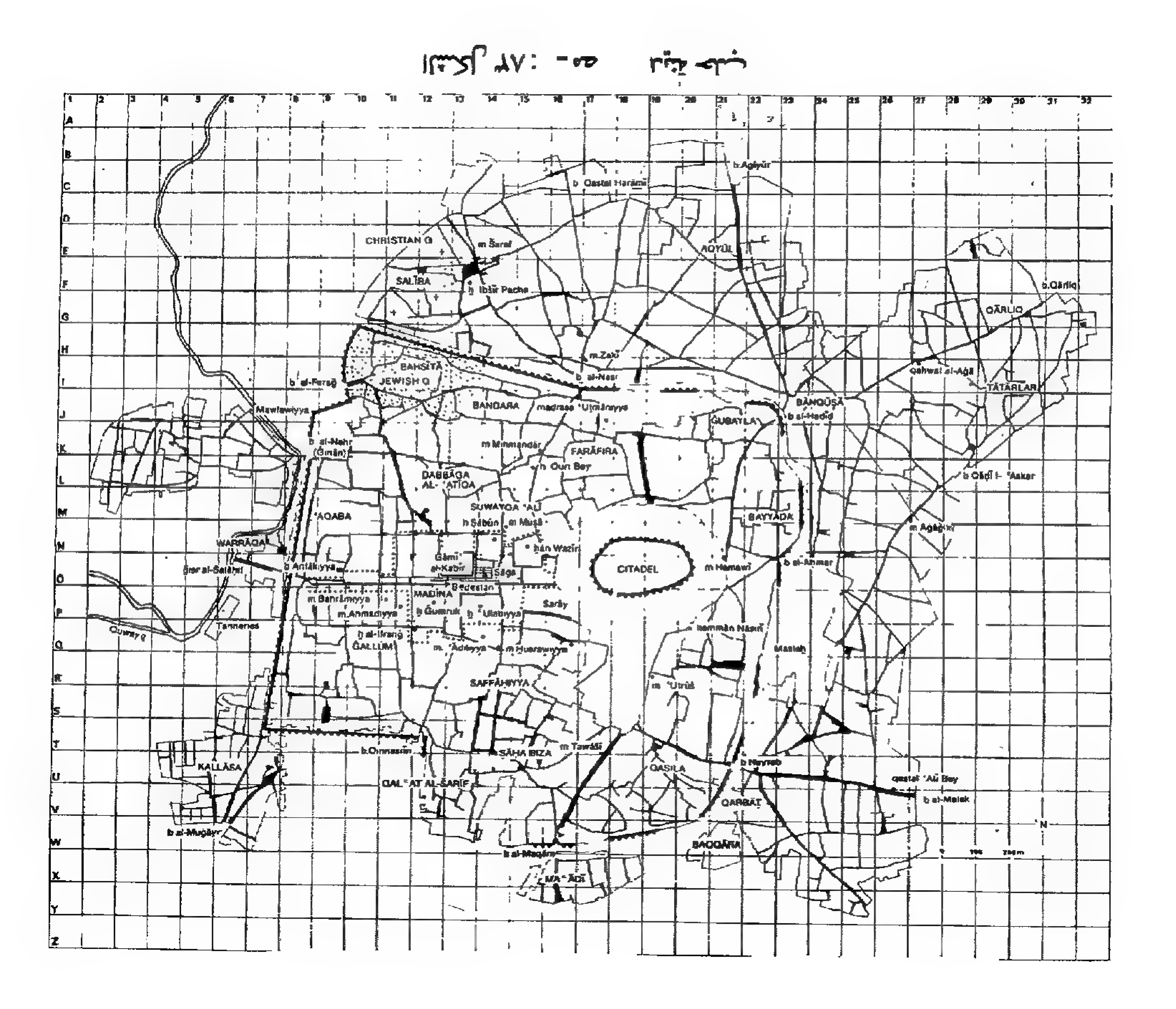
0 200 400 600 m

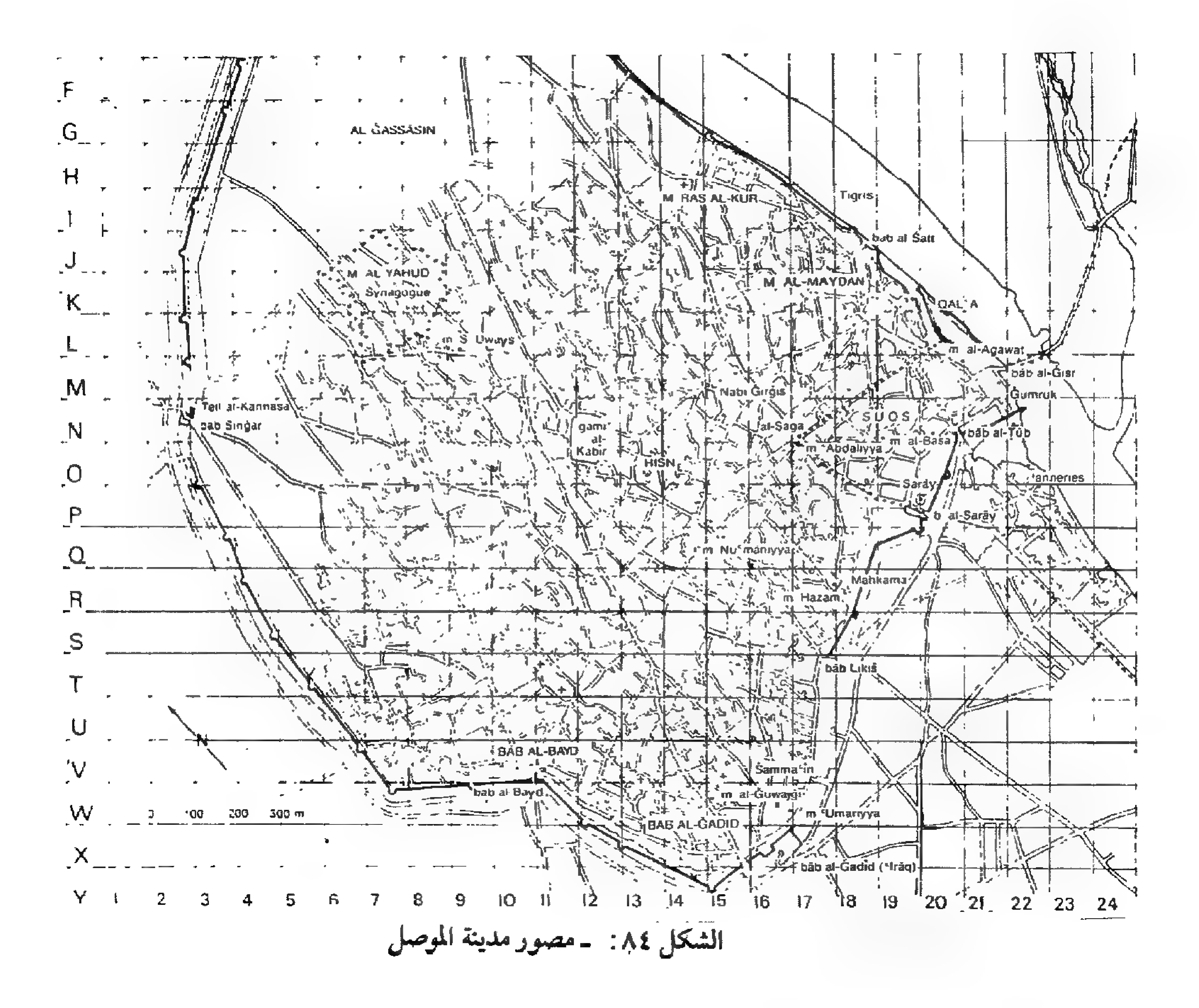
A B C D E F G H I K L M N O P Q R S T U V X Y Z
15 14 13 12 11 10 9 8 7 6 5 4 3 2 1



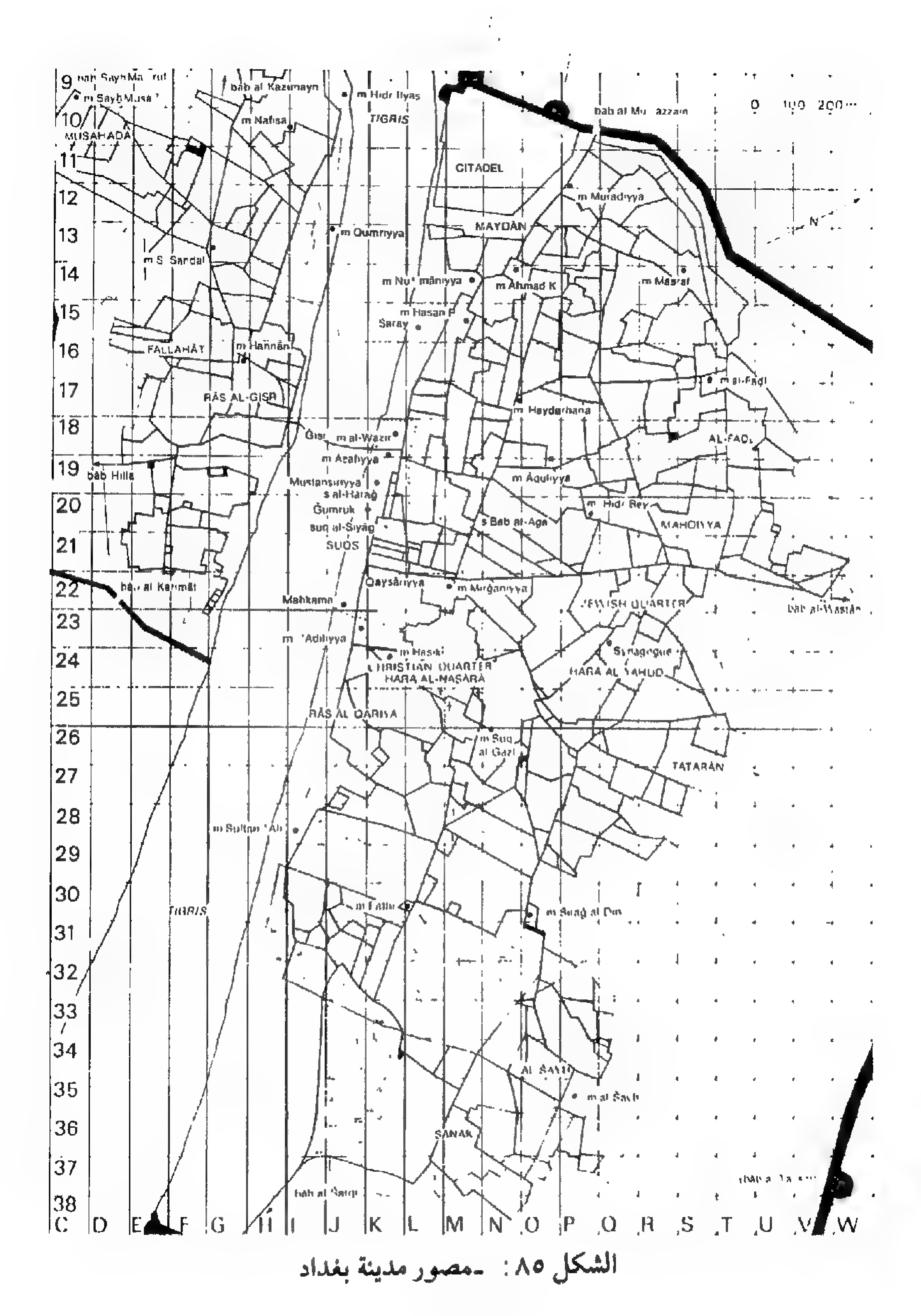
الشكل ٨٢: ـ مصور مدينة دمشق

الشكل ٨٣ : مخـ مدينة حلب





الشكل ٨٤: ـ مصور مدينة الموصل



الشكل ٨٥ : -مصور مدينة بغداد

مراجع مختارة

Abdel Nour, Antoine. *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe–XVIIIe siècle).* Beirut, 1982.
Abu-Lughod, Janet L. *Cairo.* Princeton, 1971.
Bouhdiba, A., and Chevallier, D., eds. *La ville arabe dans l'Islam.* Tunis, 1982.
Boyer, Pierre. *La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française.* Paris, 1963.
Braude, B., and Lewis, B., eds. *Christians and Jews in the Ottoman Empire.* 2 vols. New York, 1982.
Brown, L. Carl, ed. *From Madina to Metropolis.* Princeton, 1973.
Brunschvig, Robert. "Urbanisme médiéval et droit musulman." *Revue des Etudes Islamiques* (1947): 127–155.
Caillé, J. *La ville de Rabat jusqu'au Protectorat français. Histoire et Archéologie.* 3 vols. Paris, 1949.
Chevallier, Dominique, ed. *L'Espace social de la ville arabe.* Paris, 1979.
Clerget, Marcel. *Le Caire.* 2 vols. Cairo, 1934.
Cohen, Amnon, and Lewis, Bernard. *Population and Revenue in the Towns of Palestine in the Sixteenth Century.* Princeton, 1978.
Daoulatli, Abdelaziz. *Tunis sous les Ḥafṣides.* Tunis, 1976.
Deverdun, Gaston. *Marrakech des origines à 1912.* 2 vols. Rabat, 1959.
Duri, A. A. "Baghdād." In *Encyclopédie de l'Islam.* 2d ed. Leyde-Paris, 1960. I, 921–936.
Elisséeff, Nikita. "Dimashḳ." In *Encyclopédie de l'Islam.* 2d ed. Leyde-Paris, 1965. II, 286–300.
Garcin, Jean-Claude. *Un centre musulman de la Haute-Egypte médiévale: Qūṣ.* Cairo, 1976.

Garcin, Jean-Claude; Maury, Bernard; Revault, Jacques; and Zakariya, Mōna. *Palais et maisons du Caire, I, Epoque mamelouke.* Paris, 1982.

Gaube, Heinz. *Iranian Cities.* New York, 1979.

Gaube, Heinz, and Wirth, Eugen. *Der Bazar von Isfahan.* Wiesbaden, 1978.

Genabi, (al-), Hashim K. N. *Der Suq (Bazar) von Bagdad.* Erlangen, 1976.

Grabar, Oleg. "The Architecture of the Middle Eastern City from Past to Present: The Case of the Mosque." In *Middle Eastern Cities,* ed. I. Lapidus. Berkeley, 1969. 26–46.

Hourani, A. H., and Stern, S., eds. *The Islamic City.* Oxford, 1970.

Johansen, Baber. "The All-Embracing Town and Its Mosques." *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée* 32, no. 2 (1981).

Lane, Edward W. *Manners and Customs of the Modern Egyptians.* Rev. ed. London, 1954.

Lapidus, Ira M., ed. *Middle Eastern Cities.* Berkeley, 1969.

——. *Muslim Cities in the Later Middle Ages.* Cambridge, Mass., 1967.

Lespès, René. *Alger.* Paris, 1930.

Le Tourneau, Roger. *Fès avant le Protectorat.* Casablanca and Paris, 1949.

———. *Les villes musulmanes de l'Afrique du Nord.* Algiers, 1957.

Lézine, Alexandre. *Deux villes d'Ifriqiya.* Paris, 1971.

Mantran, Robert. *Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle.* Paris, 1962.

Marçais, Georges. "L'Urbanisme musulman." In *Mélanges d'histoire et d'archéologie de l'Occident musulman.* 2 vols. Algiers, 1957. I, 211–231.

Marçais, William. "L'Islamisme et la vie urbaine." In *Articles et conférences.* Paris, 1961.

Massignon, Louis. *Mission en Mésopotamie (1907–1908).* 2 vols. Cairo, 1912.

Maury, Bernard; Raymond, André; Revault, Jacques; and Zakariya, Mona. *Palais et maisons du Caire, II, Epoque ottomane.* Paris, 1983.

Rafeq, Abdul-Karim. *The Province of Damascus. 1723–1783.* Beirut, 1966

Ra'ūf, ʿImād. *al-Mawṣil fī l-ʿahd al-ʿuṯmānī.* Al-Naǧaf, Iraq, 1975.

Raymond, André. *Artisans et commerçants au Caire au XVIIIème siècle.* 2 vols. Damascus, 1974.

الفهرس

تعريف بالمعرب

مواليد دير الزور ١٩٣٨، خريج جامعة هومبولت بالمانيا الديمقراطية بدرجة ماجستير في الآثار الاسلامية وتاريخ الفن.

يعمل في المديرية العامة للآثار والمتاحف منذ ١٩٦٣ ومحاضر في جامعة دمشق (كلية الفنون، كلية الهندسة، وكلية الآداب) بين ١٩٦٣ و ١٩٨١، محاضر في جامعة لوس انجلوس ـ كاليفورنيا ١٩٨١، محاضر متجول في جامعات نيويورك، ييل، أوهايو، اريزونا، سان دييغو، فيلادلفيا، هاواي، مونتريال، تورنتو (١٩٧٩)، محاضر في جامعة الملك سعود بالرياض ـ ١٩٨٢/ ١٩٨٣ محاضر في جامعة روما ـ ١٩٨١.

مؤلف أبحاث في آثار القطر العربي السوري في المجلات العلمية الاختصاصية في سورية وفي المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية، وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

ـ حائز على جائزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الترجمة ١٩٨٤.

تعريف بالمؤلف

اندريه ريمون من أعلام المستشرقين الافرنسيين المحدثين.

تخرج من السوربون ومن جامعة اكسفورد في التاريخ العربي الاسلامي.

زاول التدريس في جامعتي بوردو وتونس ثم عمل في المعهد العلمي الافرنسي للدراسات العربية في القاهرة وانتقل مديراً للمعهد العلمي الافرنسي للدراسات العربية في دمشق. وكان عضواً فعالاً في الهيئة الدولية لحماية آثار مدينة دمشق.

يعمل منذ سنوات استاذاً للتاريخ الاسلامي في جامعة إكس بفرنسا.

يتميز في ابحاثه بحبه للتراث العربي الاسلامي والنظرة الموضوعية والتأكيد على الدور العربي في صناعة الحضارة وعلى الأثر الاقتصادي في التطور الحضاري.

صدر للمعرب

تاريخ الشرق الادنى القديم
تأليف انطوان مورتغات
تعريب توفيق سليمان وعلي أبو عساف وقاسم طوير
دار الفكر ـ دمشق ١٩٦٧

ايبلا اقدم مملكة عامرة في سورية
تأليف بالو ماتييه
تعريب قاسم طوير
منشورات جامعة روما ١٩٧٨

مملكة ايبلا وعلاقاتها الدولية في الالف الثالث ق.م
تأليف بالو ماتييه
منشورات جامعة روما ١٩٨٢

ملري ـ أكبر حاضرة في سورية
تأليف ايفا شتر ومينغر
تعريب قاسم طوير
منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف
دمشق ١٩٨٣

حكايات وأساطير من عالم الشرق القديم
تأليف هاينز كرايسك
تعريب قاسم طوير
منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي
دمشق ١٩٨٣

الاختام الاسطوانية في سورية
تأليف هارتمرت كونه
تعريب قاسم ابو طوير وعلي ابو عساف
منشورات معهد العلاقات الخارجية ـ شتوتغارت المانيا الاتحادية ١٩٨٣

ايبلا
تأليف قاسم طوير
منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف
دمشق ١٩٨٢

مواقع التنقيب الأثري في سورية
تأليف هارتموت كونه
تعريب قاسم طوير وأسعد محمود
منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف

الآثار الاسلامية في مدينة دمشق
تأليف كارل ولتسنجر
وكارل واتسنجر
تعريب قاسم طوير
دار المجد ١٩٨٤

الوحدة الحضارية في بلاد الشام
(آثار ما قبل التاريخ)
تأليف جاك كوفان
تعريب قاسم طوير
دار المجد ـ دمشق ١٩٨٤

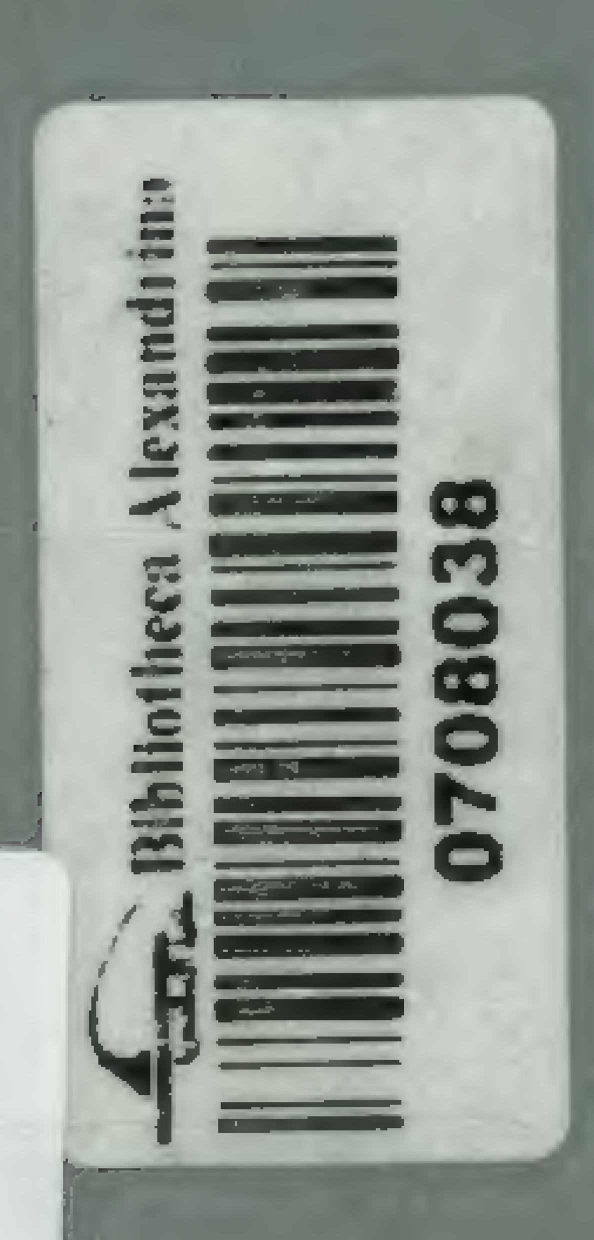
ايبلا ـ عبلاء
تأليف مجموعة من العلماء
تعريب: قاسم طوير
دار المجد دمشق ١٩٨٤

آثار سورية القديمة
تأليف هورست كلينكل
تعريب قاسم طوير
منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ـ دمشق ١٩٨٥

العواصم العربية في الفترة العثمانية
تأليف أندريه ريمون
تعريب قاسم طوير
دار المجد ـ دمشق ١٩٨٦

يصدر قريباً

اساطير وحكايات حثية
اعداد ليانا ويست
تعريب قاسم طوير




دار
تجليد
طباعة
نشر
توزيع
المجد
ص.ب
دمشق ١١٠٢٢